

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra

Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion

Département des Sciences Economiques



جامعة محمد خيضر - بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع

دور الصكوك الإسلامية في تغطية عجز الميزانية العامة - دراسة حالة الجزائر -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

الأستاذ المشرف:

د. ريمة عمري

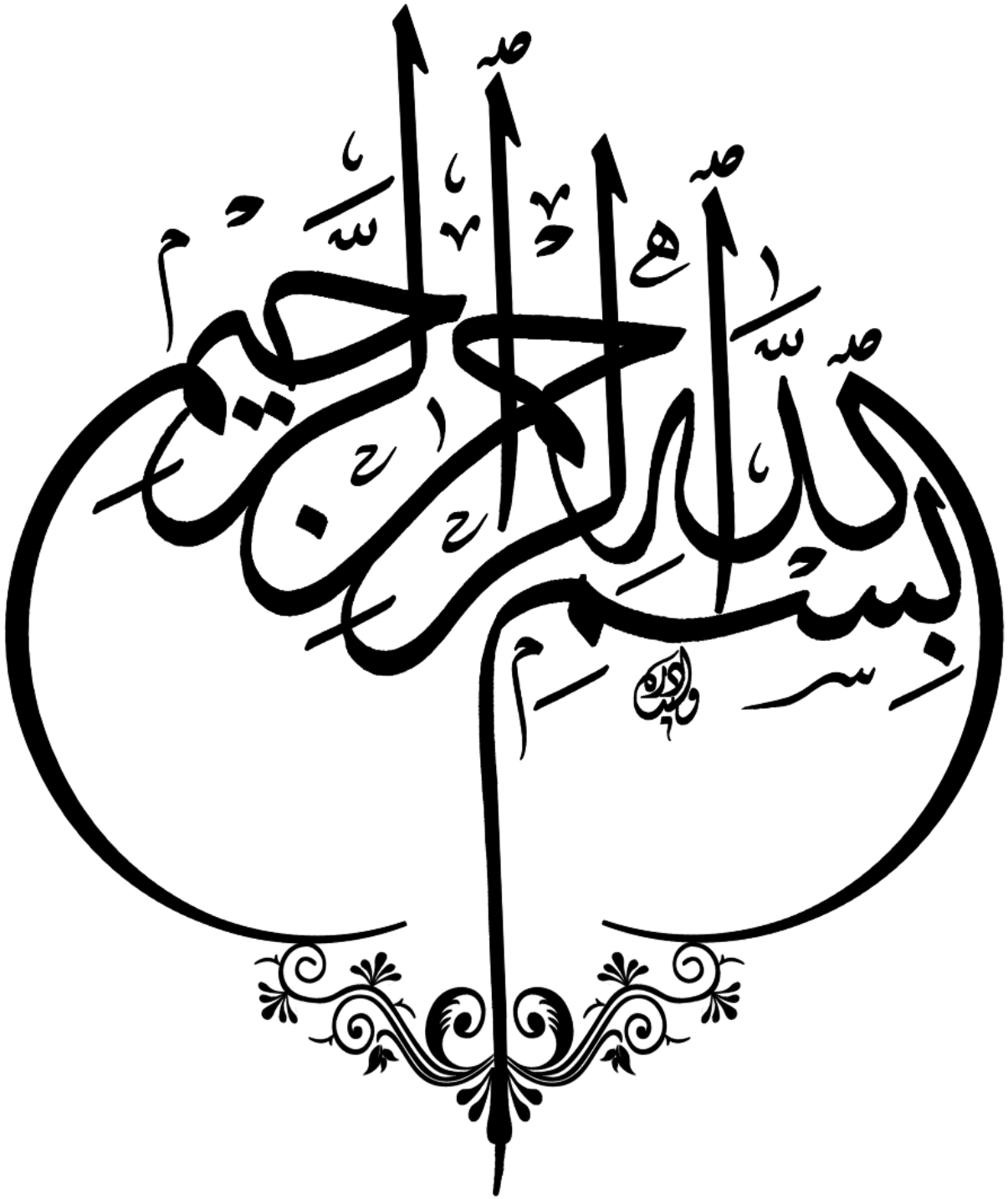
إعداد الطالب(ة):

صفاء نيد

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّفة	مؤسسة الانتماء
1	د. محمد عدنان بن ضيف	أستاذ محاضر - أ -	رئيسا	جامعة بسكرة
2	د. ريمة عمري	أستاذ محاضر - ب -	مشرفا	جامعة بسكرة
3	د. نوال هاني	أستاذ محاضر - ب -	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2020/ 2019



الإهداء

الحمد لله الذي بعونه تتم الصالحات والصلاة والسلام على رسوله الكريم سيدنا وحبينا محمد عليه أذى الصلاة وأفضل التسليم وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

انه ليسعدني أن أهدي ثمرة نجاحي وعملي هذا

إلى من زرعت في قلبي حب التعلم وعلمتني أن بالعلم نبني بيوتنا لا عماد لها، إلى من كان دعاؤها مصباحا أنار لي دروب الحياة، ورضاها عني قوة زادنتني عزيمة وإرادة، نبع الحب والحنان.... أمي الغالية (حفظها الله)

إلى الرجل العظيم الذي أنار لي الرب وسهل لي سبل العلم ومنحني كل شيء بلا من ولا حساب.... أبي الغالي (حفظه الله)

إلى من تقاسمت معهم درب الحياة وأحببتهم.... إخوتي وسندي سعيد، مروى، طه عبد الباسط (وقفهم الله ورعاهم)

إلى كل الأهل والأحباب

إلى كل عزيز ذكره القلب ونسيه قلبي أهدي ثمرة جهدي.

صفاء نيد

شكر وتقدير

﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه وله الحمد والشكر على نعمه التي لا تعد ولا تحصى، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد على آله وصحبه اجمعين وبعد: أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الدكتورة ريمة عمري لتفضلها بالإشراف على هذه المذكرة وعدمها وتوجيهها لي طيلة إعداد هذا البحث، سائلة المولى عز وجل أن يحفظها ويبارك في عملها

كما أتقدم بالشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الذين تحملوا عبء قراءة ومناقشة هذا البحث المتواضع، والحكم عيله في سبيل تطويره إلى كل من ساهم في هذا العمل حتى لو بكلمة طيبة وإلى كل من علمني حرفاً وعلمني أدباً.

ملخص الدراسة

تعالج هذه الدراسة دور الصكوك الاسلامية في تغطية عجز الميزانية العامة في الجزائر، حيث تعتبر مشكلة العجز المالي الحكومي من أكبر المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري؛ وهو ما اتضح من خلال تحليل وضعية الميزانية العامة خلال الفترة 2012-2019، المشكل الذي لم تستطع السياسات المنتهجة من قبل الحكومة كسياسة التمويل غير التقليدي علاج العجز الحاصل. في حين استطاعت كل من ماليزيا السودان وحتى بريطانيا الاستفادة من توظيف الصكوك الاسلامية لتمويل عجز الميزانية العامة.

وعليه يهدف هذا البحث لمحاكاة تجارب تطبيق الصكوك لتمويل العجز في الميزانية العامة في الجزائر ولذلك لمعالجة إشكالية " هل تستطيع الصكوك الاسلامية علاج عجز الميزانية العامة في الجزائر؟" باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي، منهج دراسة الحالة والمنهج الاستشراقي.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن تطبيق الصكوك الاسلامية في الجزائر سوف يسمح بتدارك تراجع مداخل البلاد الناتج عن تراجع أسعار البترول وتعبئة المدخرات للحصول على تمويل يغطي احتياجات الخزينة العامة، ومن أجل الاستفادة من هذه الاضافة لابد من ازاحة العراقيل التي تعيق تطبيق الصكوك الاسلامية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الصكوك الاسلامية، عجز الميزانية العامة، الجزائر.

Abstract:

This study highlights the role of Islamic Sukuk in financing Algeria's public budget deficit, where the problem of the government's fiscal deficit is one of the biggest problems suffered by the Algerian economy, as demonstrated by an analysis of the public budget situation during 2012-2019, in which the government's policies such as non-traditional financing policy have not been able to remedy the deficit. Malaysia, Sudan, and even Britain have been able to benefit from the use of Islamic Sukuk to finance the public budget deficit.

This research is therefore aimed at emulating the experiences of applying sukuk to finance Algeria's general budget deficit and thus to address the problem of "**Can Islamic Sukuk remedy algeria's public budget deficit?**" using descriptive method, analytical and case study method, and forward-looking approaches..

The study found a set of results, most notably that the application of Islamic Sukuk in Algeria will allow remedying the decline in the country's revenues resulting from the decline in oil prices and the mobilization of savings to obtain financing to cover the needs of the public treasury, and in order to benefit from this addition must remove obstacles to the application of Islamic Sukuk in Algeria.

Keywords: Islamic Sukuk (Islamic Bonds), public budget deficit, Algeria.

الفهارس

الصفحة	الموضوع
ا	الإهداء
II	كلمة الشكر
IV - III	ملخص الدراسة
XIII-VII	فهرس المحتويات
XIV- XV	فهرس الجداول
XVI	فهرس الاشكال
أ - د	المقدمة العامة
ب	1- تمهيد
ب	2- إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية
ت	3- فرضيات الدراسة
ت	4- أهمية الدراسة
ث	5- أهداف الدراسة
ث	6- مبررات اختيار الموضوع
ث	7- حدود الدراسة
ج	8- منهج الدراسة
ج	9- مصادر وأساليب جمع البيانات والمعلومات
ح	10- الدراسات السابقة

خ	11- صعوبات الدراسة
د	12- هيكل الدراسة
53 - 1	الفصل الأول: أساسيات حول الصكوك الاسلامية وعجز الميزانية العامة والعلاقة بينهما
2	تمهيد
3	المبحث الأول: أساسيات حول الصكوك الاسلامية
3	المطلب الأول: مفهوم الصكوك الاسلامية
3	الفرع الأول: تعريف الصكوك الاسلامية
5	الفرع الثاني: خصائص الصكوك الاسلامية
6	المطلب الثاني: أنواع الصكوك الاسلامية
6	الفرع الأول: حسب معيار الآجال
7	الفرع الثاني: حسب معيار الجهة المصدرة
7	الفرع الثالث: حسب معيار قابلية التداول
12	الفرع الرابع: حسب معيار عدم قابلية التداول
15	المطلب الثالث: الفرق بين الصكوك الاسلامية وأدوات الاستثمار التقليدي
15	الفرع الأول: الفرق بين الصكوك الاسلامية والسندات
16	الفرع الثاني: الفرق بين الصكوك الاسلامية والأسهم
18	المطلب الرابع: الأهمية الاقتصادية للصكوك الاسلامية
20	المبحث الثاني: أساسيات حول عجز الميزانية العامة

20	المطلب الأول: تعريف عجز الميزانية العامة وأنواعه
20	الفرع الأول: تعريف الميزانية العامة
21	الفرع الثاني: تعريف عجز الميزانية العامة
23	الفرع الثالث: أنواع عجز الميزانية العامة
25	المطلب الثاني: عجز الميزانية العامة بين المدارس الاقتصادية
25	الفرع الأول: عجز الميزانية العامة عند المدرسة الكلاسيكية
25	الفرع الثاني: عجز الميزانية العامة عند المدرسة الكينزية
26	الفرع الثالث: عجز الميزانية العامة عند المدرسة الحديثة
26	الفرع الرابع: عجز الميزانية العامة عند الفكر الاسلامي
27	المطلب الثالث: أسباب العجز في الميزانية العامة
27	الفرع الأول: زيادة النفقات العامة
30	الفرع الثاني: تراجع الإيرادات العامة
33	المطلب الرابع: أهمية علاج عجز الميزانية العامة
34	الفرع الأول: مزايا علاج عجز الميزانية العامة على الاقتصاد الوطني
34	الفرع الثاني: مزايا علاج عجز الميزانية العامة للمستثمرين
35	الفرع الثالث: مزايا علاج عجز الميزانية العامة للمستهلكين
36	المبحث الثالث: أساليب علاج عجز الميزانية العامة في الاقتصاد الوضعي
36	المطلب الأول: علاج عجز الميزانية العامة بواسطة النفقات العامة

36	الفرع الأول: تخفيض الإنفاق العام
37	الفرع الثاني: ترشيد الإنفاق العام
39	المطلب الثاني: علاج عجز الميزانية العامة بواسطة الاقتراض
39	الفرع الأول: علاج عجز الميزانية العامة بواسطة الاقتراض المحلي
41	الفرع الثاني: علاج عجز الميزانية العامة بواسطة الاقتراض الخارجي
42	المطلب الثالث: علاج عجز الميزانية العامة بواسطة الضرائب
42	الفرع الأول: آلية تمويل الضرائب للإنفاق العام
43	الفرع الثاني: آثار اللجوء إلى الضرائب
43	المطلب الرابع: علاج عجز الميزانية العامة بواسطة الاصدار النقدي الجديد
43	الفرع الأول: تعريف الاصدار النقدي الجديد
44	الفرع الثاني: شروط الاصدار النقدي وآلية تمويله للإنفاق العام
45	الفرع الثالث: آثار الاصدار النقدي الجديد
46	المبحث الرابع: دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الميزانية العامة
46	المطلب الأول: دور الصكوك القابلة للتداول في تمويل عجز الميزانية العامة
46	الفرع الأول: تمويل عجز الميزانية عن طريق صكوك المشاركة
47	الفرع الثاني: تمويل عجز الميزانية عن طريق صكوك المضاربة
48	الفرع الثالث: تمويل عجز الميزانية عن طريق صكوك الاجارة
49	المطلب الثاني: دور الصكوك غير القابلة للتداول في تمويل عجز الميزانية العامة

49	الفرع الأول: تمويل عجز الميزانية عن طريق صكوك المرابحة
49	الفرع الثاني: تمويل عجز الميزانية عن طريق صكوك السلم
51	الفرع الثالث: تمويل عجز الميزانية عن طريق صكوك الاستصناع
52	خلاصة الفصل الأول
105-54	الفصل الثاني: المقاربة التطبيقية لدور الصكوك الاسلامية في تغطية عجز الميزانية العامة في الجزائر
55	تمهيد
56	المبحث الأول: عرض تجارب دول في استخدام الصكوك الاسلامية لعلاج عجز الميزانية العامة
56	المطلب الأول: عرض تجربة ماليزيا
56	الفرع الأول: أنواع الصكوك المتداولة في سوق راس المال الاسلامي الماليزي
59	الفرع الثاني: دور الصكوك الاسلامية في تمويل عجز الميزانية العامة لماليزيا
62	الفرع الثالث: تقييم التجربة الماليزية
63	المطلب الثاني: عرض تجربة السودان
63	الفرع الأول: المنتجات المالية الاسلامية لشركة السودان
68	الفرع الثاني: دور الصكوك الحكومية السودانية في تمويل عجز الميزانية 2012-2018
70	الفرع الثالث: تقييم مدى فعالية الصكوك الحكومية لإدارة السيولة وتمويل عجز الميزانية العامة
70	المطلب الثالث: عرض تجربة بريطانيا

71	الفرع الأول: تطور رصيد الميزانية العامة لبريطانيا (2012-2019)
71	الفرع الثاني: تطور إصدار الصكوك الاسلامية في بريطانيا
73	المطلب الرابع: دول في سعيها لتطبيق الصكوك الاسلامية
75	المبحث الثاني: واقع الميزانية العامة في الجزائر (2012-2019)
75	المطلب الأول: هيكل الميزانية العامة في الجزائر
75	الفرع الأول: تبويب النفقات العامة في الجزائر
76	الفرع الثاني: تبويب الايرادات العامة في الجزائر
78	المطلب الثاني: تحليل تطور بنية الميزانية العامة للجزائر (2012-2019)
78	الفرع الأول: تحليل تطور النفقات العامة
81	الفرع الثاني: تحليل تطور الايرادات العامة
83	الفرع الثالث: تحليل تطور رصيد الميزانية العامة
85	المطلب الثالث: صندوق ضبط الموارد كأداة لتغطية عجز الميزانية العامة
85	الفرع الأول: التعريف بصندوق ضبط الموارد
87	الفرع الثاني: دور صندوق ضبط الموارد في تغطية عجز الميزانية العامة 2012-2019
88	المطلب الرابع: سياسة التمويل غير التقليدي لتمويل عجز الميزانية العامة
88	الفرع الأول: الاطار القانوني لسياسة التمويل غير التقليدي
89	الفرع الثاني: دور سياسة التمويل غير التقليدي في تمويل عجز الميزانية العامة (2017-2018)
92	المبحث الثالث: الصكوك الاسلامية كبديل لتغطية عجز الميزانية العامة في الجزائر

92	المطلب الأول: الهدف من استشراف التعامل بالصكوك الاسلامية في الجزائر
92	الفرع الأول: قراءة في القانون المنظم للعمل المصرفي الاسلامي في الجزائر (النظام 02/20)
96	الفرع الثاني: الإضافة التي تقدمها الصكوك الاسلامية للاقتصاد الجزائري
97	المطلب الثاني: تمويل العجز عن طريق الصكوك الاسلامية
97	الفرع الأول: التمويل عن طريق صكوك المضاربة وصكوك المشاركة
98	الفرع الثاني: التمويل عن طريق صكوك الاجارة
98	الفرع الثالث: التمويل عن طريق صكوك الاستصناع
101	المطلب الثالث: عراقيل ومتطلبات صناعة الصكوك الاسلامية في الجزائر
101	الفرع الأول: عراقيل صناعة الصكوك الاسلامية في الجزائر
103	الفرع الثاني: متطلبات صناعة الصكوك الاسلامية في الجزائر
104	خلاصة الفصل الثاني
111 - 106	الخاتمة العامة
108	نتائج الدراسة
110	المقترحات
111	آفاق الدراسة
120 - 112	قائمة المراجع

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
11	أنواع الصكوك القابلة للتداول	01-01
14	أنواع الصكوك غير القابلة للتداول	02-01
16	أوجه الاختلاف بين الصكوك والسندات	03-01
17	أوجه الاختلاف بين الصكوك والأسهم	04-01
22	العجز النقدي والعجز المالي	05-01
57	أنواع الصكوك الاسلامية المتداولة في ماليزيا	01-02
61	مساهمة الصكوك الاسلامية في تمويل عجز الميزانية العامة لماليزيا 2018 - 2012	02-02
67	العلاقة التعاقدية في الصكوك الحكومية السودانية والغرض من إصدارها	03-02
69	مساهمة الصكوك الحكومية السودانية في تمويل عجز الميزانية 2012- 2018	04-02
78	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2012-2019	05-02
81	تطور الايرادات العامة في الجزائر 2012-2019	06-02
82	تطور أسعار البترول (2012-2019)	07-02
84	تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر 2012-2019	08-02
87	دور صندوق ضبط الايرادات في تغطية عجز الميزانية العامة (2012- (2019	09-02
90	دور الاصدار النقدي الجديد في تمويل عجز الميزانية 2018-2019	10-02

95	الفرق بين النظام 02/20 والنظام 02/18	11-02
----	--------------------------------------	-------

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
44	تأثير العرض النقدي على الطلب الكلي	01-01
58	تطور تداول الصكوك الاسلامية في ماليزيا 2010-2017	01-02
59	رصيد الميزانية العامة لماليزيا 2012-2019	02-02
60	نسبة رصيد الميزانية لماليزيا من الناتج المحلي الاجمالي 2012-2019	03-02
62	نسبة مساهمة الصكوك الماليزية في تمويل العجز مقارنة بمصادر التمويل الأخرى (2012-2018)	04-02
71	نسبة رصيد الميزانية العامة لبريطانيا من الناتج المحلي الإجمالي (2012-2019)	05-02
72	عدد الصكوك الاسلامية المدرجة والمتداولة في بورصة لندن بين 2009-2016	06-02
73	حصة كل بلد من الصكوك الاسلامية المصدرة في العالم	07-02
79	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2012-2019	08-02
82	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2012-2019	09-02
84	تطور رصيد الميزانية في الجزائر خلال الفترة 2012-2019	10-02
86	التعديلات القانونية لصندوق ضبط الموارد	11-02
88	تطور اقتطاعات الصندوق لتغطية العجز الموازي خلال الفترة 2012-2019	12-02
99	هيكل الصكوك الحكومية للجزائر	13-02

المقدمة العامة

1- تمهيد:

تعتبر الميزانية العامة أداة لتوجيه الاقتصاد الوطني وذلك لارتباطها بالنفقات والإيرادات العامة، حيث تحدد من خلالها السياسات الاقتصادية التي تتبعها الحكومات سواء كانت توسعية أو انكماشية، وكذا القطاعات التي تركز عليها في دعمها لتحقيق معدلات النمو المرغوبة. لذلك تهدف أغلب دول العالم إلى تجنب حدوث عجز في ميزانيتها العامة والحفاظ على توازنها لإعطاء صورة ايجابية عن الحالة الاقتصادية والأوضاع المالية السائدة فيها.

إن حالة العجز في الميزانية العامة تنشأ نتيجة نمو النفقات العامة بوتيرة تفوق النمو في الإيرادات العامة وتبين الأوضاع الاقتصادية الراهنة أن مشكلة العجز أصبحت تعاني منها أغلب دول العالم، النامية منها والمتقدمة وإن كانت بدرجات متفاوتة؛ وللتخلص من هذا الاشكال الذي يهدد استقرارها النقدي والمالي تلجأ بعض الدول إلى إتباع أساليب تمويل تقليدية كالإصدار النقدي الجديد، طرح سندات حكومية أو الاقتراض من الخارج ويشكل اتباع أسلوب محدد في تمويل عجز الميزانية العامة أمر حاسم من شأنه تحسين وضعية الميزانية أو توسيع عجزها، نظرا للآثار السلبية التي قد تترتب عن استعمال تلك الأساليب كزيادة معدلات التضخم وارتفاع حجم الدين العام الداخلي والخارجي. وعليه توجهت الأنظار لإيجاد أساليب تمويل جديدة مستمدة من المالية الاسلامية تكون أقل خطورة وتكلفة.

وتعد الصكوك الاسلامية من أبرز منتجات الصناعة المالية الاسلامية التي لاقت رواجاً كبيراً عند طرحها في أسواق المال، وتعتبر من الوسائل المستخدمة في توفير أساليب تمويل للإنفاق العام وتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد لسد العجز المالي الحكومي، من خلال تجميع المدخرات واستقطاب الأموال بعيداً عن أسعار الفائدة. مجسدة بذلك حكمة التشريع الإسلامي في مجال التمويل وهي حفظ الأموال ورواجها وتحريم الضرر بالغير.

2- إشكالية الدراسة:

تعد الجزائر واحدة من الدول النامية التي تعاني من عجز مستمر في الميزانية العامة نتيجة محدودية إيراداتها وتركزها على مصادر محدودة وغير مستقرة التي أصبحت غير كافية لتغطية النفقات العامة، ما دفع بالحكومة إلى تطبيق بعض أساليب التمويل التقليدية أهمها اللجوء إلى الاستدانة الداخلية؛ التي أفضت الوقائع إلى عدم قدرتها على توفير التمويل اللازم لسد احتياجات الخزينة العمومية. ففي ظل إهمال الحكومة لإمكانية

للجوء لأدوات التمويل الإسلامي ونجاح تجربة الصكوك الإسلامية في الدول التي استخدمتها كسياسة مزدوجة لدعم ميزانياتها والتخفيف من حدة العجز.

تبرز معالم إشكالية الدراسة التي نوجزها في السؤال التالي:

هل تستطيع الصكوك الإسلامية علاج عجز الميزانية العامة في الجزائر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تتبثق التساؤلات الفرعية التالية:

- ما الذي يميز الصكوك الإسلامية عن غيرها من الأوراق الاستثمارية التقليدية؟
- ماهي أسباب وقوع الميزانية العامة للجزائر في حالة عجز؟
- ماهي التحديات التي تواجه تطبيق الصكوك الإسلامية في الجزائر؟

3- فرضيات الدراسة:

تأسيسا على مشكلة البحث فإننا نسعى إلى اختبار مدى صحة الفرضيات التالية:

- قيام الصكوك الإسلامية على مبادئ الشريعة الإسلامية هو ما يميزها عن غيرها من الأوراق الاستثمارية التقليدية.
- يعد التوسع الكبير في الإنفاق الحكومي السبب الرئيسي لوقوع الجزائر في مشكلة عجز الميزانية العامة.
- تعد البيئة القانونية والتشريعية والمنظومة المصرفية في الجزائر من أهم التحديات التي تحول دون تطبيق الصكوك الإسلامية.

4- أهمية الدراسة:

يكتسب الموضوع محل الدراسة أهمية بالغة نظرا لتزايد الاهتمام بالصكوك الإسلامية كأداة لتمويل عجز الميزانية العامة الذي أصبحت تعاني منه أغلب دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء؛ خاصة في ظل قصور أدوات التمويل التقليدية في تحقيق الأهداف المطلوبة. كما تأتي هذه الدراسة منسجمة مع الواقع الاقتصادي في الجزائر وتتماشى مع الاهتمام الحكومي بهذا الموضوع، حيث يأتي هذا الاهتمام انطلاقا من رغبة الحكومة في التخفيف من حدة العجز الموازني وتنويع مصادر تمويل الميزانية خاصة وأن الجزائر تتعرض

مؤخرا لأزمة حادة بسبب انهيار أسعار النفط، التي أثرت بشدة على وضعية ميزانيتها العامة. لذلك كان لابد من دراسة إمكانية تمويل عجز الميزانية العامة من خلال الصكوك الإسلامية في الجزائر.

5- أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة للوصول للأهداف التالية:

- تبيان أساسيات حول الصكوك الإسلامية، وتوضيح الفرق بينها وبين أدوات التمويل التقليدية.
- إبراز أهمية الصكوك الإسلامية على مستوى الاقتصاد الوطني.
- التطرق إلى أسباب العجز في الميزانية العامة حسب وجهات نظر المدارس الاقتصادية.
- إبراز الدور الفعال للصكوك الإسلامية كأسلوب لتمويل عجز الميزانية العامة في ماليزيا، السودان وبريطانيا.
- محاولة اقتراح الآليات والطرق الكفيلة بإنجاح تطبيق الصكوك الإسلامية في الجزائر.

6- مبررات اختيار الموضوع:

- الميل الشخصي لمثل هذه الدراسات التي لها علاقة بالاقتصاد الإسلامي.
- تزايد الاهتمام بالصكوك الإسلامية في الفترة الاخيرة دفعنا إلى الرغبة في التعرف على أهميتها الاقتصادية.
- البحث في أسباب عجز الميزانية العامة والأساليب المستخدمة في علاجه والآثار المترتبة عليها.
- محاولة التعرف على الإضافة التي يمكن أن تقدمها الصكوك الإسلامية في تغطية عجز الميزانية العامة في الجزائر.

7- حدود الدراسة:

يمكن ابرازها من خلال حدين رئيسيين هما:

- 7-1- الحدود المكانية:** بالنسبة لحدود البحث المكانية فقد اتخذت الدراسة -الجزائر- حالة تطبيقية لمعرفة الدور الذي يمكن أن تقدمه الصكوك الإسلامية في تغطية عجز الميزانية العامة، مع عرض التجارب الدولية لماليزيا والسودان وبريطانيا في هذا المجال.

7-2- الحدود الزمنية: فيما يخص حدود البحث الزمنية فإن الدراسة عبارة عن نظرة استشرافية للكيفية التي يمكن أن تساهم بها الصكوك في تغطية عجز الميزانية، خصوصا وتزامن الدراسة مع صدور أحدث نظام متعلق بقواعد ممارسة الصيرفة الاسلامية رقم 02/20 المؤرخ في 15 مارس 2020، والنظام 03/20 الذي يعترف صراحة بالصكوك الاسلامية كأداة لتوظيف الأموال. هذا وقد تم دراسة تطور رصيد الميزانية في الجزائر من سنة 2012 وهي السنة التي انتعشت فيها أسعار البترول ما أدى إلى تقلص عجز الميزانية، إضافة إلى كونها السنة السابقة للأزمة الحاصلة سنة 2014، إلى غاية سنة 2019 كونها آخر التقارير الرسمية حول وضعية الميزانية العامة. إضافة إلى شمولية هذه الفترة فقد حملت الكثير من التغيرات على مستوى الميزانية العامة في الجزائر وأساليب تمويل العجز الحاصل، وصدّات خارجية حادة، وهو ما سيتم توضيحه بالتفصيل في الفصل الثاني من الدراسة والوقوف على إمكانية مساهمة الصكوك في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر.

8- منهج الدراسة:

لوصول إلى الأهداف التي ترمي إليها هذه الدراسة وبغية الإحاطة بجوانبه المختلفة وللإجابة على التساؤلات المطروحة واختبار صحة الفرضيات سنعمد على المنهج الوصفي والتحليلي الذي يركز على الوصف الدقيق لمتغيرات الدراسة وابرز مختلف المفاهيم المتعلقة بالصكوك الاسلامية وعجز الميزانية العامة، ثم تحليل هذه المعطيات للوصول إلى الدور الذي تقوم به الصكوك في تمويل العجز وهذا في معالجتنا للإطار النظري.

ولمعالجة الجانب التطبيقي للدراسة تم استخدام منهج دراسة الحالة وذلك لعرض تجارب ماليزيا، السودان وبريطانيا كنماذج لتصوير نجاحهم في تغطية عجز الميزانية باستخدام الصكوك الاسلامية، إضافة إلى حالة الجزائر كدراسة استشرافية تهدف للتنبؤ بوضعية الميزانية العامة للجزائر في حال استخدامها للصكوك كأداة تمويلية.

9- مصادر وأساليب جمع البيانات والمعلومات:

لإعداد هذه الدراسة تم استخدام مجموعة من المراجع من كتب وأطروحات دكتوراه ومقالات وملتقيات، وتحليل المحتوى (القوانين، الاحصائيات)، بالإضافة إلى التقارير باللغتين العربية والأجنبية الصادرة عن بنك الجزائر، وزارة المالية الجزائرية، تقارير بنك السودان المركزي، وشركة السودان للخدمات المالية الاسلامية، والتقارير الصادرة عن *Bank Negara Malaysia*.

10- الدراسات السابقة:

شكلت مشكلة عجز الميزانية العامة مجالا خصبا للكثير من الأبحاث والدراسات التي اهتمت بإيجاد حلول لهذه الظاهرة وتحديد أسبابها وأبعادها النظرية والواقعية، وكذلك دراسات اهتمت بالصكوك الاسلامية كأداة تمويلية مستحدثة محاولتا تحليل دورها في تمويل عجز الميزانية العامة. وعليه سيتم عرض الدراسات السابقة كما يلي:

- دراسة رحماني، ديلمي، (2019)، **الصكوك الاسلامية كبديل غير تقليدي للتمويل**، ورقة بحثية:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة إمكانية أن تكون الصكوك الإسلامية بديلا تمويليا للاقتصاد الوطني وذلك من خلال عرض ماهية هذه الصكوك والدور التمويلي الذي لعبته في بعض التجارب الدولية في كل من ماليزيا وبريطانيا والسودان، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الصكوك الاسلامية تحتوي على تشكيلة متنوعة من الأدوات والمنتجات المالية التي تختص بالكثير من المميزات والايجابيات مما يتيح فرص تمويلية أكثر، سواء لتمويل البنية التحتية أو المشاريع التنموية الكبرى.

- دراسة باهي نوال، أيمن فريد، (2018)، **الصكوك الاسلامية كبديل متاح لتمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر في ظل الأوضاع الراهنة**، ورقة عمل:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء حول دور الصكوك المالية الاسلامية في حشد الموارد المالية اللازمة والكافية لتمويل عجز الميزانية العامة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه يمكن إعتبار الصكوك المالية الاسلامية أداة تمويلية بامتياز من خلال الدور الكبير الذي تلعبه في فتح أبواب جديدة للتمويل من خلال المشاركة الشعبية، بالإضافة إلى القبول الذي تحظى به في المجتمعات الاسلامية الراضية لفكرة الأساليب الربوية لتكون بديلا شرعيا مقبولا من العديد من الأطراف.

- دراسة دردوري، (2013- 2014)، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر- تونس**، أطروحة دكتوراه:

حاولت هذه الدراسة معالجة الاشكالية المتعلقة بدور سياسة الميزانية في علاج عجز الميزانية العامة للدولة في كل من الجزائر وتونس خلال الفترة 1990-2012، وأبرز ما توصلت إليه الدراسة هو أن سياسة الميزانية من أهم السياسات الاقتصادية الفعالة في علاج عجز الميزانية العامة وذلك باستخدام أدواتها المتنوعة

وأن من بين المبررات الأساسية للجوء الجزائر وتونس للإصلاحات الاقتصادية هو استعادة التوازن في الموازنة العامة.

- دراسة كردودي، (2013- 2014)، ترشيد الانفاق العام ودوره في تغطية عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، كتاب:

عالج هذا الكتاب موضوع ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج عجز الميزانية العامة في الاقتصاد الإسلامي، حيث تعتبر مشكلة العجز المالي الحكومي من المسائل والقضايا الجوهرية التي أثارت اهتمام الباحثين في دول العالم المختلف أفراد ومؤسسات، كما أن موضوع ترشيد الانفاق الحكومي من المواضيع التي لاقت اهتماما كبيرا في السنوات الأخيرة، وذلك بسبب الانخفاض الحاد في الإيرادات العامة للدول، ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن ظاهرة عجز الميزانية العامة هي ظاهرة معقدة ومركبة، ولا يمكن ارجاعها لسبب وحيد بل تعود إلى شبكة معقدة من العوامل والمؤثرات التي تسهم في حدوث العجز وتفاقمه.

10-1- ما تتميز به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث عرض تجارب الدول الناجحة في استخدام الصكوك الإسلامية لعلاج عجز الميزانية العامة تجربة ماليزيا، السودان وبريطانيا، إضافة إلى تركيزنا على تحليل الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة 2012- 2019، وكذا تحليلنا للقوانين الجديدة المرتبطة بالصيرفة الإسلامية في الجزائر النظام 02/20 والنظام 03/20.

11- صعوبات الدراسة:

كما هو معلوم لدى الجميع فإنه لا وجود لبحث أكاديمي يخلو من الصعوبات، وقد واجهتنا أثناء فترة إعداد الدراسة مجموعة من الصعوبات أهمها:

- تضارب الأرقام حول مبالغ النفقات العامة والإيرادات العامة وكذا رصيد الميزانية العامة في الجزائر.
- صعوبة الحصول على أحدث الإحصائيات المتعلقة بحجم الصكوك الإسلامية المتداولة في بورصة لندن كونها تشترط الدفع للحصول على تلك الإحصائيات.

12- هيكل الدراسة:

من أجل الإلمام بجوانب الموضوع جاءت الدراسة بالإضافة إلى المقدمة العامة والخاتمة العامة في فصلين كالآتي:

- **المقدمة العامة:** وتطرقنا فيها إلى الإشكالية التي تنطلق منها الدراسة والأسئلة الفرعية والفرضيات التي حاولت الدراسة التأكد من صحتها، ثم توضيح أهمية الدراسة وأهدافها، وكذا المنهجية المتبعة وحدود الدراسة، ومصادر وأساليب جمع البيانات والمعلومات، إضافة إلى عرض أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع محل الدراسة.
- **الفصل الأول:** يتضمن هذا الفصل أساسيات حول الصكوك الإسلامية وعجز الميزانية العامة والعلاقة بينهما حيث جاء في أربعة مباحث، تناول المبحث الأول أساسيات حول للصكوك الإسلامية من حيث المفهوم، الأنواع، الفرق بينها وبين أدوات الاستثمار التقليدي، وأهميتها الاقتصادية، فيما خصص المبحث الثاني لفهم الأساسيات حول عجز الميزانية العامة، وتحليل أهم النظريات التي حاولت تفسير عجز الميزانية العامة، أما المبحث الثالث فتناول أساليب علاج عجز الميزانية العامة، بينما تعرض المبحث الرابع لدور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الميزانية العامة.
- **الفصل الثاني:** تم في هذا الفصل عرض المقاربة التطبيقية لدور الصكوك الإسلامية في تغطية عجز الميزانية العامة في الجزائر فجاء في ثلاث مباحث، المبحث الأول تم فيه عرض تجارب دول في استخدام الصكوك لعلاج عجز الميزانية، تجربة ماليزيا، تجربة السودان، تجربة بريطانيا، مع الإشارة للدول التي تسعى إلى استخدام الصكوك كأداة تمويل سيادية، فيما خصص المبحث الثاني لدراسة وتحليل واقع الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2012-2019، الأساليب المعتمدة من قبل الحكومة للتحكم في العجز الموازي، أما المبحث الثالث فتضمن استشراف لدور الصكوك الإسلامية كبديل لتغطية عجز الميزانية العامة في الجزائر، من حيث الإضافة التي قد تقدمها الصكوك للاقتصاد الجزائري، عراقيل ومتطلبات تطبيق التجربة في الجزائر.
- **الخاتمة العامة:** والمتعلقة بالنتائج التي توصلت إليها الدراسة والمقترحات المقدمة بناء عليها، إضافة إلى آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

أساسيات حول الصكوك الإسلامية

وعجز الميزانية العامة والعلاقة بينهما

تمهيد:

أكدت الأزمة المالية العالمية سنة 2008 على خطورة الأدوات المالية التقليدية أسهم، سندات على الاقتصاد العالمي نظرا لحجم الأزمة التي تسببت فيها. الأمر الذي ساعد الصناعة المالية الإسلامية على اتخاذ مركز مهم على خارطة صناعة المال العالمية والتي أكدت بدورها على ضرورة تبني قواعد أكثر أخلاقية في توليد المال.

تعتبر الصكوك أبرز منتجات الصناعة المالية الإسلامية التي استطاعت أن تأخذ بأدوات التمويل الإسلامي إلى عالم أكثر راحة؛ حيث اعتمدتها بعض الدول كأداة مهمة في توفير التمويل اللازم لتحقيق التنمية الاقتصادية أو تمويل خزينتها. ومع تزايد ظاهرة عجز الميزانية العامة التي أصبحت ظاهرة مزمنة تلاحق أغلب الاقتصاديات، تزايد اهتمام العالم بالصكوك الإسلامية لما تكتفه من قدرة على تمويل جزء من العجز المالي دون التسبب في آثار جانبية على اقتصاديات الدول أو المساس بسيادتها، وذلك لارتكازها على مبادئ الشريعة الإسلامية.

وفي إطار التعريف بالصكوك الإسلامية وعجز الميزانية العامة وإبراز الدور الذي تقوم به الصكوك في تمويل العجز حاولنا تقسيم الفصل الأول "أساسيات حول الصكوك الإسلامية وعجز الميزانية العامة والعلاقة بينهما" على نحو يمكننا من الإلمام بجوانب الموضوع. وجاء التقسيم كما يلي:

المبحث الأول: أساسيات حول الصكوك الإسلامية

المبحث الثاني: أساسيات حول عجز الميزانية العامة

المبحث الثالث: أساليب علاج عجز الميزانية العامة في الاقتصاد الوضعي

المبحث الرابع: دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الميزانية العامة

المبحث الأول: أساسيات حول الصكوك الإسلامية

عرف التصكيك الإسلامي قبولاً معتبراً عند معظم الدول، وهذا راجع للميزات التي يقدمها للأسواق المالية وللاقتصاد ككل، أهمها عدم التعامل بالفوائد التي تعد المسبب الرئيسي لحدوث الأزمات المالية في الاقتصاد الوضعي. ونظراً لأهمية التصكيك الإسلامي سيتم التطرق إلى جميع المفاهيم الأساسية المتعلقة بالصكوك الإسلامية من تعريف وخصائص وأنواع مع ذكر الفرق بينها وبين أدوات الاستثمار التقليدية، وهذا لمحاولة الإلمام بجوانب الموضوع.

المطلب الأول: مفهوم الصكوك الإسلامية

إن مصطلح الصكوك قد أصبح معروفاً لدى الجمهور كأحد أدوات الاستثمار الإسلامي ويمكن تحديد تعريف للصكوك الإسلامية وخصائصها فيما يلي:

الفرع الأول: تعريف الصكوك الإسلامية

أولاً. الصكوك لغة:

الصكوك مستمدة من الصك وقد جاء في معجم مقاييس اللغة "أن الصاد والكاف أصل يدل على تلاقي شيئين بقوة وشدة، حتى كأن أحدهما يضرب الآخر" (بن زكريا أبي الحسين ، 1979، صفحة 276). "وهي جمع صك، ويراد به: وثيقة بمال أو نحوه، وفي اللغة العربية يقال: صكه صكا أي دفعه بقوة" (توفيق، 2015، صفحة 29).

كما تعني: "وثيقة اعتراف بالمال المقبوض أو نحوه، أي وثيقة تثبت حقا في ملك، والصكاك إما أن يكون حافظ الصكوك أو كاتب الصكوك أو تسديد الصكوك" (الدماغ، 2012، صفحة 67).

ثانياً. اصطلاحاً:

يلاحظ أن كلمة التصكيك والتوريق والتسديد تستعمل كمفردات لمسمى واحد، إلا أن مصطلح التصكيك قد أصبح معروفاً لدى الجمهور كأحد آليات الاستثمار الإسلامي؛ وأما التوريق والتسديد فلا يشتهر استعمالهما عند الباحثين في الاقتصاد الإسلامي وذلك لارتباطهما بالاستثمار التقليدي.

1. وقد عرف التصكيك بأنه: "عملية تجميع وتصنيف الأصول المضمونة منها وغير المضمونة، وتحويلها إلى صكوك، ثم بيعها على المستثمرين؛ أو وضع موجودات دارة للدخل كضمان أو أساس مقابل إصدار صكوك تعتبر هي ذاتها أصولاً مالية" (عيد، 2015، صفحة 11).

2. وفيما يتعلق بالصكوك الإسلامية فتعرف كما يلي:

أ. **التعريف الأول:** عرفته هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية بأنها: "الصكوك وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدأ استخدامها فيما أصدرت من أجله" (براضية و هني، 2016، صفحة 170).

ب. **التعريف الثاني:** وفقاً لما جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 178 (4/19) المتعلق بالصكوك الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها "أن التصكيك (التوريق الإسلامي)، هو إصدار وثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية موجودات موجودة فعلاً أو سيتم إنشاؤها من حصيلة الاكتتاب وفق عقد شرعي وتأخذ أحكامه".

ج. **التعريف الثالث:** "هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة، ومتساوية في موجودات معينة ومباحة شرعاً، تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامي، وعلى أساس المشاركة في الغنم والغرم والالتزام بالضوابط الشرعية" (بن ضيف، 2017، صفحة 454).

د. **التعريف الرابع:** "هي عبارة عن أوراق متساوية القيمة، تمثل ملكية شائعة في أعيان أو منافع أو خدمات أو خليط منهما في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب، واستخدامها فيما أصدرت من أجله" (براضية و هني، 2016، صفحة 171).

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج النقاط التالية:

- الصكوك عبارة عن أوراق مالية متساوية القيمة.
- تمثل ملكية في أعيان أو منافع أو خدمات، أو في موجودات مشروع معين.
- تخضع الصكوك للضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية في مجال المعاملات المالية.

- تصدر الصكوك وفق الصيغ التمويل الاسلامي وتحكمه أحكام وضوابط تلك الصيغة.

ومنه يمكننا استنتاج تعريف شامل للصكوك الإسلامية: الصكوك الإسلامية هي أوراق مالية متساوية القيمة تصدر وفق صيغ التمويل الاسلامي وتمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات، أو في موجودات مشروع معين مباحة شرعاً وتقوم على أساس قاعدة الغنم بالغرم والالتزام بالضوابط الشرعية.

الفرع الثاني: خصائص الصكوك الإسلامية

يمكن تحديد أهم خصائص الصكوك الإسلامية فيما يلي:

أولاً. تمثل ملكية حصص شائعة في الموجودات: تمثل الصكوك حصة شائعة في ملكية موجودات مخصصة للاستثمار أعيان أو منافع أو خليط منها، ومن الديون والنقود، ولا تمثل ديناً أو التزاماً على مصدرها لحاملها، وبذلك فإن ملكية حامل الصك تتعلق بحصة في الأصول وليس في العائد فقط، وهو شريك على الشيوع لبقية ملاك الصكوك في المال الذي تمثله الصكوك، ولا تقتصر على حصته في الأرباح.

ثانياً. تصدر بفئات متساوية: تصدر الصكوك بفئات متساوية القيمة، لأنها تمثل حصصاً متساوية في ملكية المشروع وذلك تيسيراً لشراء هذه الحصص وتداولها.

ثالثاً. يشارك حملة الصكوك في الأرباح والخسائر: تعطي الصكوك الحق لحاملها في الحصول على الأرباح التي يحققها المشروع، وذلك لكونها تقوم على قاعدة الغنم بالغرم والخراج بالضمان الذي يستلزم ذلك ضرورة فصل الذمة المالية للمشروع عن الجهة المالية المصدرة لها.

رابعاً. قابلية الصكوك للتداول: تكون الصكوك قابلة للتداول في السوق الثانوية في إطار الشروط والضوابط الشرعية لتداول المنافع والأصول والخدمات التي تمثلها.

خامساً. الالتزام بالضوابط الشرعية: تصدر الصكوك على أساس عقد شرعي، وبضوابط شرعية تنظم إصدارها وتداولها، سواء تعلق الأمر بمنع العملية أصالة كحرمة التعامل مع الصكوك كحرمة تعاطي الربا قطعاً، أو لسبب ذاتي كحرمة التعامل مع الصكوك التي تمثل أصولاً محرمة.

سادسا. صدور الصكوك على أساس صيغ التمويل الإسلامي: يمكن أن تصدر بكل صيغ التمويل الإسلامية كالمضاربة والإجارة والمزارعة، عندئذ يسمى الصك بالصيغة التي يصدر بها وتحكمه ضوابط وأحكام تلك الصيغة. (سمحان، موسى، و أبو صقيري، 2012، الصفحات 206-208)

سابعا. تمثل أطراف عقد الصكوك في الجهة المصدرة للصكوك وتمثل رب المال، أي الجهة المنوطة بإدارة الصكوك وفقا لفقهاء المشاركة ويطلق عليه الشريك بالعمل، والمشاركون بالصكوك وهم ملاك الصكوك ويمثلون الشركاء بالمال، ويطلق عليهم المستثمرون أو حملة الصكوك (يوسف، 2014، صفحة 46).

المطلب الثاني: أنواع الصكوك الإسلامية

أشارت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إلى وجود أكثر من أربعة عشر نوعا من الصكوك الإسلامية، ويمكن تقسيم أنواع الصكوك الإسلامية على عدة اعتبارات نوجزها فيما يلي:

الفرع الأول: حسب معيار الآجال

وتقسم وفقا لهذا المعيار إلى: (أحمد ش.، 2013، صفحة 29)

أولاً. صكوك قصير الأجل: تصدر لمدة ثلاثة شهور أو ستة شهور أو سنة ولا تتعدها.

ثانياً. صكوك متوسطة الأجل: تكون مدتها من سنة ولا تتعدى ثلاث سنوات.

ثالثاً. صكوك طويلة الأجل: تكون مدتها من ثلاث سنوات فأكثر.

وإلى جانب التصنيف السابق يضيف بن ضيف (2017) إلى أنه يمكن للصكوك الإسلامية أن تصنف على اعتبار الآجال إلى أنواع أخرى وهي:

أولاً. صكوك محددة الأجل: وتكون المدة محددة في نشرة الإصدار كالصكوك قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل، وطويلة الأجل.

ثانياً. صكوك متناقصة المدة: يتم إصدارها مع اشتراط استرداد جزء من قيمة الصك سنويا إضافة إلى حصة من الربح المتحقق، وهي مشابهة للمشاركة المتناقصة (المنتهية بالتملك).

ثالثاً. صكوك متزايدة المدة: وتصدر هذه الصكوك بصفة عادية إلا أن العائد المتحقق يتم إعادة استثماره، وبالتالي فإن مدة هذه الصكوك في تزايد مستمر.

رابعاً. صكوك دائمة: بمعنى أن يكون الاستثمار متسماً بالاستمرارية، وهي لا تختلف عن الأسهم في الشركات من حيث المدة. (صفحة 457)

الفرع الثاني: حسب معيار الجهة المصدرة

تنقسم الصكوك الإسلامية حسب الجهة المصدرة إلى صكوك حكومية (سيادية) وصكوك الشركات وصكوك المصارف، وإن كان هناك البعض الذي يصنفها إلى قسمين فقط، وهما الصكوك الحكومية والصكوك الخاصة بغض النظر عن طبيعة الهيئة التي قامت بالإصدار، سواء كانت شركة أو مصرف، وفي هذا التصنيف سنعتمد التقسيم الأول الذي يصنفها إلى ثلاث أنواع. كالتالي:

أولاً. الصكوك الحكومية: في هذا النوع من الصكوك، تقوم الحكومة بإصداره نتيجة عدم توفر السيولة الكافية لأغراض معينة، كتوفير السلع والخدمات العامة، أو استثمار حصيلتها في مجال البنى التحتية كبناء مطارات مثلاً.

ثانياً. صكوك الشركات: في هذا النوع من الصكوك تقوم الشركات بإصداره، سواء كانت حكومية أم شركات خاصة، والغرض منها توفير الموارد المالية، لتمويل احتياجات رأس المال الثابت ورأس المال العامل، وهي تتنوع ف نجد منها صكوك المشاركة في الربح وصكوك المضاربة في الربح والمقيدة.

ثالثاً. الصكوك المصرفية: تتنوع الصكوك التي تصدرها المصارف الإسلامية، باختلاف الغرض من هذا الإصدار، فهناك صكوكاً تصدر بغية تمويل العمليات الاستثمارية، وأخرى تصدر وتكون هذه المصارف مسؤولة عن عمليات الاكتتاب وإدارتها لصالح الغير، وبالنسبة للصكوك التي تصدرها المصارف الإسلامية بغرض تمويل العمليات الاستثمارية فهي تختلف باختلاف العقد القائمة عليه، وما يميز هذا النوع من الصكوك القدرة على جذب تعبئة المدخرات الصغيرة وتوجيهها نحو استثمارات مجدية. (بن ضيف، 2017، صفحة 459)

الفرع الثالث: حسب معيار قابلية التداول

الصكوك القابلة للتداول هي الصكوك التي يمكن تداولها (بيعا وشراء) بعد تملكها حيث تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو غيرها.

أولاً. صكوك المضاربة: صكوك المضاربة من الصكوك القابلة للتداول وفيما يلي عرض لتعريف صكوك المضاربة وأنواعها.

1. تعريف صكوك المضاربة: هي "أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس المال المضاربة، وذلك بإصدار صكوك ملكية برأس مال المضاربة على أساس وحدات متساوية القيمة، ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس مال المضاربة، وما يتحول إليه بنسبة ملكية كل منهم" (محمد، 2016، صفحة 177). وأضاف تبيري (2015) أنه "يجوز تداول صكوك المضاربة بعد قفل باب الاكتتاب وتخصيص الصكوك وبدء النشاط في الأعيان والمنافع أما قبل بدء النشاط فتراعي ضوابط التصرف في النقود وفي حال بيع الموجودات بثمن مؤجل فتراعي ضوابط الدين" (صفحة 319).

2. أنواع صكوك المضاربة: تنقسم صكوك المضاربة إلى نوعين نذكرهم فيما يلي:

أ. صكوك المضاربة المطلقة: وهي التي لا يخصص فيها حملة الصكوك مشروعاً معيناً، وإنما يخول المضارب الصلاحيات في اختيار المشروع المناسب.

ب. صكوك المضاربة المقيدة: وهي التي يخصص فيها حملة الصكوك مشروعاً معيناً أو مجالاً معيناً يستثمر فيه المضارب أموال المضاربة، ولا يحق له الخروج عنها وإلا اعتبر متعدياً، وتكون محددة بحسب عمر المشروع. (الدماغ، 2012، صفحة 103)

ثانياً. صكوك المشاركة: صكوك المشاركة من الصكوك القابلة للتداول وفيما يلي عرض لتعريف صكوك المشاركة وأنواعها.

1. تعريف صكوك المشاركة: "هي عبارة عن وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدامها في حصيدة الاكتتاب في إنشاء مشروع استثماري، وتصبح موجودات المشروع ملكاً لحملة الصكوك، وتدار الصكوك على أساس عقد المشاركة بتعيين أحد الشركاء لإدارتها بصيغة الوكالة بالاستثمار" (توفيق، 2015، صفحة 57).

وقد تختلف عن صكوك المضاربة في أن المال في صكوك المشاركة من طرفين حملة الصكوك وأصحاب المشروع (الجهة الوسيطة)، أما المال في صكوك المضاربة فيكون من طرف واحد (أو عدة أطراف) والعمل من جانب الجهة الوسيطة (شقيري، 2015).

2. أنواع صكوك المشاركة: تنقسم صكوك المشاركة إلى الأنواع التالية:

أ. **صكوك المشاركة الدائمة:** وهي مثل الأسهم حيث تكون آجال الصكوك دائمة في المشروع والمكتتبون يشاركون الجهة المصدرة للصكوك طوال حياة المشروع.

ب. **صكوك المشاركة المؤقتة:** وتمثل هذه الصكوك مشروعا محددًا بمدة زمنية معينة، ويمكن استرداد القيمة الإسمية أو السوقية لهذه الصكوك بالتدريج؛ إذ يحصل حملة الصكوك على جزء من القيمة الإسمية للصك في فترات توزيع الأرباح حتى يستردوا كامل القيمة الإسمية أو السوقية للصك والأرباح، وبذلك يكون الصك قد أطفأ أو تعين زمن محدد؛ إذ يحصل حملة الصكوك على القيمة الإسمية أو السوقية للصك في تاريخ محدد يصفى فيه المشروع، وتوزع أرباح التصفية على حملة الصكوك، وبذلك ينتهي المشروع. (الدماع، 2012، صفحة 120)

ثالثًا. **صكوك الإجارة:** إضافة إلى صكوك المضاربة والمشاركة تشمل صكوك الإجارة صكوكا قابلة للتداول.

1. تعريف صكوك الإجارة:

تقوم فكرة صكوك التأجير على تحويل التمويل إلى شكل سندات تمويلية في صورة صكوك إجارة؛ الغرض منها تحويل الأعيان والمنافع التي يتعلق بها عقد الإجارة إلى أوراق مالية يمكن أن يجري عليها عمليات التبادل والتداول في السوق الثانوية. وبذلك فهي تعرف على أنها "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع مؤجرة" (حمدي، 2016، صفحة 393).

2. أنواع صكوك الإجارة: يمكن أن تصاغ من الإجارة خمسة أنواع من الصكوك موضحة على النحو التالي:

أ. **صكوك ملكية الموجودات المؤجرة:** "وهي وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك عين مؤجرة أو وسيط مالي ينوب عنه بغرض بيعها، واستيفاء ثمنها من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح منفعة العين مملوكة لحملة الصكوك" (تبري، 2015، صفحة 320).

ب. **صكوك ملكية منافع الأعيان الموجودة:** وتنقسم صكوك ملكية منافع الأعيان الموجودة إلى نوعين من الصكوك:

- وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك عين الاصول نفسه أو عن طريق وسيط مالي، وبهدف إعادة اجارة منافعها، واستيفاء أجرتها من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح منفعة العين مملوكة لحملة الصكوك.
- وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك منفعة عين اصول (مستأجرة) بنفسه أو عن طريق وسيط مالي، بهدف اعادة اجارتها، واستيفاء اجرتها من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح منفعة العين مملوكة لحملة الصكوك (الدماغ، 2012، صفحة 110).
- ج. صكوك ملكية منافع الأعيان الموصوفة في الذمة: "وهي وثائق متساوية القيمة تصدر لغرض اجارة اعيان موصوفة في الذمة، واستيفاء أجرتها من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح منفعة العين الموصوفة في الذمة مملوكة لحملة الصكوك" (تبري، 2015، صفحة 320).
- د. صكوك ملكية الخدمات من مصدر معين: "وهي وثائق متساوية القيمة تصدر بهدف تقديم الخدمة من طرف معين (كمنفعة التعليم من الجامعة)، واستفاء الاجرة من حصيلة الاكتتاب، ومن ثم تصبح الخدمة مملوكة لحملة الصكوك" (الدماغ، 2012، صفحة 111).
- هـ. صكوك ملكية الخدمات من مصدر موصوف في الذمة: "وهي وثائق متساوية القيمة تصدر بهدف تقديم الخدمة من مصدر موصوف في الذمة (كمنفعة التعليم) واستيفاء الاجرة من حصيلة الاكتتاب، وتصبح مملوكة لحامله" (الدماغ، 2012، صفحة 111).

رابعاً. صكوك المزارعة:

تعرف الصكوك المزارعة بأنها صكوك تحمل قيمة متساوية يصدرها مالك الأرض الزراعية بغرض تمويل تكاليف الزراعية بموجب عقد المزارعة ويتشارك حملة الصكوك في المحاصيل المنتجة بحسب الاتفاق المنصوص عليه في العقد" (يوسف، 2014، صفحة 10).

خامساً. صكوك المساقاة:

صكوك المساقاة عبارة عن "وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلتها في سقي أشجار مثمرة، وعلى رعايتها على أساس عقد المساقاة، ويصبح لحملة الصكوك حصة من المحصول وفق العقد" (براضية و هني، 2016، صفحة 179).

سادسا. صكوك المغارسة:

تعرف صكوك المغارسة على أنها "وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في غرس أشجار وفيما يتطلبه هذا الغرس من أعمال ونفقات على أساس عقد المغارسة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس" (أحمد ش.، 2014، صفحة 65). بحيث يكون المصدر للصكوك هو مالك مساحة من الأرض صالحة لغرس الأشجار، حكومة أو شركة أو فرداً والمكتتبون فيها هم المغارسون وحصيلة الاكتتاب هي تكلفة الغرس، أما عن مشروعيتها فقد بين (أحمد ش.) أنها جائزة شرعا بعد قفل باب الاكتتاب وتخصيص الصكوك وبدء النشاط سواء كان لحملة الصكوك مالكي الأرض ام الملتزمين بالغرس.

ويمكننا تلخيص الصكوك القابلة للتداول في الجدول التالي:

الجدول رقم(01-01) أنواع الصكوك القابلة للتداول

أنواع الصكوك القابلة للتداول	تعريفها	مصدر الصكوك	المكتتبون
صكوك المضاربة	وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها على أساس عقد المضاربة الشرعي، إما لإنشاء أو تطوير مشروع معين؛ على أن يكون حملة الصكوك هم أرباب المال	المضارب	أرباب المال
صكوك المشاركة	وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدامها في حصيلة الاكتتاب في إنشاء مشروع استثماري، وتصبح موجودات المشروع ملكا لحملة الصكوك، وتدار الصكوك على أساس عقد المشاركة	طالب المشاركة معه في مشروع معين	الشركاء في عقد المشاركة
صكوك الاجارة	تمثل ملكية شائعة في اعيان مؤجرة مملوكة لمالكي الصكوك، يتم توزيع العائد على الملاك حسب حصتهم	مالك العين المؤجرة	المستثمرون للعين المؤجرة

<p>- المزارعون أصحاب العمل - أصحاب الأرض المستثمرون</p>	<p>- مالك الأرض او منافعها - المزارع صاحب العمل</p>	<p>وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع على أساس عقد المزارعة</p>	<p>صكوك المزارعة</p>
<p>- المساقون في عقد المساقاة - أصحاب الأرض المستثمرون</p>	<p>- مالك الأرض أو منفعتها - المساق صاحب العمل</p>	<p>وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في سقي أشجار مثمرة على أساس عقد المساقاة، ويصبح لحملة الصكوك حصة من المحصول</p>	<p>صكوك المساقاة</p>
<p>المستثمرون للعين المؤجرة</p>	<p>مالك العين المؤجرة</p>	<p>وثائق متساوية القيمة يتم اصدارها لاستخدام حصيلتها في غرس أشجار وفيما يتطلبه هذا الغرس من أعمال ونفقات على أساس عقد المغارسة</p>	<p>صكوك المغارسة</p>

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: شقيري نوري موسى، إدارة المشتقات المالية الهندسة المالية. دار المسيرة، عمان، 2015، ص: 126.

الفرع الرابع: حسب معيار عدم قابلية التداول

الصكوك غير القابلة للتداول هي التي لا يجوز تداولها لكونها قائمة على الديون وما شابه ذلك لا يجوز تداوله شرعا.

أولا. صكوك السلم:

كما هو معروف عند الفقهاء السلم هو: بيع شيء موصوف في الذمة إلى أجل معلوم بثمن معجل؛ وفكرة صكوك السلم تقوم أساسا على عقد السلم فتعرف صكوك السلم على أنها: "وثائق متساوية القيمة تصدر لتحصيل رأس مال السلم، وعليه تصبح سلعة السلم مملوكة لحملة الصكوك" (براضية و هني، 2016، صفحة 173).

وبلاحظ أن صكوك السلم لا يمكن تداولها بيعا وشراء في السوق الثانوية، حسب ما اقره مجمع الفقه الاسلامي الدولي في قراره رقم (7/1/64) حيث نص " لا يجوز بيع السلعة المشتراة سلما قبل قبضها" وبذلك يقتصر استخدامها في السوق الاولية فقط.

ثانيا. صكوك الاستصناع

لقد اختلف الفقهاء حول الاستصناع هل هو بيع أم وعد؟ وهل هو عقد على بيع أو على مبيع؟ فمن قال أنه عقد على بيع جعله أحد بيوع الأجل كالسلم، ومن جعله عقد على مبيع دون اشتراط، كان سلما لا استصناعا، واشتراط العمل جعله استصناعا. وعليه فإن صكوك الاستصناع هي "وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع مملوكا لحملة الصكوك؛ والمصدر لتلك الصكوك هو الصانع (البائع) والمكاتبون فيها هم المشترون للعين المراد صنعها، وحصيلة الاكتتاب هي تكلفة المصنوع" (براضية و هني، 2016، صفحة 173).

والاستصناع أحد صور بيع السلم لدى جمهور الفقهاء ويسمى لديهم السلم في الصناعات، أما الحنفية فيتناولونه بصفته عقدا مستقلا يختلف عن السلم، وهذا الاختلاف ينحصر في أمرين هما: (كردودي و كردودي، 2017، صفحة 334)

1. أنه في السلم لابد من تسليم رأس المال (الثمن) عند التعاقد للبائع سلما، أما في الاستصناع فيجوز تأخير تسليم الثمن.

2. أن الاستصناع قائم على صناعة سلعة بمواصفات معينة وتكون مادة الصنع والعمل من عند الصانع. وبالتالي يمكن القول أن نطاق عقد الاستصناع هو النشاط الصناعي أما السلم فنطاقه أوسع لأنه يقوم على شراء سلعة بمواصفات معينة وكذا الخدمات وسواء كانت هذه السلعة صناعية أو زراعية ينتجها البائع أو يشتريها جاهزة من السوق.

ثالثا. صكوك المرابحة

تعتبر صكوك المرابحة من الصكوك غير القابلة للتداول وتعرف بأنها "وثائق استثمارية تمثل ملكية حصص متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المرابحة، وتصبح سلعة المرابحة مملوكة لحملة الصكوك، ويستحقون ثمن بيعها" (أحمد ش.، 2013، صفحة 31). ويجوز تداول صكوك المرابحة بعد استلام المؤسسة لبضاعة المرابحة وقبل بيعها للمشتري، أما بعد تسليم بضاعة المرابحة للمشتري فلا تجوز تداولها،

حيث أصبحت من قبيل الديون العينية، وفي هذه الحالة فإن صكوك المرابحة تعد من قبيل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها.

ويمكننا تلخيص أنواع الصكوك غير القابلة للتداول من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01-02) أنواع الصكوك غير القابلة للتداول

أنواع الصكوك غير القابلة للتداول	تعريف	مصدر الصكوك	المكتتبون
صكوك السلم	وثائق متساوية القيمة تصدر لتحصيل رأس مال السلم، تتصبح سلعة السلم مملوكة لحملة الصكوك	بائع سلعة السلم	مشترون سلعة السلم
صكوك الاستصناع	صكوك الاستصناع هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع مملوكا لحملة الصكوك. والمصدر لتلك الصكوك هو الصانع (البائع) والمكتتبون فيها هم المشترون للعين المراد صنعها، وحصيلة الاكتتاب هي تكلفة المصنوع	الصانع	المستثمرون للعين المراد تصنيعها
صكوك المرابحة	وثائق استثمارية تمثل ملكية حصص متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المرابحة، وتصبح سلعة المرابحة مملوكة لحملة الصكوك، ويستحقون ثمن بيعها	البائع لبضاعة المرابحة	المشترون لبضاعة المرابحة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص: 126.

المطلب الثالث: الفرق بين الصكوك الإسلامية وأدوات الإستثمار التقليدي

تعد الصكوك الإسلامية البديل الشرعي لأدوات الاستثمار التقليدي الأسهم والسندات، وهي تتفق معها في بعض الأمور وتختلف عنها في أمور أخرى.

الفرع الأول: الفرق بين الصكوك الإسلامية والسندات

يمكن المقارنة بين الصكوك الإسلامية والسندات من خلال تحديد أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما وهي على النحو التالي:

أولاً. أوجه الاتفاق بين الصكوك والسندات:

السند هو صك قابل للتداول، يمثل قرضاً، يعقد بواسطة الاكتتاب العام، وتصدره الشركة أو الحكومة أو فرعها، ويعتبر حامل السند دائناً لها ولا يعد شريكاً فيها. وتتفق الصكوك والسندات فيما يلي:

1. كلاهما أوراق مالية يمكن تداولها، الغرض منها الحصول على تمويل.

2. من خلال الصكوك والسندات يمكن أداء وتنفيذ كثير من الوظائف المهمة كالتحكم في حجم السيولة النقدية.

3. تصنف الصكوك والسندات بشكل عام بأنها أوراق مالية ذات استقرار كبير ومخاطر متدنية. (براضية و هني، 2016، صفحة 178)

ثانياً. أوجه الاختلاف بين الصكوك والسندات:

يمكن توضيح أوجه الاختلاف بين الصكوك والسندات من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01-03) أوجه الاختلاف بين الصكوك والسندات

الصكوك	السندات
1	يشارك في ملكية الموجودات التي تمثلها الصكوك
2	لا يمت بصلة للأصول المالية للشركة
3	لا يتحمل أية مزار أو خسارة تلحق بالشركة
4	يشارك في الربح والخسارة على السواء
5	يمثل حصة مالية في الأصول والمنافع والحقوق
6	يمثل حصة مالية في الأصول والمنافع والحقوق
7	لا يعنى بنقل الملكية بالحصة بل بالمبلغ النقدي
8	يعتبر دليلا وبرهانا على نقل الملكية في عمليتي البيع والشراء
9	مدته هي مدة استمرارية المشروع المعني أو النشاط، وتنتهي بانتهائه
10	المدة لا ترتبط بالمشروع، وقد تزيد أو تنقص عن فترة المشروع
11	نشرة الاصدار تتضمن القواعد الشرعية، ويجب مراعاتها ومن يخالفها يتحمل المسؤولية
12	لا تتضمن نشرة الاصدار القواعد الشرعية

المصدر: عيد عادل عبد الفضيل، الصكوك لاستثمارية الإسلامية - دراسة مقارنة. دار التعليم الجامعي، الاسكندرية 2015،

ص:44.

الفرع الثاني: الفرق بين الصكوك الإسلامية والأسهم

يمكن المقارنة بين الصكوك الإسلامية والأسهم من خلال تحديد أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما وهي على النحو التالي:

أولاً. أوجه الاتفاق بين الصكوك والأسهم

السهم هو صك قابل للتداول، يمثل جزءاً من رأس المال، تصدره الشركات عند التأسيس أو عند التوسع، ويعتبر حامل السهم شريكاً في الشركة. وتتفق الصكوك الإسلامية والأسهم فيما يلي:

1. تشترك الصكوك مع الأسهم في أن كليهما يمثل حقوقا مشاعة في موجودات متنوعة، الغرض منها هو الاستثمار.

2. توزع الأرباح في حال تحققها على حاملي الأسهم والصكوك حسب حصتهم في رأس المال.

3. تدار الموجودات من قبل جهة معينة تكون مسؤولة من قبل حملة الأسهم والصكوك، كل من حملة الصكوك والأسهم لهم الحق في بيع ما يملكون من أسهم وصكوك إلى غيرهم متى ارادوا ذلك. (براضية و هني، 2016، صفحة 180)

ثانيا: أوجه الاختلاف بين الصكوك والأسهم

يمكن توضيح أوجه الاختلاف بين الصكوك والأسهم في الجدول التالي:

الجدول رقم (01-04) أوجه الاختلاف بين الصكوك والأسهم

الصكوك	الأسهم	
1	تمثل أداة تمويل خارج الميزانية ويعتبر حامل الصك ممول للشركة المصدرة	تمثل ملكية مشاع في شركة معينة وحامل السهم يعتبر شريك ومالك لحصة مشاعة في رأس مال الشركة
2	حامل الصك ليس له الحق في تعيين إدارة الصكوك ولا عزلها	حامل السهم له حقوق مباشرة على إدارة الشركة له حق التصويت في تعيين الادارة وعزلها، وإقرار الحسابات الختامية وتوزيع الأرباح
3	الصك ورقة مالية قليلة المخاطر	السهم ورقة مالية ورقة مالية عالية المخاطر
4	الصكوك في الاغلب تكون مؤقتة ولها تاريخ استحقاق	السهم ورقة مالية غير مؤقتة وتاريخ استحقاقها نظريا هو مدة حياة الشركة
5	لا يمكن لإدارة الصكوك أن تغير نشاطها فالصكوك تصدر لمشروع معين لا يجوز تغييره	يمكن لمجلس إدارة الشركة مصدرة الأسهم أن تغير من نشاطها

6	خضوع كل معاملات الصكوك لأحكام الشريعة الإسلامية	القوانين الحاكمة للأسهم لا تتضمن هذا الالتزام
---	---	---

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: عيد عادل عبد الفضيل، مرجع سابق، ص ص: 48، 49.

المطلب الرابع: الأهمية الاقتصادية للصكوك الإسلامية

يمكن طرح الأهمية الاقتصادية للصكوك الإسلامية بصفة عامة من خلال قدرتها على تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية، ومنها (عيد، 2015):

1. **وسيلة للتوزيع العادل للثروة:** من خلال قدرتها على توزيع الأرباح الحقيقية الناتجة من المشروع بنسبة عادلة بين المستثمرين، وهو ما يؤدي إلى انتشار الثروة بين فئات المجتمع، وهذا من اعظم الأهداف التي يسعى إليها الاقتصاد الإسلامي.

2. **خفض تكلفة التمويل والمخاطر:** تتيح آلية التصكيك القدرة على تعبئة مصادر تمويل بالحصول على مستثمرين جدد ومن ثم توفير تمويل طويل أو متوسط الاجل بالإضافة الى انخفاض درجة المخاطر لكون الصكوك مضمونة بضمانات عينية وهي الأصول.

3. **تنشيط سوق المال:** وذلك من خلال تنويع الادوات المعروضة فيها وتنشيط سوق تداول الصكوك.

4. **تحسين القدرة الائتمانية والهيكل التمويلي للشركة منسئة الصكوك:** تسجل الصكوك الإسلامية في حسابات خرج الميزانية بحيث تكون مستقلة عن الشركة ذاتها ومن ثم يكون تصنيفها الائتماني مرتفعا.

5. **المواءمة بين آجال التمويل:** حيث تساعد حصول الشركة على السيولة اللازمة لسداد التزاماتها قصيرة الاجل.

وقد أضاف الباحثان بريكة ومرابطي (2017) النقاط التالية ضمن الأهمية الاقتصادية للصكوك الإسلامية:

6. **إحداث توازن بين الاقتصاد الحقيقي والمالي:** تعتبر الصكوك مثالا حيا في تحقيق التوازن المنشود، نظرا لأن اصدارها يشترط وجود أصول قبل التصكيك، بالإضافة إلى ابتعادها عن الربا واعتمادها على الربح. على

عكس آلية الفائدة التي تؤدي إلى تراكم الديون بوتيرة أكبر من زيادة الثروة الأمر الذي يجعل الاقتصاد المالي يغطي على الاقتصاد الحقيقي.

7. التخفيف من مشكلة البطالة والاموال المعطلة: يقوم الاستثمار الاسلامي على مبدأ ساهم غيرك بالمال والعمل ليكون القضاء على البطالة أمراً مكتملاً، وهو ما تجسده الصكوك الإسلامية.

8. تمويل عجز الميزانية العامة: تعتبر الصكوك أحد أهم الابتكارات القادرة على أن تكون البديل الأنسب لتمويل عجز الميزانية العامة على غرار الأدوات التقليدية التي تعطي حلاً مؤقتة وتكون تبعاتها في الأغلب تضخمية.

إن كل النقاط المدرجة ضمن الأهمية الاقتصادية للصكوك الإسلامية لا تقل أهمية عن بعضها البعض إلا أنه يمكننا القول أن قدرة الصكوك الإسلامية على تمويل عجز الميزانية العامة تعتبر الأكثر أهمية وذلك لارتباطها بالسياسة الاقتصادية للدولة، من خلال قدرتها على توفير التمويل اللازم لسد احتياجات الخزينة العمومية دون التسبب في آثار تضخمية.

المبحث الثاني: أساسيات حول عجز الميزانية العامة

يعتبر العجز في الميزانية العامة إحدى المشاكل اللصيقة التي أصبحت تعاني منها أغلب الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وأكبر المشكلات التي تواجه اقتصاداتهم. ورغم تعدد التعاريف التي شرحت العجز في الميزانية العامة إلا أن جميعها تتفق حول وجود سببين رئيسيين للعجز ما تعلق بالإنفاق العام أو بالإيراد العام وهذا ما سنتطرق إليه بالتفصيل في هذا المبحث، بالإضافة إلى أهم النظريات المفسرة للعجز، أنواعه والآثار المترتبة عن العجز في الميزانية العامة.

المطلب الأول: تعريف عجز الميزانية العامة وأنواعه

لابد من الإشارة إلى تعريف الميزانية العامة في الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، وذلك من أجل التعرف على الوضعية التي تكون عندها الميزانية العامة في حالة عجز.

الفرع الأول: تعريف الميزانية العامة

تعددت التعاريف حول الميزانية العامة، كما أنها قد ترد بمصطلح "الموازنة العامة" ورغم الاختلاف في المسمى إلا أنهما يحملان نفس المعنى.

أولاً. الميزانية العامة في الاقتصاد الوضعي: عند أخذ الميزانية العامة بناءً على الاقتصاد الوضعي يمكن تعريفها من الجانب النظري و القانوني كما يلي:

1. **التعريف النظري:** من الجانب النظري يمكن إدراج التعاريف التالية للميزانية العامة.

أ. **التعريف الأول:** "الميزانية العامة هي برنامج مالي سنوي يعرض على السلطة التنظيمية لإقراره ويحتوي على تقديرات لنفقات وإيرادات الدولة لسنة مقبلة لأجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية" (المعارك و شفيق ، 2003 ، صفحة 6). يوضح هذا التعريف أن الميزانية العامة تمثل أرقاماً متوقعة لحجم النفقات العامة المبرمج إنفاقها، وحجم الإيرادات العامة التي تتوقع الدولة الحصول عليها خلال سنة معينة.

ب. **التعريف الثاني:** "توقع وإجازة للنفقات العامة وللإيرادات العامة عن مدة مقبلة غالباً ما تكون سنة" (بعلي و أبو العلاء، 2003 ، صفحة 87). حسب هذا التعريف فإن الميزانية العامة تأخذ صفة الدورية حيث أن تنفيذها مرتبط بالسنة الجارية وذلك بعد إجازة السلطات التشريعية بصرفها.

2. **التعريف الثالث:** "خطة تتضمن تقديرا لنفقات الدولة وإيراداتها خلال مدة قادمة غالبا ما تكون سنة واحدة وسيتم هذا التقدير في ضوء الأهداف التي تسعى إليها السلطة السياسية" (العامري و الحلو، 2020، صفحة 116). يتضح من خلال هذا التعريف أن الميزانية العامة ليست فقط أداة محاسبية يتم من خلالها عرض النفقات العامة والإيرادات العامة، وإنما تعتبر أيضا وسيلة تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية.

3. التعريف القانوني:

يعرف المشرع الجزائري الميزانية العامة في المادة الثالثة من القانون 21/90 المتعلق بالمحاسبة العمومية "الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها" (قانون 21/90 المتعلق بالمحاسبة العمومية، صفحة 1132).

ثانيا. الميزانية العامة في الاقتصاد الإسلامي:

إن الميزانية العامة في الاقتصاد الإسلامي من حيث الشكل لا تختلف عن الميزانية العامة في الاقتصاد الوضعي، إلا في بعض بنود الإيرادات والنفقات العامة، وكذلك حدود الأهداف المقصودة (كردوري، 2007). وعليه يمكننا تعريف الميزانية العامة في الاقتصاد الإسلامي على أنها: وثيقة تقرر النفقات العامة لتنفيذ البرامج الحكومية، والإيرادات العامة المتوقع تحصيلها، خلال سنة محددة وتعبّر عن الأهداف الاقتصادية والمالية للدولة وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.

الفرع الثاني: تعريف عجز الميزانية العامة

لقد تعددت الدراسات التي حاولت التوصل إلى تحديد مفهوم دقيق لعجز الميزانية العامة للدولة، وجاءت تلك الدراسات بعدة مفاهيم يمكن إجمالها من أجل استنتاج مفهوم شامل للعجز الموازي وأهم هذه التعاريف ما يلي:

أولا. **التعريف الأول:** يعرف عجز الميزانية العامة للدولة "بأنه تلك الحالة التي يكون فيها الإنفاق العام أكبر من الإيرادات العامة حيث تعجز الإيرادات العامة عن تغطية النفقات" (رددوري، 2013، صفحة 104).

ثانياً. **التعريف الثاني:** "هو عبارة عن زيادة حجم الإنفاق الحكومي على حجم الإيرادات الحكومية، فالعجز بهذا المفهوم يعني أن الحكومة تسهلك أكثر من مجموع حصيلتها من الإيرادات، وهذا ما يسبب تضخماً في الطلب على السلع، بالمقارنة مع العرض" (المومني، 2014، صفحة 279).

ثالثاً. **التعريف الثالث:** بالإضافة إلى التعاريف السابقة يمكن تعريف العجز في الميزانية العامة "هو عبارة عن الفرق السالب بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، كنتيجة لزيادة في حجم الإنفاق الحكومي على حجم الإيرادات العامة" (كزيز و حميدة، 2013، صفحة 227).

وما تجدر الإشارة إليه أن العجز في الميزانية العامة شكلان أولهما نقدي والآخر مالي كما يلي:

الجدول رقم (01-05) العجز النقدي والعجز المالي

العجز المالي	العجز النقدي
يعرف العجز المالي بأنه زيادة حقيقية في النفقات العامة بالمقارنة مع الإيرادات العامة خلال السنة المالية الواحدة وتعالج الدولة هذا العجز بإصدار سندات الخزنة العامة التي تتميز بمدة متوسطة إلى طويلة الأجل، وسبب لجوء الدولة لهذا القرض، هو عدم قدرتها على تغطية العجز المالي خلال السنة المالية.	يظهر العجز النقدي في الميزانية العامة المتوازنة، والتي تكون فيها الإيرادات العامة المتوقعة كافية لتغطية النفقات العامة المتوقعة، عندما يحدث تأخر في تحصيل الإيرادات الاعتيادية في المواعيد المحددة لها مسبقاً بسبب موسمية تحصيل بعض الإيرادات العامة، وفي نفس الوقت يبقى الإنفاق جارياً مما يسبب عجزاً في السيولة النقدية للخزنة العامة أي ما يسمى بالعجز النقدي، وعلاج هذا العجز يكون بإصدار الدولة لأذونات الخزنة قصيرة الأجل (91 يوم) حيث تتمتع بسيولة عالية وينتفي عنها خطر عدم الوفاء عن الاستحقاق لقصر آجالها.

المصدر: كزيز نسرين، حميدة مختار، آليات سد عجز الميزانية العامة للدولة في ظل أزمة انهيار أسعار النفط - دراسة حالة الجزائر-، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 35(01)، 2013، ص: 227

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج تعريف شامل لعجز الميزانية العامة للدولة حيث يمكننا القول بأن: **العجز في الميزانية العامة هو ذلك النقص في الإيرادات العامة عند تمويل النفقات العامة بأشكالها**

المختلفة سواء كانت نفقات استثمارية أو جارية، فعدم كفاية الإيرادات العامة المتوقعة عن سداد النفقات العامة أو زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة يعبر عن العجز في الميزانية العامة.

الفرع الثالث: أنواع عجز الميزانية العامة

لعجز الميزانية العامة للدولة أشكال متعددة ومختلفة ونذكر أهمها فيما يلي:

أولاً. العجز الجاري

يعبر عن العجز الجاري بالفرق بين المصروفات الجارية والإيرادات الجارية، وبهذا الاعتبار فإنه يعطينا وزناً مقداره صفر للمصروفات الرأسمالية والإيرادات الرأسمالية مثل بيع الأصول، وذلك لأن زيادة الانفاق الحكومي على الإيرادات الحكومية في مجال الاستثمار لا تغير صافي الأصول للحكومة، كون الدين الجديد تقابله أصول حكومية جديدة (كزيز و مرغاد، 2017).

ثانياً. العجز الشامل:

ويسمى العجز الشامل أيضاً العجز التقليدي أو الإجمالي، ويعرف العجز الشامل بأنه "الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية النقدية بما فيها الفوائد المدفوعة على الدين العام مع استبعاد مدفوعات اهتلاك الديون الحكومية، وبين إجمالي المتحصلات الحكومية النقدية الضريبية وغير الضريبية مضافاً إليها المنح مع استبعاد حصيلة القروض" (كردوري، 2007، صفحة 135)؛ وبالتالي فهي تشمل كلا من الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة الخدمية والهيئات العامة الاقتصادية ووحدات قطاع الأعمال العام؛ وأضافت (كردوري، 2007) يستهدف قياس العجز على هذا النوع تزويد المسؤولين بمؤشر عن حجم الموارد الإضافية التي ينبغي على الحكومة أن تقتربها من القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي أو الاقتراض من البنك المركزي (صفحة 136). غير أن الأخذ بهذا المفهوم يستبعد عاملاً خطيراً من عوامل عجز الميزانية العامة للدولة في البلاد المتخلفة، ألا وهو مدفوعات الفوائد على الديون الخارجية.

ثالثاً: العجز الأساسي:

يستند هذا المفهوم على استبعاد دفع فوائد الديون المستحقة لذلك يعرف هذا النوع من العجز بالعجز بدون فوائد، لأنه في الواقع هذه الديون عمليات تمت في السابق أي في فترة سابقة، بمعنى أن الفوائد عليها تتعلق بالعمليات ماضية وليست حالية، ويهدف هذا المقياس إلى التعرف على تحسن أو تدهور المديونية

الحكومية نتيجة للسياسة الميزانية الجارية، ولكن ما يؤخذ على هذا المفهوم استبعاده لعنصر هام من عناصر العجز في الدول النامية وهو الفوائد المستحقة على الديون الخارجية، والتي أصبحت تشكل عبئا كبيرا على هذه الدول. (دردوري، 2013-2014)

رابعاً. العجز التشغيلي

ويسمى العجز التشغيلي أيضا بالعجز المصحح للتضخم لأنه يقيس العجز في ظروف التضخم، ويتمثل العجز هنا في متطلبات اقتراض الدولة ناقصا الجزء الذي دفع كفوائد لتعويض الدائنين (الدولة) عن الخسارة التي لحقت بهم نتيجة للتضخم، هذا الجزء يعرف بالمصحح النقدي للتضخم ويمكن قياسه بالمقدار:

(كردوري، 2007، صفحة 137)

$$MC/GDP = (D/GDP) (P/1+P)$$

حيث:

MC: المصحح النقدي، أي تلك الكمية من النقود التي تدفع للمحافظة على القيمة الحقيقية للدين العام الداخلي ويساوي في أية فترة، معدل التضخم مضروبا في القيمة الإسمية للدين العام الداخلي.

GDP: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

D: مقدار الدين العام الداخلي.

P: معدل التضخم

يلاحظ من هذا المقياس ارتباط مقدار الدين العام الداخلي تلقائيا بالرقم القياسي للأسعار (أي التضخم) مما يعني إمكانية قياس القيمة الحقيقية للدين العام الداخلي وتطورها عبر الزمن.

خامساً. العجز الهيكلي

ويعبر عن العجز الشامل مصححا بإزالة العوامل الظرفية والمؤقتة لانحرافات المتغيرات الاقتصادية (إيرادات ونفقات) دون أن تعكس الحقيقة في المدى الطويل. وبالتالي يعبر العجز الهيكلي عن العجز الذي يحتمل استمراره ما لم تتخذ الحكومة إجراءات للتغلب عليه.

(قدي، 2003، صفحة 208)

$$\text{العجز الهيكلي} = \text{العجز الشامل} - \text{العجز الظرفي}$$

إن:

المطلب الثاني: عجز الميزانية العامة بين المدارس الاقتصادية

يعد عجز الميزانية العامة أحد القضايا التي لاقت اهتمام المدارس الاقتصادية بداية من الكلاسيك وصولاً للاقتصاديين الكينزيين وحتى الفكر الإسلامي، ولا تزال قضية العجز أحد القضايا التي تشغل الاقتصاديين وأصحاب السياسة، وتوضع كمعيار للعديد من التقييمات الاقتصادية من قبل الدول والمؤسسات الاقتصادية الدولية.

الفرع الأول: عجز الميزانية العامة عند المدرسة الكلاسيكية

تبنى الفكر الكلاسيكي مبدأ حياد الدولة، وعدم تدخلها في النشاط الاقتصادي أي حياد السياسة المالية ومبدأ توازن الميزانية العامة للدولة، وعدم اللجوء إلى عجز الميزانية العامة، ويرجع تبنى هذا المبدأ إلى ارتكاز الفكر الكلاسيكي إلى العديد من الحجج منها:

أولاً. إن اقتراض الحكومة لا يضيف طاقة إنتاجية، وما هو إلا سحب من موارد القطاع الخاص (الاستثمار الخاص) للإنفاق على الاستهلاك الحكومي.

ثانياً. إن اقتراض الحكومة يؤدي إلى عدم القدرة على تمويل الميزانية العامة مستقبلاً حيث تنتقل أعباء الدين وسداد أصل القرض للميزانية العامة في السنوات المقبلة.

ثالثاً. عدم توازن الميزانية يساهم في نمو الانفاق الحكومي، ويؤدي إلى اتخاذ إجراءات من شأنها الضغط على دافع الضرائب لزيادة حصيلة الضرائب. (عادل، 2016، صفحة 154)

الفرع الثاني: عجز الميزانية العامة عند المدرسة الكينزية

رفض كينز قانون ساي للأسواق، وهو أحد معتقدات الكلاسيك، وأشار إلى عدم وجود نظام أو آلية تستند إلى اليد الخفية التي يؤمن بها الكلاسيك، كما أقر بواقعية البطالة الاجبارية ومن ثم الخطأ بافتراض التشغيل الكامل الذي وضعه الكلاسيك كأساس للتحليل، وأن الأسعار والأجور لا تتسم بالمرونة التي افترضها الكلاسيك وأرجع ذلك إلى نمو نقابات العمال، ولهذا اقترح كينز تدخل الدولة لتحقيق التوازن الكامل وإيجاد التوازن للدخل الوطني من خلال السياسات المالية والنقدية.

بهذا فإن كينز قد أباح عدم الالتزام بمبدأ توازن الميزانية، وأن عجز الميزانية يكون مرغوباً فيه طالما يؤدي إلى مستوى التشغيل والنتاج، ويخلص أن الفكر الكينزي يؤمن بفعالية الميزانية العامة وبإمكانية إحداث عجز في

الميزانية العامة في سبيل تحقيق التوازن العام للاقتصاد الوطني. وعلى العموم لقد اختلف الاقتصاديون لنظرية التمويل بالعجز وظهرت ثلاث اتجاهات:

أولاً. الاتجاه الأول: المؤيدون لنظرية التمويل بالعجز لأن ذلك يشجع الاستثمار ويساعد على توزيع أعباء التنمية بين أجيال الحاضر والمستقبل ويخلق كتلة سلعية تمتص الكتلة النقدية.

ثانياً. الاتجاه الثاني: المعارضون للتمويل بالعجز وتبريرهم هو أن هذا التمويل يؤدي إلى تضخم نقدي حاد نظراً لأن البلدان التي تلجأ إليه غالباً ما يكون جهازها الانتاجي ضعيف والميل الحدي للاستهلاك لدى أفرادها مرتفعاً.

ثالثاً. الاتجاه الثالث: المعتدلون في نظريتهم إلى سياسة التمويل بالعجز، ويرى هؤلاء أن التمويل بالعجز يجب أن يكون ضمن حدود معينة وأن يوجه نحو المشاريع الانتاجية ذات مردود سريع تستطيع من خلال الطلب على انتاجها امتصاص الكتلة النقدية الزائدة، كما يجب أن يترجم التمويل بالعجز إلى سلع وخدمات منتجة تكافئ الكتلة النقدية الفائضة، كما أن نسبة التمويل بالعجز لا تتعدى معدل زيادة الناتج. (توبين، 2015، صفحة 173)

الفرع الثالث: عجز الميزانية العامة عند المدرسة الحديثة (النظرية النقدية الحديثة)

بناء على توجه رواد هذه النظرية فإن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسة المالية هو السبب الأول في حدوث العجز الموازي، الأمر الذي يسبب التضخم وتراجع الاقتصاد، إلى جانب اعتبار السياسة المالية بطيئة التأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي بسبب نقص فعالية تأثير القرارات والتشريعات والقوانين مع اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الرابع: عجز الميزانية العامة عند الفكر الإسلامي

في ظل المذهب الإسلامي نجد أن الدولة دائماً تسعى إلى تحقيق التوازن المحاسبي للموازنة العامة لأنه بمثابة مؤشر عن الاستقرار الاقتصادي. وبذلك فإن الدولة لا تلجأ إلى الأدوات غير العادية لتمويل موازنتها عند وقوع عجز، فالقاعدة أن الدولة تكتفي بتوفير الحاجات الأساسية للمجتمع اعتماداً على ما تملكه من إيرادات. أما إذا استدعت الحالات الطارئة لجوء الدولة إلى الأدوات غير العادية لتمويل عجز الميزانية عند وقوعه فإنها تتخلى عن قاعدة التوازن المحاسبي من أجل تحقيق مصلحة الدولة (دروري، 2013-2014).

ولقد عرف الفكر الإسلامي نظرية العجز المقصود قبل الفكر الرأسمالي الحديث وطبقتها قبل الأنظمة الوضعية. فموضوع العجز المالي الحكومي وكيفية تمويله من الأمور التي أجازتها الشريعة الإسلامية بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكرها باستفاضة كتاب النظم الإسلامية ونكتفي للتدليل على ذلك بشاهدين:

أولاً. الشاهد الأول: فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في أكثر من مرة بالاقتراض وسداد القرض من الزكاة ومن أدلة ذلك ما رواه البيهقي والحاكم عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يجهز جيشاً فنفذت الإبل، فأمره أن يأخذ (يقترض) على قلائض الصدقة. (القلائض: الناقة الشابة)

ثانياً. الشاهد الثاني: ما ذكره المارودي بقوله "قلو اجتمع على بيت المال حقان -وجهان للإنفاق- ضاق عن أحدهما الآخر واتسع للآخر صرف فيما يصير منهما دينا منه - أي المصروفات الحتمية، فلو ضاق عن كل واحد منهما جاز لولي الأمر إن خاف الفساد أن يقترض على بيت المال ما يصرفه في الديون دون الارتفاق". (توبين، 2015، صفحة 174)

المطلب الثالث: أسباب العجز في الميزانية العامة

يعود عجز الميزانية العامة إلى سببين رئيسيين هما زيادة النفقات العامة أو تراجع الإيرادات العامة، وفيما يلي شرح للأسباب المتعلقة بزيادة النفقات العامة والمتعلقة بتراجع الإيرادات العامة.

الفرع الأول: زيادة النفقات

تكون الزيادة في النفقات العامة إما زيادة ظاهرية أو حقيقية ولكل مما سبق الأسباب التالية:

أولاً. الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة:

يقصد بالأسباب الظاهرية، تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة رقم النفقات العامة، دون أن ينتج عنها زيادة عدد الحاجات العامة التي تشبعها الدولة؛ وقد ترجع تلك الزيادة إلى الأسباب الظاهرية التالية:

1. انخفاض قيمة النقد: أصبح التضخم ظاهرة لصيقة بالحياة الاقتصادية للدول، والمقصود بالتضخم في هذه الحالة هو الارتفاع المستمر في الأسعار عبر فترة ممتدة من الزمن؛ وما يترتب عليه من انخفاض لقيمة النقد، فتصبح الدولة تدفع عدداً من الوحدات النقدية للحصول على من السلع والخدمات أكبر مما كانت تدفعه للحصول على الكمية نفسها من السلع والخدمات. ومن أجل التعرف على الزيادة الحقيقية للنفقات

العامة تتطلب أن نستبعد التغيرات التي طرأت على تدهور القوة الشرائية للنقود والاستعانة بالأرقام القياسية لمستوى الأسعار، وذلك باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{المستوى العام للأسعار} = (\text{النفقات العامة بالأسعار الجارية} \div \text{النفقات العامة بالأسعار الثابتة})$$

(خبابة، 2016، صفحة 77)

2. **اتساع إقليم الدولة:** يؤدي اتساع رقعة الدولة، إلى اتجاه النفقات العامة نحو الزيادة وتعد هذه الزيادة في النفقات العامة زيادة ظاهرية رقمية، لأنها لم تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد منها رغم ازدياد أرقامها. ومثال ذلك قيام دولة باحتلال دولة أخرى واسترداد جزء من اقليمها، ويترتب على هذه الزيادة بطبيعة الحال زيادة في حجم النفقات العامة دون حدوث زيادة في النفع العام (محرزي، 2003، صفحة 107).

3. **زيادة عدد السكان:** تؤثر الزيادة الحاصلة في السكان في زيادة حجم النفقات العامة، لمواجهة الأعباء الجديدة في ميادين مختلفة من الخدمات العامة، وبالرغم من أن تلك الزيادة في النفقات لا تعتبر ظاهرية إلا أن ماجرت العادة عليه في دراسة النماذج الاقتصادية الرياضية والقياسية لقياس معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، أن يستبعد أثر النمو السكاني باعتبار أن هذه الزيادة السكانية هي ظاهرة طبيعية (خبابة، 2016، صفحة 78)؛ وهو ما يتطلب إلغاء أثر الزيادة في السكان على النفقات العامة لمعرفة الزيادة الحقيقية للنفقات العامة.

ثانياً. الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة:

ويقصد بها تلك الزيادة التي تؤدي إلى زيادة كمية الخدمات العامة المقدمة للأفراد وإلى تحسين نوعية تلك الخدمات، والتي يمكن إجمالها في الأسباب التالية:

1. تزايد الإنفاق العسكري:

يقوم الإنفاق العسكري بدور لا يستهان به في دفع النفقات العامة نحو التزايد بمعدلات كبيرة في كثير من البلاد النامية، خاصة تلك التي تتعرض لتهديدات خارجية كثيرة؛ ولا يقتصر الإنفاق العسكري هنا على مخصصات الأجور والرواتب والمستلزمات السلعية والخدمية الجارية التي تلزم القوات المسلحة فحسب، بل أيضاً النفقات المخصصة لاستيراد الأسلحة والعتاد العسكري، وهنا تكمن خطورة هذا النوع من النفقات حيث أنه لا يتم فقط بالعملة المحلية، إنما أيضاً بالعملة الأجنبية (رمزي، 2000).

2. زيادة أعباء الدين العام المحلي والأجنبي:

تعتبر زيادة أعباء الدين المحلي والأجنبي من المسببات الحقيقية لزيادة النفقات العامة وفي هذا الصدد يشير أحمد علي شعبان (2012) إلى أنه:

كمفسر للنمو الذي حدث في غالبية البلاد النامية فمن المعلوم أن أعباء خدمة هذا الدين تظهر في الميزانية العامة، فالفوائد المستحقة على الديون الداخلية والخارجية تحسب عادة ضمن المصروفات الجارية، بينما تظهر مدفوعات أقساط الديون في باب التحويلات الرأسمالية وفي ضوء تفاقم الدين العام الداخلي نتيجة طرح المزيد من أذون الخزانة والسندات الحكومية والاستدانة الخارجية الذي سبب إرهاقا ماليا، وهو ما يفسر النمو الذي حدث في النفقات العامة في غالبية البلاد النامية. (صفحة 58)

3. تزايد نسبة الاستثمار العام إلى الاستثمار الكلي:

يرجع تزايد الانفاق العام في الدول النامية إلى اتجاه حكومات هذه الدول للقيام بدور المستثمر، تحقيقا للتنمية الاقتصادية، ويعود ذلك إلى ما تعانيه هذه الدول من نقص وتدهور شديدين في بنيتها الأساسية، وافتقارها لعوامل جذب وتحفيز الاستثمار الخاص، الأمر الذي انعكس على زيادة الاستثمار العام إلى الاستثمار الكلي.

4. سياسة التمويل بالعجز:

تلجأ بعض الدول النامية إلى سياسة التمويل بالعجز كوسيلة من وسائل تمويل التنمية، أي للإسراع بعمليات تكوين رأس المال. والمقصود بذلك هو أن تلجأ الدولة عن عمد لإحداث عجز في موازنتها العامة يمول عن طريق زيادة الائتمان المصرفي وطبع البنكنوت. وذلك على أساس أنه لا توجد في البلاد موارد عاطلة كثيرة، مثل الأراضي الزراعية، الثروات الطبيعية، الأيدي العاملة العاطلة، ومن ثم فإن سياسة التمويل بالعجز ستؤدي إلى زيادة طلب الدولة على هذه الموارد. يرى أنصار التمويل التضخمي انه ما أن تبدأ الطاقات الإنتاجية التي ساهم التمويل بالعجز في خلقها، في الإنتاج، فإن العرض الكلي سوف يتزايد وستتجه الأسعار بعد ذلك إلى الانخفاض. وقد ثبت أن سياسة التمويل بالعجز قد فشلت في تحقيق أهدافها (زيادة تراكم رأس المال) وكانت مسؤولة عن تفاقم عجز الميزانية العامة وارتفاع معدلات التضخم في عدد من البلاد النامية (رمزي، 2000).

الفرع الثاني: تراجع الإيرادات العامة

يظهر العجز في الميزانية العامة عندما تزيد النفقات العامة بوتيرة تفوق الزيادة في الإيرادات العامة خلال نفس الفترة الزمنية، أي عدم قدرة الإيرادات العامة على تمويل النفقات العامة خلال سنة معينة. ويمكن التعرف على مدى التفاوت بين نمو النفقات العامة والإيرادات العامة للدولة عبر الزمن من خلال دراسة حساسية الإيرادات العامة للتغير في النفقات العامة، والمعادلة التي تبين لنا هذه العلاقة موضحة كما يلي:

(دردوري، 2013-2014، صفحة 124)

$$\emptyset e = \frac{\Delta T}{T} / \frac{\Delta E}{E}$$

حيث أن:

$\emptyset e$: معامل حساسية الموارد للتغير مع النفقات العامة

ΔT : التغير في موارد الدولة.

T: موارد الدولة العادية

ΔE : التغير في النفقات العامة

E : النفقات العامة.

عند تحليل النتيجة المتحصل عليها من المعادلة السابقة نكون امام ثلاث حالات:

الحالة الأولى: إذا كان معامل حساسية الموارد للتغير مع النفقات أقل من الواحد أو نتجه نحو التناقص عبر الزمن فيدل ذلك على اتساع الفجوة بين نمو النفقات العامة والإيرادات العامة، وهو ما يفسر وقوع الدولة في مشكلة عجز الميزانية لفترات طويلة مع الوقت.

الحالة الثانية: إذا كان معامل حساسية الموارد للتغير مع النفقات أكبر من الواحد أو تكون متزايدة مع مرور الوقت، وكان هناك عجز فهو يعني أن الوضع المالي للدولة يسير في الاتجاه الصحيح بمعنى تقليص العجز في الميزانية العامة للدولة.

الحالة الثالثة: إذا كان معامل حساسية الموارد للتغير مع النفقات يساوي الواحد، ووجد عجز في الميزانية العامة للدولة فهذا يكون أمام الدولة عمل كبير يتطلب رفع قيمة معامل حساسية الموارد للتغير

مع النفقات من أجل أن يتحسن الوضع المالي للدولة ويتم تقليص عجز الميزانية العامة للدولة.
(دردوري، 2013-2014، صفحة 124)

وبشكل عام يمكن تحديد العوامل المؤدية إلى تراجع الإيرادات العامة فيما يلي:

أولاً. اختلال الجهد المالي وضعف الجهد الضريبي

يشكل الضعف في الجهد الضريبي (الحصيلة الضريبية) مظهراً سلبياً لدى معظم الدول النامية، ويمكن قياس هذا الضعف من خلال مفهوم الطاقة الضريبية، والتي تعرف بأنها القدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي على أساس الأسعار الجارية مطروحاً منها الاستهلاك الأساسي، أو بمعنى آخر الحد الأقصى من الإيرادات التي يمكن تحصيلها دون المساس بالاعتبارات الاجتماعية لدافعي الضرائب، وتقاس بنسبة حصيلة الضرائب على اختلاف أنواعها إلى الناتج المحلي الإجمالي. وتتوقف الحصيلة الضريبية على عدة عوامل مثل: مستوى الدخل القومي وتوزيعه، طبيعة الهيكل الاقتصادي القائم، ودرجة اتساع الهوة بين الشرائح الاجتماعية، كما تتوقف على الأهداف الآنية والمستقبلية للسياسات الاقتصادية والمالية للدولة (كردودي، مانع، و كردودي، 2018).

أما بالنسبة لأسباب ضعف الجهد الضريبي فيمكن الرجوعها إلى العديد من الاعتبارات أهمها:

1. انخفاض مستوى الدخل القومي ونصيب الفرد منه، ما يؤدي حتماً إلى انخفاض قيمة الضرائب الممكن تحصيلها
2. سيادة نظم اقتصادية تعطي دوراً أكبر للدولة من دور قوى السوق في تخصيص الموارد.
3. اتساع نطاق العمليات العينية، حيث يتم جزء كبير من عمليات التبادل وخاصة في القطاع الريفي عن طريق المقايضة فكما شكل القطاع الزراعي جزءاً كبيراً من النشاط الاقتصادي المحلي كلما تسبب ذلك في ضعف الجهد الضريبي.
4. عدم مسك دفاتر محاسبية منظمة في قطاع الأعمال ما يؤدي إلى صعوبة تقدير نتائج نشاط المشروعات الخاصة.
5. كثرة الإعفاءات الضريبية في السياسة الضريبية خصوصاً تلك التي يكون الغرض منها تحفيز الاستثمارات الأجنبية أو الرغبة في تنمية قطاع بذاته.

6. ضعف الجهاز التنظيمي والاداري للهيئة المخولة بتحصيل الضرائب ما يساعد على انتشار ظاهرة التهرب والتجنب الضريبي.

7. اتساع نشاطات القطاع غير المنظم حيث يكون جانبا كبيرا من المداخل غير مشروعاً وبعيدا عن رقابة الدولة، وبالتالي يصعب إخضاعه للضرائب. (توني، بدون سنة نشر، الصفحات 04-05)

ثانيا. الاختلال في الهيكل الضريبي

يعتبر الاختلال في الهيكل الضريبي احد أسباب تراجع الإيرادات العامة، حيث يلاحظ في الدول النامية ارتفاع نسبة الضرائب على الانتاج والاستهلاك والانفاق والتجارة الخارجية، ذلك بعكس الدول الصناعية المتقدمة التي تعتمد بشكل أساسي على ضرائب الدخل من العمل أو الربح من الملكية أو فوائد الثروة ورأس المال، فقد بينت الدراسة على 86 دولة نامية إلى اعتماد هذه الدول بشكل مكثف على الضرائب المتأتية من التجارة الخارجية، خاصة الضرائب المتعلقة بالواردات، ويعود ذلك إلى عدم التنوع في القاعدة الإنتاجية، كما يعود إلى سهولة هذا النوع من الضرائب، وكذلك إلى ازدياد دور التجارة الخارجية في اقتصاديات الدول العربية وانفتاحها على العالم الخارجي (كردودي و كردودي، 2017).

ثالثا. جمود النظام الضريبي وغياب العدالة الضريبية

إن جمود النظام الضريبي وغياب العدالة الضريبية يؤدي إلى تراجع الإيرادات العامة، ويمكن توضيح كيف يؤثر الجمود في النظام الضريبي وغياب العدالة على تحصيل الإيرادات العامة كما يلي:

النظام الضريبي هو مجموعة من الضرائب يتم تطبيقها في مجتمع معين وزمن محدد لتحقيق أهداف السياسة الضريبية في ذلك المجتمع؛ وما يميز النظام الضريبي في الدول النامية عموما والدول العربية خصوصا هو الجمود وعدم تطويره الأمر الذي يساهم في إضعاف موارد الدولة السيادية. هذا وتنتشر ظاهرة عدم العدالة في النظم الضريبية المطبقة، حيث تركز في كثير من الأحيان على ضرائب المداخل الشخصية الضعيفة بالإضافة إلى غياب العدالة لجهة الأوعية الضريبية، حيث تظهر الرواتب والأجور بنسبة عالية جدا على عكس الضرائب على الأرباح ورؤوس الأموال والمداخل من المهن الحرة (كردودي و كردودي، 2017).

رابعاً. ضعف الجهاز الإداري

إن نقص المعلومات والبيانات المالية المتعلقة بحجم المال العام المطلوب تحصيله، بالإضافة إلى ضعف الجهاز الإداري القائم على إدارة الضرائب وتحصيلها، عوامل تساعد على زيادة انتشار ظاهرة التهرب الضريبي، علاوة على الفساد الإداري، وهي مسائل تؤدي في مجملها إلى إعاقة مشاريع الإصلاح الضريبي (توني، بدون سنة نشر).

خامساً: التهرب الضريبي

يقصد بالتهرب الضريبي أن يحاول المكلف الذي تتوفر فيه شروط الخضوع للضريبة عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كلياً أو جزئياً أو التهرب من دفعها بعد استحقاقها، والتهرب الضريبي يعبر عنه بطريقتين:

- **التجنب الضريبي:** وهو الموقف الذي يكون فيه المكلف سليم من الناحية القانونية ولكن من الناحية الفعلية فهو قد تهرب من دفع الضريبة مستغلاً الثغرات القانونية في التشريع الضريبي المعمول به.
- **التهرب الصريح:** "وهو امتناع المكلف فعلاً وقانوناً عن دفع الضريبة ويقع تحت طائلة المحاسبة القانونية" (نوازد و منجد، 2017، صفحة 112).

وبالتالي يؤدي التهرب الضريبي إلى انقاص الحصيلة الضريبية ما يؤثر على الميزانية العامة للدولة لأن الضرائب تمثل نسبة كبيرة من الإيرادات العامة؛ وعليه يتضح لنا أن التهرب الضريبي يؤدي إلى انقاص حصيلة الإيرادات العامة ومنه تقلص حجم النفقات العامة، وهو ما يؤثر سلباً على رصيد الميزانية العامة.

ساساً: كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية

من الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى انخفاض الإيرادات العامة، هو "انتشار ظاهرة الإعفاءات الضريبية غير المدروسة، التي تؤثر مباشرة على الميزانية العامة؛ حيث انتشرت في السنوات الأخيرة ظاهرة تسابق الدول النامية في منح الإعفاءات الضريبية دون أن يقابلها توسع في الأوعية الضريبية" (قدي، 2003، صفحة 206). وذلك بغية جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية والخاصة الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الموارد السيادية مسبباً في ذلك عجزاً مالياً لتلك الدول.

المطلب الرابع: أهمية علاج عجز الميزانية العامة

إن حالة العجز في الميزانية العامة مشكل يعرقل مسار التنمية الاقتصادية، لذلك يحقق علاجها العديد من المزايا التي تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني، و على الأعوان الاقتصاديين من المستثمرين والمستهلكين ونذكر هذه المزايا فيما يلي:

الفرع الأول: مزايا علاج عجز الميزانية العامة للاقتصاد الوطني

نظرا لما يمثله العجز من اختلال هيكلي يضعف من الثقة الدولية في البلد التي تعاني من العجز، فإن علاج هذا العجز يمكن البلد من الاستفادة من مزايا مهمة على مستوى الاقتصاد الوطني:

- أولاً. استعادة هذه الثقة ما يترتب على ذلك من قدرة على التعامل في أسواق النقد الدولية للحصول على الائتمان المطلوب واستعادة قدرة هذه الدول على جذب الإستثمار الأجنبي.
- ثانياً. حماية سعر صرف العملة المحلية من التدهور، وتجنب استنزاف الاحتياطيات الدولية.
- ثالثاً. كما يساعد على استعادة المواطنين ثقتهم في العملة الوطنية مما يشجع على استخدامها كأداة للادخار، والحد من تهريب المدخرات للخارج.
- رابعاً. التقليل من حاجة الدولة للاستدانة الداخلية والخارجية وأعباء أفساط كل منهما. (السبتي، علون، و عطية، 2019، صفحة 189)

الفرع الثاني: مزايا علاج عجز الميزانية العامة للمستثمرين

يؤدي علاج عجز الميزانية العامة إلى خفض سعر الفائدة بسبب تقليل حاجة الحكومة للاقتراض الداخلي، وبفقد خفض سعر الفائدة رجال الأعمال والمستثمرين فيما يلي:

- انخفاض تكلفة رأس المال الثابت والعامل، مما يشجع على زيادة الاستثمار والانتاج، ويشجع على زيادة الطلب على السلع والعقارات مما يدفع إلى نمو الصناعات والتي تؤدي في النهاية إلى انتعاش الأسواق، كما أنه يفيد وفي بعض الحالات في تخفيض سعر صرف العملة، وبالتالي تشجيع الصادرات وتحسين وضعية ميزان المدفوعات؛ وبالإضافة إلى ما سبق فإن علاج عجز الميزانية العامة للدولة يقلل من حاجة الحكومة لفرض المزيد من الضرائب وهو ما يفيد المستثمرين ورجال الأعمال. (السبتي، علون، و عطية، 2019، صفحة 189)

الفرع الثالث: مزايا علاج عجز الميزانية العامة للمستهلكين

إن الاستفادة من علاج عجز الميزانية العامة لا يقتصر فقط على الاقتصاد الوطني والقطاع الاستثماري المتمثل في المستثمرين وإنما يمتد إلى القطاع الاستهلاكي المتمثل بالمستهلكين حيث:

يترتب على علاج العجز القضاء على التضخم، وهو ما يؤدي إلى حماية مدخرات المستهلكين من التآكل، وكذلك حماية دخولهم الحقيقية في حالة عودة الاستقرار للقوة الشرائية للنقود، وإذا كان العجز مصحوبا بحالة من الركود التضخمي فإن علاج العجز سوف يخفض معدل التضخم، وهو ما يساعد في تحسين مناخ الإستثمار في القطاعات المستوعبة للعمالة مما يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة، كما يستفيد المستهلكين من انخفاض أسعار الفائدة عند حصولهم على القروض الاستهلاكية، كما أنهم يستفيدون من انخفاض الضرائب غير المباشرة على السلع الاستهلاكية. (السبتي، علون، و عطية، 2019، صفحة 189)

المبحث الثالث: أساليب علاج عجز الميزانية العامة في الاقتصاد الوضعي

انطلاقاً من المفاهيم السابقة فإنه يمكن أن نفرق بين مصطلحين يحدث أحياناً الخلط بينهما وهما مصطلح "علاج عجز الميزانية" الذي يعني الوسائل المختلفة التي تلجأ إليها الحكومة لتغطية العجز المتولد عن زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة من خلال التمويل بالدين العام المحلي أو الخارجي أو التمويل عن طريق الإصدار النقدي الجديد أو زيادة الائتمان المصرفي.

أما مصطلح "تمويل الميزانية بالعجز" فهو يقتصر على قيام الحكومة بتمويل الميزانية عن طريق الإصدار النقدي الجديد أو اللجوء الحكومة إلى الائتمان المصرفي؛ وفي هذا المبحث سنتطرق إلى الأساليب التقليدية المستخدمة في علاج عجز الميزانية العامة وكذا الآثار المترتبة على استخدامها.

المطلب الأول: استخدام النفقات العامة في علاج عجز الميزانية العامة

في كثير من الأحيان تكون الزيادة الكبيرة في النفقات العامة أحد مسببات العجز في الميزانية العامة، ولعلاج هذا العجز يمكن للدولة التأثير على حجم النفقات العامة وذلك من خلال تخفيض الإنفاق العام وترشيد الإنفاق العام، وسنوضح فيما يلي طرق استخدام كلاً مما سبق في علاج عجز الميزانية العامة.

الفرع الأول: تخفيض الإنفاق العام

من أهم السياسات التي ترمي إلى تخفيض الإنفاق العام من أجل علاج عجز الميزانية العامة ما يلي (دردوري، 2013-2014):

أولاً. إجراء تخفيض في بند النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي: ويتمثل ذلك في كل ما له علاقة بدعم أسعار السلع التموينية الهامة، ومن أهم الأساليب التي وضعها صندوق النقد الدولي في هذا الشأن الإلغاء التام لهذا الدعم كلياً ومرة واحدة ويكون ذلك من خلال رفع أسعار هذه السلع حتى تتساوى مع تكلفتها على الأقل، أما إذا تعسر على الدولة اتخاذ هذا الإجراء فيمكن لها تطبيقه عبر المرور بعدة مراحل، حيث تقوم برفع الأسعار تدريجياً شريطة أن تنتج عن تلك السياسة تحقيق خفض ملموس ومستمر لنسبة تكاليف الدعم السلعي إلى الإنفاق العام الإجمالي في كل سنة من سنوات البرنامج.

ثانياً. تخفيض الأجور: يتم من خلال هذه السياسة وضع حد أقصى للأجور، وتجميد العلاوات الاجتماعية، وأيضاً يجب إلغاء الوظائف الشاغرة والوظائف المؤقتة وتوقيف تعيين وظائف جديدة، ولا بد من فصل الموظفين

الزائدين عن الخدمة، ومن جهة أخرى لابد من إعادة للنظر في التأمينات الاجتماعية وشروط الحصول على أجور التقاعد.

ثالثا. التخلص من الدعم الاقتصادي: ويكون ذلك من خلال التخلص من الدعم الاقتصادي الذي تتحمله ميزانية الدولة نتيجة لوجود مؤسسات إنتاجية في القطاع العام تحقق خسارة، حيث لابد من الوحدات وتصفيتها أو بيعها للقطاع الخاص أو إعادة هيكلتها، وإدارتها على أساس اقتصادي وتجاري سليم.

رابعا. الضغط على النفقات الموجهة للتعليم والصحة: لأنها تحتل مكانة كبيرة بالنسبة للإنفاق العام وذلك بجانبه الجاري والاستثماري، حيث لابد على الدولة أن تعيد النظر في حجم هذه النفقات وذلك من خلال التخفيض من الإنفاق الاستثماري مثل التوسع في بناء أي المرافق التعليمية والمرافق الصحية ويكون البديل لذلك خصوصية النشاط في هذه المجالات.

خامسا. تغيير سياسة الدولة تجاه التوظيف: بمعنى عدم التزام الدولة بتوظيف الخريجين الجدد من الجامعات والمعاهد على أن يتم ذلك تدريجيا، من أجل تخفيض بند الأجور والمرتبات في الميزانية العامة من جانب، وحتى يتسنى إعادة النشاط لعلاقات العرض والطلب في سوق العمل من جهة أخرى ولو انجر عن ذلك زيادة في معدلات البطالة.

سادسا. امتناع الدولة عن الخوض في المجالات الاستثمارية: على الخصوص تلك المجالات التي تنافس القطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي وأن تركز الدولة على المجالات التي تتعلق بتشييد البنية الأساسية وتلك المشروعات التي تكمل القطاع الخاص. (رمزي، 2000)

الفرع الثاني: ترشيد الإنفاق العام

ويقصد به التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع، بمعنى حسن تصرف الحكومة في إنفاق الأموال، والرشد يضاده السفه، كما أنه يتنافى مع التبذير من جهة، والتقنير من جهة أخرى، أي أن الزيادة أو النقص عن وضع الاعتدال هي عدم رشد أو سفه، كما يتضمن ترشيد الإنفاق إتباع مبدأ الأهمية النسبية والترتيب التفاضلي السليم، بحيث يقدم الأهم على المهم. ومن أهم المجالات التي تخصصها عملية ترشيد الإنفاق العام ما يلي:

أولاً. ترشيد الرواتب والأجور: وذلك من خلال إلغاء الوظائف الشاغرة، إعادة توزيع الموظفين والوظائف بين الأجهزة الحكومية والإدارات على حسب الحاجة، الاستعانة بالآلات والأجهزة الحديثة والتي من شأنها التقليل من عدد العاملين، تخفيض أعداد ورواتب وأجور العاملين والموظفين في الإدارات الحكومية.

ثانياً. ترشيد النفقات الاستثمارية: وذلك من خلال إنجاز المشاريع الرئيسية والهامة جدا وتأجيل إنجاز المشاريع الأقل أهمية، تقديم الأولوية للمشاريع المنخفضة التكاليف التي تدر عائد مالي، القيام بإجراء دراسات دورية للبرامج والمشاريع الحكومية وإعادة النظر فيها على ضوء نتائج الدراسات وتقييمها، تعزيز الرقابة المالية على عمليات الصرف خصوصا ما يتعلق بالتكاليف والمشتريات. (باهي و أيمن ، 2018، صفحة 142)

ثالثاً. ترشيد النفقات التشغيلية: يتم ترشيد النفقات التشغيلية من أجل التخفيف من عجز الميزانية العامة من خلال الطريقة التالية: (رمزي، 1992)

1. الاستغناء عن المباني المؤجرة للأجهزة الحكومية والتي تكون ثانوية وغير هامة بالنسبة للأعمال الأساسية للدولة.
2. القيام برفع المدة الزمنية لاستعمال الأجهزة والآلات والأثاث والسيارات لأقصى مدة زمنية ممكنة بواسطة توفير الصيانة اللازمة لها والمحافظة عليها.
3. القيام بتخفيض نفقات إقامة المعارض الدولية والمشاركة فيها.
4. البحث عن كيفية تخفيض إيجارات المباني التي تستأجرها الدولة إلى أقل مستوى، ودراسة إيجاد بدائل أخرى بتكاليف أقل.

من خلال ما تقدم ذكره يمكننا توضيح الفرق بين ترشيد الإنفاق العام وتخفيض الإنفاق العام، حيث يمكننا القول أن ترشيد الإنفاق العام أسلوب غير مرتبط بظروف اقتصادية معينة أو فترة زمنية محددة وإنما هو طريقة سليمة في الإنفاق لضمان التوازن الاقتصادي والمالي للدولة وبالتالي ترشيد النفقات العامة أمر مطلوب في كل وقت بغض النظر عن الظرف الاقتصادي، على عكس تخفيض الإنفاق العام الذي تفرضه ظروف معينة في زمن معين.

المطلب الثاني: علاج عجز الميزانية العامة بواسطة الاقتراض

إلى جانب استخدام النفقات العامة كآلية لعلاج عجز الميزانية العامة يمكن للدولة أن تستخدم القروض العامة للتخفيف من العجز وذلك من خلال اللجوء إلى الاقتراض المحلي أو الاقتراض الخارجي.

الفرع الأول: علاج عجز الميزانية بواسطة الاقتراض المحلي

أولاً. يمكن أن يمول عجز الميزانية العامة محلياً، حيث يأخذ التمويل المحلي أو الاقتراض المحلي أحد الأشكال الثلاثة التالية (كرودودي و كرودودي، 2017):

1. الاقتراض من البنك المركزي:

إن هذا التمويل ليس له أثر انكماشى مباشر على الطلب الكلي لأن البنك المركزي لا يعمل تحت قيد ضرورة تقليل الائتمان الممنوح للآخرين إذا توسع في منح الائتمان للحكومة ومن هنا يقال بأن الإنفاق الحكومي المصحوب بالاقتراض من البنك المركزي له أثر توسعي في الطلب الكلي. ويمكن أن تكون للزيادة في عرض النقود الموجه لتمويل الميزانية العامة آثار سلبية على الاقتصاد الوطني في حال كانت تلك الزيادة أكثر من الزيادة المطلوبة، وفي هذه الحالة فإن محاولات التخلص من تلك الارصدة النقدية الزائدة سوف يترجم في شكل ارتفاع في أسعار السلع والخدمات والأصول المالية وهو ما يعرف بضريبة التضخم، ما يزيد أيضاً من سوء وضع ميزان المدفوعات.

وعليه فإن اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية العامة يحمل معه آثاراً سلبية سريعة على الاقتصاد الوطني خاصة في حالة ما تم عرض كتلة نقدية تفوق قدرة الاقتصاد على استيعابها.

2. الاقتراض من البنوك التجارية:

تأتي هذه الطريقة للتمويل عن طريق بيع سندات الدين العمومي التي تصدرها الخزينة العمومية للبنوك التجارية، عندما يكون للبنك التجاري احتياطات زائدة فلن يكون لهذا النوع من التمويل آثار على الطلب الكلي، ويكون للإنفاق الحكومي الممول من هذا الاقتراض آثار توسعية شبيهة بالإنفاق الممول من البنك المركزي. أما إذا لم يكن لدى البنوك التجارية احتياطات زائدة فإن اقتراض الحكومة من البنوك التجارية سيكون على حساب الائتمان الممنوح للقطاع الخاص أي مزاحة القطاع الخاص، وهو ما ينتج عنه ضغوطاً تزيل الأثر التوسعي

للزيادة في الإنفاق الحكومي وبدلاً من الحد من الائتمان للقطاع الخاص تلجأ البنوك التجارية للبنك المركزي لمساعدتها والنتيجة هنا شبيهة بحالة اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي.

3. الاقتراض من القطاع الخاص خارج نطاق البنوك:

يتم هذا النوع من التمويل عن طريق بيع سندات الدين العمومي للقطاع الخاص أي تحويل الأموال من الأفراد إلى الدولة من أجل تغطية العجز، وكذا الاقتراض من صناديق التأمينات والمعاشات وعمليات السوق المفتوحة. ويترتب على لجوء الحكومة إلى الاقتراض من القطاع الخاص خارج نطاق البنوك الحالات التالية: إذا كان هذا الاقتراض من موارد مخصصة للاستهلاك فإن هذا الاقتراض سوف يكون له أثر انكماشى على طلب القطاع الخاص، أما إذا كانت هذه الموارد مخصصة للادخار فإن التأثير الانكماشى المحتمل لهذا الاقتراض يكون غير مباشر ومن خلال الجهاز المصرفي، أما إذا كان من موارد معطلة فلن يكون له أثر انكماشى على طلب هذا القطاع إلا قد يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار نتيجة زيادة مستوى الطلب والإنفاق الكلي. وهناك فروق هامة بين القرض المحلي المقدم من البنك المركزي والقرض المحلي المقدم من البنوك التجارية. فالأول يشمل صافي مستحقات البنك المركزي على البنوك التجارية عندما يندمج البنك المركزي بالبنوك التجارية في مفهوم النظام المصرفي. ومن جهة أخرى فإن القروض المحلية المقدمة من البنك المركزي قوي الأثر لأنه عنصر من عناصر القاعدة النقدية.

ثانياً. آثار الاقتراض المحلي: إن الاقتراض المحلي من شأنه أن يخفف من العجز المالي الذي تعاني منه الدولة إلا أنه قد يترتب على اللجوء إلى الاقتراض المحلي الآثار التالية:

1. تتسبب هذه العملية في خفض الادخارات في سوق الأموال المخصصة للإقراض لتمويل الإنفاق

الخاص وهو ما يعني انخفاض عرض الأرصدة النقدية المتاحة لتمويل الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري للقطاع الخاص ومنه ارتفاع أسعار الفائدة ومزاحمة النشاط الخاص، وتكون هذه الظاهرة بشكل كبير في الدول التي فيها الموارد المالية للقطاع الخاص غير المصرفي محدود.

2. اعتماد الدولة بشكل كبير على الاقتراض الداخلي يؤدي إلى زيادة حجم الدين الداخلي للدولة، وهو ما يثقل كاهلها خصوصاً مع ارتفاع الأقساط والفوائد.

3. تعميق التفاوت في توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقة الغنية وأصحاب رؤوس الأموال.

4. ظهور الآثار الانكماشية على الاقتصاد الوطني وذلك بسبب رفع سعر الفائدة وهو ما يجعل تكلفة رأس

المال الثابت عالية جداً، وهو ما يؤدي إلى خفض الميل للاستثمار، إضافة لذلك فارتفاع تكلفة رأس

المال الجاري يؤدي إلى اتجاه الأسعار نحو الارتفاع. (دروري، 2013-2014، صفحة 113)

إن اللجوء إلى الاقتراض الداخلي قد يحمل معه آثاراً إيجابية على الاقتصاد الوطني في حال تم اللجوء إليه في الحدود المعقولة والأخذ في الحسبان قدرة توفر الشروط الرئيسية لإنجاح هذا الأسلوب التمويلي خاصة ما تعلق بالزامية وجود معدلات تضخم منخفضة لكي تستطيع الأدوات المطروحة من تحقيق معدلات فائدة موجبة.

الفرع الثاني: علاج عجز الميزانية بواسطة الاقتراض الخارجي

أولاً. من أجل تغطية العجز الهيكلي في الميزانية العامة وذلك في حال عدم كفاية المصادر المحلية فإن الدولة ستلجأ إلى التمويل الأجنبي؛ ففي ظل انخفاض الدخل وعدم فعالية الإدارة الضريبية وضيق الأسواق المالية في الدول النامية والسياسات غير المجدية لسعر الفائدة. يبقى لدى هذه الدول إمكانية التمويل الخارجي الذي يتم بثلاثة طرق:

1. **المنح:** تتخذ شكل نقد أو مساعدات سلعية أو معونة للمشاريع، ورغم أن المنح الأجنبية لا تزيد من الدين الحكومي وعادة ما تضاف إلى الإيرادات الحكومية، إلا أنها تقدم عموماً بمبالغ محدودة، وتعتمد إلى حد كبير على الأحوال الاقتصادية السائدة في البلد المدين.
2. **القروض الميسرة:** كتلك التي تمنحها المنظمات النقدية الدولية فهي تمنح بأسعار فائدة أقل من أسعار السوق مع اقترانها بفترات سماح طويلة.
3. **القروض التجارية:** تتوقف على احتمال توفر البنوك على السيولة، وتقييم هذه البنوك على القدرة الإقراضية لهذا البلد، وتؤثر تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف على مدى جاذبية الاقتراض من الخارج. (عايب، 2010، صفحة 133)

ثانياً. آثار الاقتراض الخارجي: إلى جانب الآثار التي تنتج عن اللجوء إلى الاقتراض المحلي كأسلوب لعلاج عجز الميزانية العامة فإن اللجوء إلى الاقتراض الخارجي بدوره يؤدي إلى الآثار التالية:

1. عندما تقوم الحكومة بإنفاق حصيلة القرض الخارجي لتمويل النفقات الاستهلاكية يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع الأسعار عند جمود الجهاز الانتاجي.
2. التزايد الكبير في أعباء خدمة الديون الخارجية سواء فيما يتعلق بالفوائد أو الأقساط خصوصاً مع الاعتماد الكبير للمقرضين على تعويم أسعار الفائدة.
3. يؤدي اللجوء إلى الاقتراض الخارجي إلى اقتطاع جزء كبير من حصيلة صادرات هذا البلد وبسبب ذلك ارتفاع معدل خدمة الديون.

4. يؤدي تراكم أعباء الديون العامة الخارجية إلى السحب من الاحتياطات الدولية، وهو ما يؤثر على حجمها وبالتالي التأثير على استقرار الأوضاع الاقتصادية في الدولة بشكل عام. (دروري، 2013-2014، صفحة 131)

المطلب الثالث: علاج عجز الميزانية بواسطة الضرائب

إضافة إلى امكانية لجوء الدولة إلى الإنفاق العام، الاقتصار بنوعيه الداخلي والخارجي يمكن أيضا استخدام الضريبة كأسلوب لعلاج عجز الميزانية العامة حيث "تمثل الضريبة فريضة مالية تجبها الدولة جبرا من الأشخاص سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو أشخاص معنويين دون مقابل مباشر لمصلحة المجموع" (العامري و الحلو، 2020، صفحة 65)؛ فهذه الضريبة يتمثل في تمويل الخزينة العامة.

الفرع الأول: آلية تمويل الضرائب للإنفاق العام

تعتبر الضريبة أهم وسائل الإنفاق العام ذلك أن زيادة الإنفاق العام تقتضي الزيادة في معدلات الضريبة، وتوسيع الأوعية الضريبة لضمان حصيلة تناسب مقدار العجز. ويمكن لهذه الزيادة في المعدلات أن تجعل من وعائها الأرباح الصافية لمؤسسات القطاع الخاص أو الأجور أو المرتبات.

وإذا تم تمويل الإنفاق العام من خلال الزيادة في الضرائب على أرباح المؤسسات الخاصة، فإن القطاع الخاص يمكنه أن يقرر تحويل هذه الزيادة إلى المستهلكين برفع الأسعار للحفاظ على مستويات الربح السابقة، وبالتالي يكون قد تحمل أعباء هذه الضريبة العاملون من خلال ارتفاع تكاليف الحصول على السلع والخدمات، وهذا ما يدفع بهم إلى المطالبة برفع الأجور بمقدار يكافئ الارتفاع في الأسعار مما يعمل على تقليص هوامش ربح المؤسسات الخاصة. والأمر نفسه يحدث إذا كان موضوع الزيادة في الضريبة على الأجور والمرتبات، فارتفاع معدلات الضريبة تدفع إلى المطالبة بزيادة الأجور للمحافظة على نفس الدخل المتاح للعائلات (قدي، 2003).

الفرع الثاني: آثار اللجوء إلى الضرائب

عند محاولة الدولة لتدارك التراجع الحاصل في الإيرادات العامة فإنها تلجأ إلى الزيادة في معدلات الضريبة المطبقة من أجل زيادة الإيرادات وتغطية العجز، وهو ما يترتب عليه الآثار التالية:

أولا. تؤثر الزيادة في معدلات الضرائب على القدرة الشرائية للأفراد خصوصا عندما تقوم الدولة برفع الضرائب على القيمة المضافة، فتؤدي هذه الزيادات إلى خفض إنفاق الطبقات محدودة الدخل بسبب الأعباء الكبيرة للضرائب من جهة والدخل المنخفض من جهة أخرى.

ثانياً. تؤثر الزيادة في معدلات الضرائب على حجم الاستثمارات في الدولة، فعندما تقوم الدولة برفع معدلات بعض الضرائب على الأنشطة الاستثمارية، أو استحداث أنواع أخرى من أجل تمويل عجز الميزانية هو ما يؤثر سلباً على الاستثمار.

ثالثاً. تؤدي المعدلات المرتفعة للضرائب إلى خفض حجم الإنتاج كما تؤثر في حجم العمالة في القطاعات التي تفرض عليها نسب مرتفعة من الضرائب وذلك نتيجة تأثير هذه المعدلات المرتفعة في عرض وطلب الأموال الإنتاجية. (دردوري، 2013-2014، صفحة 132)

إن لجوء الدولة للضرائب كأسلوب لزيادة إيراداتها العامة من الجباية العادية بهدف تغطية عجز الميزانية العامة، قد لا يحمل معه دوماً آثاراً سلبية على الأعوان الاقتصادية وعلى الاقتصاد ككل في حال ما تم رفع الضرائب بالمعدلات المطلوبة والتأثير على أنواع محددة وتجنب العشوائية.

المطلب الرابع: علاج عجز الميزانية بواسطة الإصدار النقدي الجديد

يعتبر الإصدار النقدي الجديد أحد الطرق التي تساعد الحكومات على تغطية عجز الميزانية العامة في الأجل القصير، في هذا المطلب سنتعرف على شروط الإصدار النقدي الجديد والآثار الاقتصادية المترتبة عليه.

الفرع الأول: تعريف الإصدار النقدي

تلجأ الحكومات إلى الإصدار النقدي كوسيلة من وسائل تمويل العجز الموازني، حيث يعرف الإصدار النقدي على أنه:

- خلق كمية من النقود الورقية تستعمله الدولة في تمويل نفقاتها.
- قيام الحكومة بإصدار نقدي جديد خلال فترة معينة بنسبة تتجاوز نسبة الزيادة الاعتيادية في حجم المعاملات في الاقتصاد الوطني خلال نفس الفترة مع افتراض ثبات سرعة دوران النقود.
- من أجل تمويل عجز الميزانية العامة تقوم الحكومة بالتوسع النقدي أي إصدار نقود جديدة، ويطلق على هذه الآلية بالتمويل التضخمي نظراً لاعتماده على مصادر تضخمية بدلاً من الارتكاز على مدخرات حقيقية فهو من الأدوات المقصودة التي تستخدمها الدولة من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية.

وقد كان الفكر التقليدي يعارض فكرة اتخاذ الإصدار النقدي الجديد وسيلة لتغطية الإنفاق العام، وذلك لما يسببه من تضخم، أما الفكر الحديث فيرى إمكانية اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد بهدف تحقيق التشغيل الكامل، ولكن عند الوصول إلى تحقيق التشغيل التام، فلا بد من التوقف عن استخدام واستعمال هذه الآلية.

الفرع الثاني: شروط الإصدار النقدي وآلية تمويله للإنفاق العام

أولاً. عندما تلجأ الدولة إلى هذه الآلية والمتمثلة في الإصدار النقدي فلا بد من توفر العديد من الشروط من أهمها:

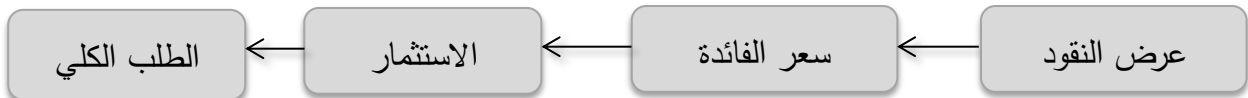
1. أن تقوم بتوجيه أموال الإصدار النقدي الجديد لإنشاء مشاريع استثمارية تساعد في زيادة السلع الاستهلاكية من أجل أن يوفر لها متسعاً من المرونة في عرض هذه السلع لتحمل الزيادة في الطلب النقدي عليها.

2. أن لا تقوم الحكومة بعملية الإصدار دفعة واحدة، بل تقوم بإصدار نقدي جديد عبر دفعات وبكميات مدروسة لكي لا تضر بالاقتصاد الوطني.

3. لا بد أن يكون الاقتصاد الوطني للدولة التي تعتمد على الإصدار النقدي مرناً خصوصاً في أجهزته الإنتاجية. (دروري و لقيطي، 2019، صفحة 144)

ثانياً. أما بالنسبة لآلية تمويل الإصدار النقدي للإنفاق الحكومي فيمكن توضيحها من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (01-01): تأثير العرض النقدي على الطلب الكلي



المصدر: عايب وليد عبد الحميد، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2010، ص: 180.

إن التوسع في العرض النقدي بسبب الإصدار الجديد يؤدي إلى خفض أسعار الفائدة وجذب مشاريع استثمارية إضافية التي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي حتى نقطة التشغيل الكامل، حيث أن أي زيادة بعد هذه النقطة تؤدي إلى حدوث تضخم.

الفرع الثالث: آثار الإصدار النقدي الجديد

تعتبر هذه الأداة من أقل أنواع الإيرادات الأخرى عبء من حيث التكلفة، ولكن رغم ذلك فهي تعتبر من أخطر الوسائل التي يكون لها آثار سلبية على الاقتصاد الوطني، وذلك لما تحدثه من آثار تضخمية، وارتفاع عام في الأسعار وانخفاض في قيمة العملة ويمكن إبراز هذه الآثار فيما يلي:

أولاً. أن ارتفاع الأسعار المستمر والملموس في حالة التضخم يؤدي إلى ارتفاع تكاليف إقامة المشروعات الإنتاجية، وهو الأمر الذي يضعف معه إمكانية توسيع القدرة الإنتاجية للاقتصاد، ومن ثم تحديد إمكانية زيادة الإنتاج ونموه.

ثانياً. ارتفاع تكاليف الإنتاج الذي يتحقق عن طريق تشغيل المشروعات الإنتاجية بعد إقامتها، وهو الأمر الذي يضعف معه إمكانية قيامها بالإنتاج، وقد يؤدي إلى ضعف استخدامها لطاقتها الإنتاجية، وتقليص وخفض إنتاجها.

ثالثاً. أن الارتفاع المستمر والملموس في الأسعار الذي يصاحب التضخم ويرافقه يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعيشة، وانخفاض مستويات المعيشة والدخول الحقيقية، وبالذات للشرائح الواسعة في المجتمع وخصوصاً في الدول النامية.

رابعاً. انخفاض الصادرات نتيجة لارتفاع أسعارها وضعف قدرتها على المنافسة في السوق الدولية، إلى جانب زيادة الاستيراد نتيجة ارتفاع أسعار السلع المحلية قياساً بالسلع المستوردة، وهو الأمر الذي يضعف قدرتها على المنافسة مع السلع الأجنبية المستوردة في السوق المحلية. وهو ما يساهم في عجز ميزان المدفوعات أو زيادته. (فليح، 2008، الصفحات 256-257)

نظراً للآثار الوخيمة لهذه الوسيلة التمويلية على الاقتصاد فقد تخلت العديد من الدول عنها، فهو مصدر منخفض التكلفة في الحصول الموارد المالية ولكن ذو تكلفة عالية يدفعها الاقتصاد الوطني عند اللجوء إليه واستناداً إلى ذلك فالإصدار النقدي يصفه البعض بالضريبة العشوائية التي تصيب كل من يملك النقود؛ لأنه يتم توزيع أعبائه بشكل غير عادل، فهو يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء والملاك على حساب الفقراء.

المبحث الرابع: دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الميزانية العامة

تعتبر الصكوك الحكومية الإسلامية مصطلح حديث انبثق عن صكوك التمويل الإسلامي التي يصدرها القطاع الخاص. إذ وفي ظل الاهتمام العالمي بالصكوك الإسلامية برزت الصكوك السيادية الحكومية كنوع من الأدوات المالية التي تساعد الدولة والحكومات على تعبئة الموارد وتغطية العجز في الميزانية العامة، وتمويل المشاريع خاصة ما يتعلق بالبنية التحتية.

المطلب الأول: دور الصكوك القابلة للتداول في تمويل عجز الميزانية العامة

لقد سبق وأشرنا إلى أنواع الصكوك الإسلامية القابلة للتداول (أنظر الجدول رقم 01-01)، يمكن للحكومات أن تستعمل كل من صكوك التالية في تمويل عجز ميزانيتها.

الفرع الأول: تمويل عجز الميزانية عن طريق صكوك المشاركة

يمكن للدول أن تصدر صكوك المشاركة لسد العجز في ميزانياتها واستثمار حصيلتها في المشاريع المدرة للدخل والإيراد. مثل محطات توليد الطاقة، ومحطات تحلية المياه والموانئ وغيرها. ولا ترتب هذه الصكوك على الدولة التزامات ثابتة تجاه الممولين لأنها تقوم على مبدأ المشاركة في اقتسام الربح وتحمل الخسارة. وتتم العملية على النحو التالي:

أولاً. تقوم الخزينة العامة للدولة بإصدار صكوك المشاركة الحكومية بأسعار محددة وتبيعها للجمهور أو البنوك التجارية بمقدار حاجتها للمال.

ثانياً. الصك يمثل مقدارا من رأس مال المشروع.

ثالثاً. إدارة المشروع تكون ممثلة من الحكومة والمساهمين المنتخبين من مجموع الأعضاء وتستطيع الحكومة رئاسة مجلس الإدارة إذا ساهمت بأكثر من النصف في تكاليف المشروع.

رابعاً. يتم تقدير العائد من الأرباح لكل صك حسب الشروط المتفق عليها بين الحكومة والشركاء مع الأخذ بعين الاعتبار مقدار مساهمة كل طرف في المشروع.

خامساً. الخسارة تكون على أساس نسبة المشاركة في رأس المال.

سادساً. بإمكان حامل الصك بيعه متى شاء.

سابعاً. باستطاعة القطاع الخاص المشاركة في هذه الصيغة مع احتفاظ الدولة بنسبة في رأسمالها لاتخاذ القرارات الادارية. (يوسفي و بهلول، 2018، صفحة 257)

إن صكوك المشاركة تعد من أهم الحلول التي يمكن أن تحقق الفعالية للقضاء على المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الاقتصادية العامة وذلك من خلال مشاركة القطاع الخاص لإعادة تأهيل هذه المؤسسات، وبذلك تتفادى بيعها للقطاع الخاص المحلي والأجنبي فيصبح حملة الصكوك ملاكاً لهذه المؤسسات من جهة ولهم الحق في إدارتها وتسييرها مع بقاء ملكيتها للدولة، كما يمكن أن تستعملها كبديل للاقتراض من الخارج.

الفرع الثاني: تمويل عجز الميزانية عن طريق صكوك المضاربة

يمكن أن تستخدم الدولة هذه الصيغة التمويلية الاستثمارية، لتغطية جزء من عجز ميزانيتها العامة، عن طريق طرح سندات المضاربة، بدلا من سندات الخزينة، لتعبئة الاموال اللازمة لتمويل إنفاقها العام. وانطلاقاً من طبيعة سندات المضاربة يمكن اعتبارها الاداة المناسبة التي يمكن أن تستخدمها الدولة في تمويل المشروعات التي من طبيعتها أنها ذات عائد أو ربح، وكذلك مشروعات إنتاج السلع والخدمات القابلة للبيع في السوق؛ "ولابتعاد رب المال عن الادارة أثر مهم بالنسبة لتغطية عجز الميزانية العامة، نظراً لما يحققه هذا الفضل من الاحتفاظ بمشروعات الميزانية كلها تحت تصرف السلطة العامة، وعدم تدخل الجهة الممولة بالقرار الاداري للجهات الحكومية الأمرة بالصرف" (كردوري، 2007، صفحة 192).

ويمكن أن تكون صكوك المضاربة هنا على نوعين: الأول خاضع للاستهلاك أو الاطفاء (شركة متناقصة)، بحيث ينتهي الأمر إلى تملك الدولة للمشروع بعد إطفاء أو استهلاك جميع الصكوك، أما الآخر فلا يتضمن شرط الإطفاء (شركة دائمة) بحيث تبقى ملكية الصك دائمة لصاحبه. ويمكن أن تتم عملية تغطية عجز الميزانية العامة باستخدام صكوك المضاربة كما يلي:

أولاً. تقوم الحكومة بإصدار نشرة تشمل ما يلي:

1. القيمة الإسمية للإصدار.
2. وصف المشروع وبيان الجدوى الاقتصادية.
3. نسبة توزيع الأرباح السنوية.
4. مواعيد الاكتتاب العام ودفق الأرباح وإطفاء الصكوك.
5. تحديد فئة الصكوك وشروط الإصدار.

ثانيا. يقوم المستثمرون بشراء صكوك المضاربة محددة القيمة مقابل الحصول على نسبة محددة من الأرباح؛

ثالثا. لا تنتج صكوك المضاربة أرباح ربوية.

رابعا. لا بد ان يكون المشروع محددًا من حيث (طبيعته، الذمة المالية...).

خامسا. يجوز للهيئة المصدرة أن تتفق مع البنوك الإسلامية على إصدار صكوك المضاربة لقاء أتعاب تدفع على حصيلة الإصدار.

سادسا. صكوك المضاربة هي صكوك قابلة للتداول بسعر السوق وهذا بعد بداية المشروع فعلا.

سابعا. حسب قرار مجمع الفكر الإسلامي فإنه يمكن إدخال مبدأ ضمان الطرف الثالث لقيمة إصدار

الصك، وهذا بتوفر الشروط التالية (الذمة المالية المستقلة للضامن، التبرع بالضمان واستقلال عقد

الضمان عن عقد المضاربة). (يوسفي و بهلول، 2018، صفحة 260)

لعلاج حالة العجز المالي الحكومي الذي تعاني منه الحكومة فإنها تبحث عن موارد مالية إضافية

من الغير التي تظهر في الموازنة العامة في شكل ديون، أما عند اللجوء إلى التمويل عن طريق صكوك

المضاربة لا يترتب عن ذلك ديونا كونها تمويلا خارج الميزانية.

الفرع الثالث: تمويل عجز الميزانية عن طريق صكوك الإجارة

يمكن للحكومات أن تواجه العجز في ميزانياتها بإصدار صكوك الإجارة، إذ يمكن استعمالها من قبل

المصارف المركزية في عمليات السوق المفتوحة. أو من خلال قصر الاكتتاب فيها على المؤسسات المالية فقط

وذلك لقلّة مخاطرها. بالإضافة إلى ما تتمتع به من استقرار في أسعارها وعوائدها، حيث يتم شراء الأصل

المادي الذي تحتاجه الدولة لصالح حملة الصكوك، ثم يتم تأجير هذا الأصل للدولة لمدة معينة، ويستحق حملة

الصكوك الأجرة المتفق عليها خلال فترة الإجارة.

كما يمكن أن تكون مصدرا تمويليا للمواطنين وغيرهم من الأجانب لما تمتاز به من ثبات العائد وقابليتها للتداول،

وقلة المخاطر، وخضوعها لعوامل العرض والطلب في السوق المالية، ومرونتها العالية إذ يمكن إصدارها بآجال

متعددة ولأعيان متنوعة. كما تمتاز صكوك الإجارة بأنها لا تمثل مديونية على الخزينة العامة للدولة، فلا تخلق

هذه الصكوك حاجة لإطفائها، إذ يمكن لحاملها تسيلها من خلال السوق المالية (ما لم تشأ الدولة خلاف ذلك

بالنسبة لبعض المشاريع). وبذلك فإن صكوك الإجارة لا تحمل الاجيال القادمة أعباء المنافع التي يحصل عليها

الجيل الحالي (الدجاوي، 2018).

وما يهمننا هو إمكانية استخدام صكوك ملكية الموجودات المؤجرة لتغطية عجز الميزانية في أسلوبين

هما:

أولاً. الأسلوب الأول: هو أن الحكومة بدلا من أن تقتصر بفائدة لإنشاء مبنى فإنها تصدر سندات - صكوك- إجارة؛ تجمع بموجبها الأموال اللازمة من ذوي الفائض وتنشأ بها المبنى ويكون مملوكا لحملة السندات -الصكوك- ثم تتعهد في نشر الاصدار بأن تستأجر المبنى بمبلغ معين يمثل عائدا على الصكوك، أو أن يكون لديها المبنى موجود فعلا فتبيعه لحملة الصكوك وتستأجره منهم.

ثانياً. الأسلوب الثاني: ويتمثل في نظام التأجير التمويلي أو المنتهي بالتمليك، والذي بموجبه تتفق مع ممول لإنشاء المبنى واستئجاره منه مدة من الزمن ثم تنتقل ملكيته في نهاية المدة إلى الحكومة. (كردودي و كردودي، 2017، صفحة 328)

المطلب الثاني: دور الصكوك غير القابلة للتداول في تمويل عجز الميزانية العامة

كما سبق وأشرنا إلى أنواع الصكوك الإسلامية غير القابلة للتداول (أنظر الجدول رقم 01-02)، يمكن للحكومات أن تستعمل كل من صكوك التالية في تمويل عجز ميزانيتها العامة.

الفرع الاول: تمويل عجز الميزانية العامة عن طريق صكوك المرابحة

يمكن لصكوك المرابحة أن تساهم في تمويل عجز الميزانية العامة. إذ يمكن لصكوك المرابحة أن تسهل على الدولة تمويل بنود الميزانية المتعلقة بشراء السلع، المستلزمات، المعدات ووسائل النقل. والاستهلاكات عن طريق المرابحة مع البنوك الإسلامية وغيرها، ويمكن تحويل المربحات إلى صكوك ذات استحقاقات متتالية، بحيث تخدم هدف السيولة لدى مشتريها، وعلى الرغم من أن صكوك المرابحة وديونها غير قابلة للتداول بغير قيمتها الاسمية لأنها تدخل عندئذ ضمن مسألة بيع الديون فإن الجهة المصدرة لها تستطيع استردادها بشريطة ألا يتوسط في العملية طرف ثالث، وذلك حسب فتوى مجمع الفقه الاسلامي. (الدجاوي، 2018، صفحة 253)

الفرع الثاني: تمويل عجز الميزانية العامة عن طريق صكوك السلم

يمكن استخدام السلم كأسلوب للتمويل الحكومي خاصة الخدمات على أن تصدر صكوك سلم منافع بقيمة إسمية صغيرة، وأن تذكر في نشرة الاصدار التي هي بمثابة تعاق على أنها سوف تقدم بموجب هذه الصكوك في المستقبل في أجل محدد خدماتها مقابل هذه الصكوك.

ومجالات استخدام التمويل هذا متعددة منها:

أولاً. تمويل العجز الموسمي أو العجز الصافي في الميزانية العامة بدلا من التمويل بالتضخم.

ثانياً. تمويل العجز في ميزانية الهيئات العامة الاقتصادية بدلا من تمويل هذا العجز من الميزانية العامة بإظهاره كأحد بنود الاستخدامات في باب التمويلات الرأسمالية.

ثالثاً. تمويل العجز في الميزانية الهيئات العامة الخدمية مثل الجامعات ووحدات الحكم المحلي بدلا من تمويله من الميزانية العامة في صورة اعانات، خدمات سيادية.

رابعاً. تمويل العجز في شركات القطاع العام بدلا من التمويل من الميزانية العامة في صورة قروض تمنح لهذه الشركات. (كردودي و كردودي، 2017، صفحة 332)

و يمكن للدولة إصدار صكوك السلم وتشمل الانفتاح القومي للدولة كالنفط مثلا حيث تصدر الدولة صكوك سلم نفطي وتتم العملية كما يلي:

أولاً. تطرح الدولة للجمهور بيع عدد من براميل النفط محدد الوزن والنوع وغيرها من الصفات على أن تسلم الكمية للمشتري أو وكيله في يوم محدد وفي المكان الذي يتفق عليه.

ثانياً. يدفع المشتري السعر مقدما للدولة.

ثالثاً. إذا وجد الأفراد أو المؤسسات المالية مشكلة في بيع هذه السلعة فلها أن توكل ذلك للدولة للقيام ببيع حصتها التي اشترتها نيابة عنها في الاسواق العالمية مع تفويضها باتخاذ القرار الخاص بالبيع وقبض الثمن.

رابعاً. يكون ربح الصك هو الفرق بين سعر شراء النفط الذي تحدده الدولة وسعر بيعه عند استحقاق الأجل. (يوسفي و بهلول، 2018، صفحة 261)

غير أن هناك مشكل يمكن أن يعترض هذه الأداة عندما تكون أسعار البترول مضطربة حيث يصعب التنبؤ بما ستكون عليه الأسعار عند الاستحقاق ويصعب التغلب على هذه العقبة لأن هذا يؤدي إلى التعاقد على بيع السلم قبل قبضه وهذا لا يجوز شرعا، وأيضا صعوبة أخرى هي أن الصك يصبح سوريا فقط ويمثل نقدا حالا بنقد مؤجل أكثر منه بيع سلم مع استكمال كلمة بترول في الصك دون وجود حقيقة البيع. أما عن مصدر التمويل الحكومي في السلم فهم جمهور المستفيدين من الخدمات الحكومية الذي يدفعون مقابلها للحكومة مقدما.

الفرع الثالث: تمويل عجز الميزانية العامة عن طريق صكوك الاستصناع

بإمكان الدولة استخدام عقود الاستصناع في الانشاءات وتوريد السلع والمعدات ووسائل النقل؛ ويمكن أن تحول عقود الاستصناع إلى صكوك الاستصناع ذات استحقاقات متتالية حيث أن صك الاستصناع شبيه بصك السلم، من حيث أنها تعاقداً على سلعة أو خدمة ولكن يختلفان من حيث أنه لا يشترط في الاستصناع تقديم التمويل ولا يكون المصنوع مما يوجد في السوق، كما أن التمويل بالإستصناع أشمل من التمويل بالمرابحة (الأمر بالشراء) لأنه يتضمن أمراً بالصنع.

أولاً. إذا كانت السلعة مما يصنعها الطرف الممول أو يستصنع غيره بها نجد التطبيق ينصب على مقاولات المباني.

1. يعقد البنك الإسلامي استصناع مع وزارة وعينة لبيعها استصناع مباني أو تركيبات هواتف.
2. بعد توقيع العقد الأول الذي يكون فيه الثمن مؤجلاً او على عدة أقساط يبدأ تسليم المباني أو التركيبات الجاهزة للاستعمال.
3. يقوم البنك بالدخول في استصناع آخر مع مقاول يقوم بتنفيذ البناء أو التركيبات ويكون دفع الثمن في هذا الاستصناع حالاً او اقساط تنتهي عند استلام البناء من قبل البنك.
4. إن ربح البنك في هذه المعاملة هو الفرق بين ثمن بيع عقد الاستصناع الاول وعقد الاستصناع الثاني.
5. يوجد في العقد القيمة الاجمالية للمقاول.

ثانياً. إذا كانت السلعة مما يشتريه البنك الإسلامي من السوق مباشرة نحو حافلات نقل الأشخاص مثلاً عقد الاستصناع فيها لا يختلف عن المرابحة للأمر بالشراء إلا بالاسم فقط. (يوسفي و بهلول،

(2018، صفحة 262)

خلاصة الفصل الأول

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالصكوك الإسلامية وعجز الميزانية العامة وذلك في محاولتنا للتعرف على الدور الذي تقوم به الصكوك الإسلامية في تمويل هذا العجز.

وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- الصكوك الإسلامية عبارة عن أوراق مالية متساوية القيمة تصدر وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وقد عرفت تنوعاً واسعاً فمنها ما هو حسب الآجال، الجهة المصدرة وبناءً على صيغ التمويل الإسلامية، وذلك من أجل تلبية مختلف الاحتياجات التمويلية. وقد تزايد الاهتمام بالصكوك الإسلامية كأداة تمويلية وذلك لقدرتها على تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية خاصة ما تعلق بقدرتها على تغطية عجز الميزانية العامة دون تحميل الخزينة أعباء إضافية.
- إضافة إلى قيام الصكوك الإسلامية على مبادئ الشريعة فهي تختلف عن السندات من حيث مشاركة حامل الصك في الربح والخسارة بينما لا يتحمل حامل السند لأي خسائر تلحق بالجهة المصدرة، وتعتبر نقطة الاختلاف الجوهرية بين الصكوك والأسهم هي اعتبار الصكوك أداة تمويل خارج الميزانية وحامل الصك هو ممول للجهة المصدرة على خلاف الأسهم التي تمثل ملكية مشاعة في شركة معينة وحامل السهم يعتبر شريك في رأس المال.
- اختلفت المدارس الاقتصادية في تفسير عجز الميزانية العامة، حيث اعتبرت المدرسة الكلاسيكية أن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية هو السبب الرئيسي لحصول العجز، بينما أباح الفكر الكينزي إمكانية أحداث عجز مقصود في الميزانية العامة في سبيل تحقيق التوازن الاقتصادي العام، وفيما يتعلق بالمدرسة الحديثة فتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسة المالية هو السبب الأول في حدوث العجز، أما عن الفكر الإسلامي فالقاعدة هي الحفاظ على التوازن من خلال الاكتفاء بتوفير الحاجات الأساسية للمجتمع اعتماداً على ما تملكه الدولة من إيرادات إلا إذا استدعت الحالات الطارئة خلاف ذلك.
- إن استمرار عجز الميزانية العامة يفقد الثقة الدولية في البلد مما يدفعه إلى محاولة التخلص منه، وفي ظل الاقتصاد الوضعي تلجأ الدول إلى تخفيض الانفاق العام، الاقتراض والإصدار النقدي كآليات للتخفيف من العجز والتي قد تزيد بدورها من حدة العجز، نتيجة للآثار المترتبة عنها كالتضخم أو زيادة أعباء الدين العام الداخلي والخارجي.

- يمكن استخدام الصكوك الإسلامية كبديل للأدوات التقليدية (القرض العام، الإصدار النقدي الجديد، الضرائب..) لتكون بمثابة وسيلة لسد عجز الميزانية العامة، كونها تتميز بمرونة عالية في تغطية الاحتياجات التمويلية الحكومية كصكوك المشاركة التي يسمح إصدارها بتوفير التمويل اللازم لإنشاء المشاريع المدرة للدخل إضافة إلى استخدامها كبديل للاقتراض الخارجي، بينما يتيح إصدار صكوك المضاربة توفير موارد مالية إضافية للخزينة لا يترتب عنها ديون كونها تسجل خارج الميزانية.
- إمكانية انتهاج الصكوك الإسلامية كأداة لتغطية العجز الحاصل في الميزانية العامة للجزائر خاصة بعدما أثبتت نجاحها في العديد من الدول التي استخدمتها لتغطية عجز ميزانياتها، وهذا ما سوف نتطرق له بالتفصيل في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

الفصل الثاني:

المقاربة التطبيقية لدور الصكوك

الاسلامية في تغطية عجز الميزانية

في الجزائر

تمهيد:

أصبحت الصكوك الاسلامية في الفترة الأخيرة أحد أهم الأدوات المالية المتداولة في أسواق المال العالمية منافسة بذلك نظيرتها التقليدية الأسهم والسندات. نتيجة لإقبال المستثمرين على التعامل بها، فلم تعد الصكوك تقتصر فقط على العالم الاسلامي بل تعدت ذلك لتصبح أداة مالية يستثمر فيها العالم الغربي.

كنتيجة للمزايا التي تحققها الصكوك كتوفير السيولة، تدنية المخاطر، تمويل مختلف المشاريع وحتى تمويل عجز الميزانية كل هذه المزايا وغيرها أجبرت الدول على التفكير فيها كبديل تمويلي. خصوصا مع ما تشهده أغلب دول العالم من عجز في ميزانيتها العامة ومحدودية أساليب التمويل التقليدية، والآثار السلبية المتحققة عن استخدامها.

هذا وقد أثبتت تجربة استخدام الصكوك كأداة تمويلية نجاحها وتحقيقها للأهداف التي طرحت من أجلها؛ فتعتبر دولتي ماليزيا والسودان أكثر التجارب نجاحا في العالم حيث استطاعت تمويل عجزها المالي من خلالها. وفي ظل الأوضاع الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر في الفترة الأخيرة والتي أثرت بصورة مباشرة على الميزانية العامة أصبح من الضروري الأخذ بالتجارب الرائدة في المجال ومحاولة محاكاة تطبيق الصكوك الاسلامية لتمويل العجز الحاصل.

وعليه حاولنا تقسيم الفصل الثاني "المقاربة التطبيقية لدور الصكوك الاسلامية في تغطية عجز الميزانية العامة في الجزائر" على نحو يمكننا من الإلمام بجوانب الموضوع. وجاء التقسيم كما يلي:

المبحث الأول: عرض تجارب دول في استخدام الصكوك الاسلامية لعلاج عجز الميزانية العامة.

المبحث الثاني: واقع الميزانية العامة في الجزائر (2012-2019).

المبحث الثالث: الصكوك الاسلامية كبديل لتغطية عجز الميزانية العامة في الجزائر.

المبحث الأول: عرض تجارب دول في استخدام الصكوك الاسلامية لعلاج عجز الميزانية العامة

تعتبر باكستان من الدول السبّاقة في إصدار الصكوك الاسلامية سنة 1980، وذلك بإصدار شهادات مشاركة قابلة للتحويل لآجال متوسطة وطويلة الأجل؛ وقد أصدرت باكستان في السنوات الأخيرة صكوك المرابحة، كما أصدرت صكوك للإجارة بلغت قيمتها 600 مليون دولار أمريكي مدتها خمس سنوات، وشارك بنك دبي الإسلامي في إدارة هذه الصكوك التي شهدت إقبالا كبيرا فاق كل التوقعات، حيث أغلق الاكتتاب عند 1.6 مليار دولار أمريكي (أحمد ش.، 2014). وسنستعرض فيما يلي أهم تطبيقات الصكوك الاسلامية الحكومية التي أصدرتها وتعاملت بها الدول كماليزيا، السودان وبريطانيا وذلك لتغطية احتياجاتها من الاموال قصد تمويل عجز الميزانية عوضا عن أدوات الدين العام. مع الاشارة إلى الدول التي تسعى إلى تطبيق الصكوك كأداة تمويلية.

المطلب الأول: عرض تجربة ماليزيا

ترجع بداية العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا إلى عام 1983، مع إصدار قانون العمل المصرفي الاسلامي، وتأسيس أول بنك إسلامي ماليزي هو بنك "إسلام ماليزيا برهاد". وقد تضمن قانون الاستثمار الحكومي لعام 1983، السماح للحكومة بإصدار شهادات - لا تحمل فائدة ولا يتم تحديد عائدها مقدما- وتعرف باسم "شهادات الاستثمار الحكومي". ولا يقتصر التعامل بهذه الشهادات على بنك "إسلام ماليزيا برهاد" فقط، ولكنها أتيحت لكافة المؤسسات الاخرى في النظام المالي والمصرفي الماليزي بالإضافة إلى الافراد.

"والاتجاه الجديد للصكوك في ماليزيا هو اصدار "صكوك خضراء"، وصكوك ذات تأثير اجتماعي لتلبية احتياجات متوافقة مع الشريعة الاسلامية، والسبب الرئيسي لهذا الابتكار في الصكوك هو التنافس في سوق الصكوك العالمية (Sumaira, Irum, & Rehana , 2018, p. 168)."

"A new trend in Sukuk is the issuance of « green Sukuk » and « Social impact Sukuk » to fulfill the needs of Shariah compliant, environmentalaly friendly and socially responsible businesses" (Sumaira, Irum, & Rehana , 2018, p. 168).

الفرع الأول: أنواع الصكوك المتداولة في سوق رأس المال الاسلامي الماليزي

من أهم الصكوك المتداولة في سوق الأوراق المالية الاسلامية في ماليزيا صكوك المشاركة، البيع بالتأمن الآجل والمرابحة. وعموما يمكن أن نصنف الصكوك الاسلامية المتداولة في سوق رأس المال الاسلامي الماليزي إلى:

الفصل الثاني المقاربة التطبيقية لدور الصكوك الاسلامية في تغطية عجز الميزانية العامة في الجزائر

أولاً. الصكوك الاسلامية القائمة على عقد البيع.

ثانياً. الصكوك الاسلامية القائمة على عقد المشاركة.

ثالثاً. الصكوك الاسلامية القائمة على عقد الاجارة.

ويمكن توضيح أنواع الصكوك المتداولة في سوق راس المال الاسلامي الماليزي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01-02) أنواع الصكوك الاسلامية المتداولة في ماليزيا

أنواع الصكوك	تاريخ أول إصدار	جهة الاصدار	قيمة أول اصدار	مدة الاستحقاق
صكوك المرابحة	1994	الحكومة الماليزية	/	5 سنوات
				صكوك البيع بثمن أجل
صكوك الاستصناع	2003	Sks power sdn Bhd	5.6 مليار رينجيت ماليزي	من 3 أشهر إلى سنة
				من 5 إلى 9 سنوات
صكوك المضاربة	2005	PG Municipal Bhd	80 مليون رينجيت ماليزي	بعد الانتهاء من المشروع
				صكوك المشاركة
صكوك المشاركة	2005	Musyrakh one capital Bhd	205 مليار رينجيت ماليزي	سنتين
				صكوك الوكالة بالاستثمار
صكوك الوكالة بالاستثمار	2011	شركة غولف للاستثمار	/	/
				صكوك الاجارة الدولية
صكوك الاجارة المحلية	2002	الحكومة الماليزية	600 مليون دولار	تستحق سنة 2007
				2004

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على سليمان الياس، حمو سعدية، مقدم عبد الجليل، آليات وضوابط اصدار الصكوك

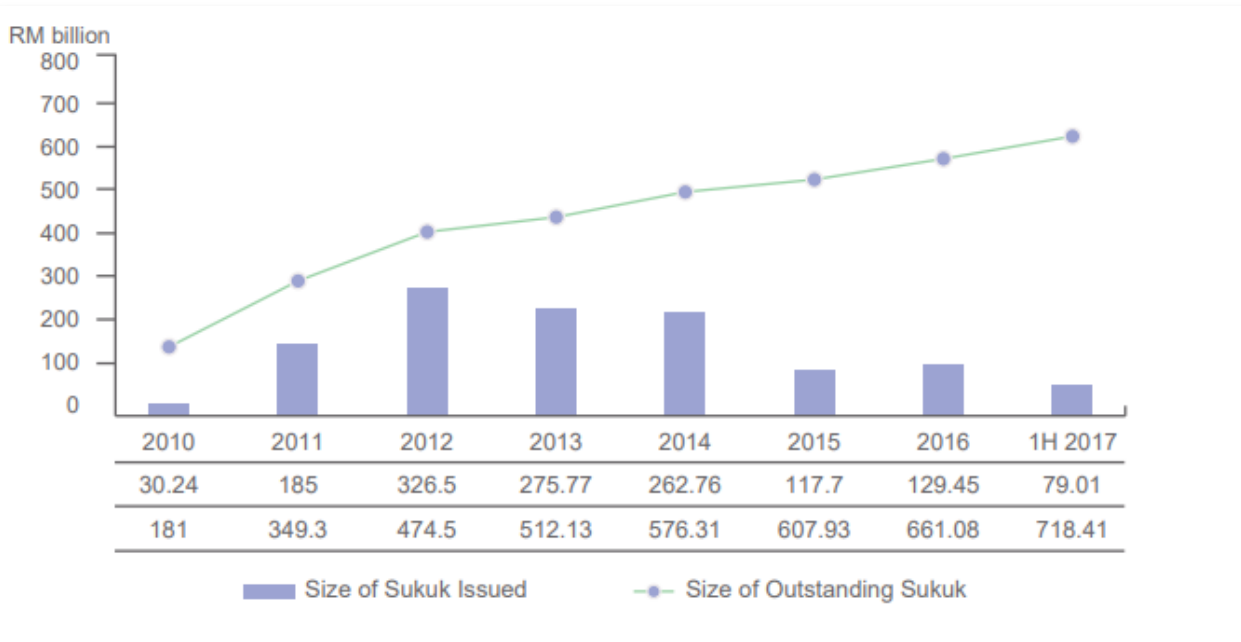
الاسلامية في السوق المالية الاسلامية الماليزية. مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد 7، ديسمبر 2018، ص ص: 65-

الفصل الثاني المقاربة التطبيقية لدور الصكوك الاسلامية في تغطية عجز الميزانية العامة في الجزائر

يتضح لنا من خلال الجدول (01-02) أن أول اصدار للصكوك الحكومية في ماليزيا كان سنة 1994 وذلك بإصدارها ثلاث أنواع من الصكوك القائمة على عقد البيع تتراوح آجالها بين قصيرة الاجل وطويلة الأجل، إضافة إلى اصدارها لصكوك قائمة على عقد المشاركة وأخرى قائمة على عقد الاجارة، تمكنت خلالها من جمع مبالغ ضخمة؛ وتشير الإحصائيات إلى وجود حوالي من 3000 نوع من الصكوك الاسلامية المتداولة في أسواق المال العالمية، إلا أن الأهم هو حجم تلك الإصدارات حيث ووفقا لآخر الاحصائيات فإن حجم الصكوك المصدرة من قبل الحكومة الماليزية بلغ 17.132 مليار رينجيت سنة 2018.

ويمكن توضيح تطور تداول الصكوك الاسلامية الماليزية خلال الفترة 2010 إلى الثلاثي الاول لـ 2017 من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01-02): تطور تداول الصكوك الاسلامية في ماليزيا 2010-2017



Source : Islamic Financial Services Board, Stability Report 2018, p120.

انطلاقا من الشكل أعلاه لا بد أن نوضح أن الاعمدة البيانية التي تمثل Size of Sukuk issued هي صكوك تم إصدارها خلال سنة وانتهى أجلها فنلاحظ أن الحكومة الماليزية تمكنت من خلال طرحها لهذه الصكوك جمع 1406.43 بليون رينجيت؛ في حين يقصد بـ Size of Outstanding Sukuk الممثلة بالمنحنى البياني مجموع ما تم إصداره من صكوك ولا يزال قائما ولم ينتهي أجله أي ليس ما تم اصداره خلال

الفصل الثاني المقاربة التطبيقية لدور الصكوك الاسلامية في تغطية عجز الميزانية العامة في الجزائر

سنة واحدة، ووصل حجم هذه الصكوك إلى 4080.66 بليون رينجيت وهي مبالغ ضخمة يتم تداولها في السوق الرأسمالي الماليزي من خلال الصكوك الاسلامية فقط.

الفرع الثاني: دور الصكوك الاسلامية في تمويل عجز الميزانية العامة لماليزيا

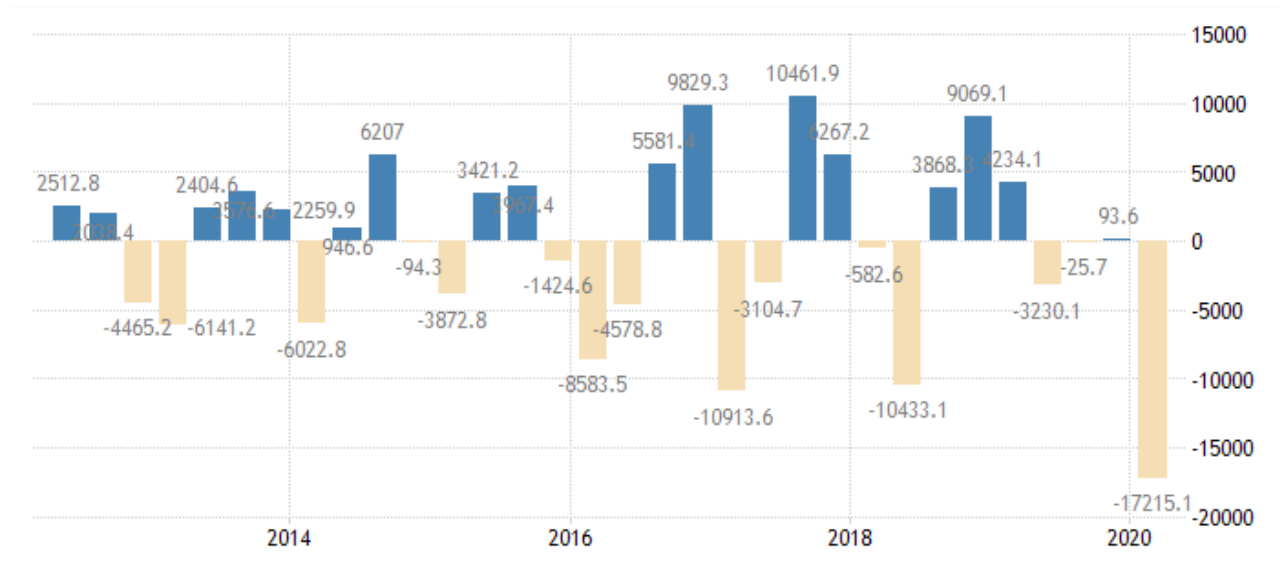
ساهمت الصكوك الاسلامية التي أصدرتها الحكومة الماليزية في تجميع الأموال اللازمة قصد علاج عجز الميزانية العامة. وفيما يلي سنعرض وضعية الميزانية العامة خلال الفترة 2012-2019 والدور الذي قامت به الصكوك في تمويل هذا العجز خلال نفس الفترة.

أولاً. تطور رصيد ميزانية ماليزيا خلال الفترة (2012 - 2019)

الشكل التالي يوضح لنا تطور رصيد الميزانية العامة والنفقات العامة لماليزيا خلال الفترة 2012-2019.

الشكل رقم (02-02) رصيد الميزانية العامة لماليزيا 2012-2019

الوحدة مليون رينجيت



Source : <https://tradingeconomics.com/malaysia/government-budget-value> viseted 26/06/2020.

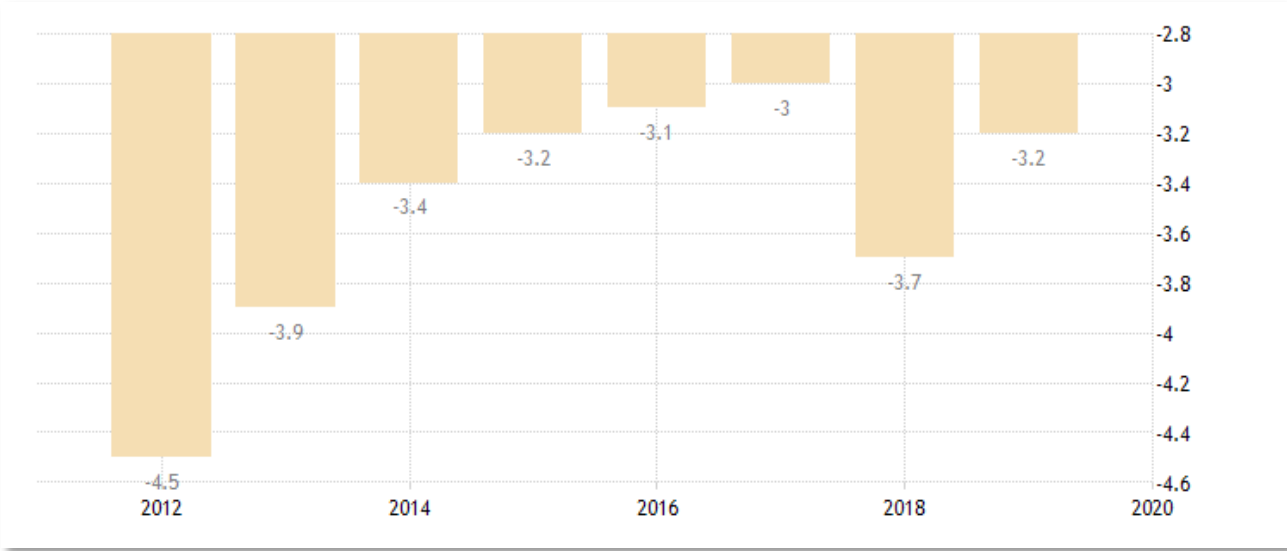
من خلال الشكل (02-02) يتضح لنا أن الميزانية العامة لماليزيا تعاني من عجز مستمر خلال الفترة 2012-2019، حيث يقدر عجز الميزانية لسنة 2012 بـ 4465.2 مليون رينجيت، ليستمر هذا المبلغ في الارتفاع إلى سنة 2019 حيث حقق رصيد الميزانية عجزا بقيمة 25.7 مليون رينجيت خلال الثلاثي الأخير. هذا وتشير

الفصل الثاني المقاربة التطبيقية لدور الصكوك الاسلامية في تغطية عجز الميزانية العامة في الجزائر

تقديرات البنك المركزي الماليزي إلى أنه في الثلاثي الأول من سنة 2020 قدر العجز بـ 17215.1 مليون رينجيت.

ويمكن توضيح رصيد الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02-03) نسبة رصيد الميزانية لماليزيا من الناتج المحلي الاجمالي 2012 - 2019



Source : <https://tradingeconomics.com/malaysia/government-budget> viseted 26/06/2020,23:45.

من خلال الشكل (02-03) يتضح لنا أن ماليزيا سجلت عجزا في الميزانية العامة يعادل 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي وهي أعلى نسبة خلال الفترة من 2012 إلى 2019، لتأخذ بعد ذلك المنحنى المتناقص إلى غاية 2018 أين سجلت عجز بنسبة 3.7% من الناتج المحلي الإجمالي في حين اختتمت سنة 2019 بعجز قدره 3.2% من الناتج المحلي الاجمالي؛ وإجمالا فإن معدل العجز خلال الفترة المدروسة يقدر بـ 3.5% من إجمالي الناتج المحلي.

ثانيا. مساهمة الصكوك الاسلامية في تمويل عجز الميزانية

تمكنت ماليزيا من تطوير الصناعة المالية الاسلامية واستخدامها فيما يخدم اقتصادها الوطني، وذلك بإصدارها للصكوك الاسلامية التي ساهمت بشكل كبير في توفير التمويل اللازم للميزانية العامة. والجدول التالي يوضح كيف ساهمت الصكوك الحكومية في تمويل عجز الميزانية العامة.

الجدول رقم(02-02) مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الميزانية العامة لماليزيا 2012 - 2018

الوحدة مليون رينجيت

السنوات	نسبة العجز من إجمالي الناتج المحلي	مساهمة الصكوك في تمويل العجز	نسبة مساهمة الصكوك في تمويل العجز
2012	- 4.5	22696	% 54.07
2013	- 3.9	25571	% 61.36
2014	- 3.4	26276	% 53.38
2015	- 3.2	11770	% 43.57
2016	- 3.1	12945	% 53.81
2017	- 3	16868	% 53.05
2018	- 3.7	17132	% 54.28
اجمالي مساهمة الصكوك في تمويل عجز الميزانية			% 53.36

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على

- Securities commission of Malaysia annual reports, (2012-2018).
- Bank Negara Malaysia annual reports, (2012- 2018).

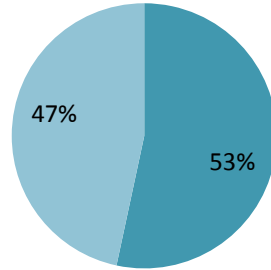
من خلال الجدول رقم (02-02) نلاحظ أن نسبة مساهمة الصكوك الحكومية في تمويل العجز دائما متقاربة وتتجاوز 50% خلال فترة الدراسة، ما عدى سنة 2015 حيث تقدر نسبة مساهمة الصكوك الحكومية بـ 43.57% وهذا الانخفاض راجع أساسا إلى تراجع عجز الميزانية خلال هذه الفترة والذي قدر بـ 3872.8 - مليون رينجيت، وبنسبة 3.2- % من الرصيد المحلي الإجمالي.

ويمكن توضيح نسبة مساهمة الصكوك الإسلامية لماليزيا في تمويل عجز الميزانية مقارنة بمصادر

التمويل الأخرى من خلال الدائرة النسبية التالية:

الشكل رقم (02-04): نسبة مساهمة الصكوك الماليزية في تمويل العجز مقارنة بمصادر التمويل الأخرى (2012 - 2018)

■ باقي مصادر التمويل ■ مساهمة الصكوك الحكومية



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة باستخدام برنامج (Excel 2010)

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن متوسط إجمالي مساهمة الصكوك الحكومية في تمويل عجز الميزانية العامة لماليزيا تقدر بنسبة 53.36 % خلال فترة الدراسة. وهي نسبة مرتفعة تبين لنا مدى اعتماد الحكومة الماليزية على الصكوك كأداة رئيسية لتمويل العجز الحاصل في الميزانية، مقارنة بمصادر التمويل الأخرى التي تقدر تقريبا بـ 46.64% كمتوسط المساهمة خلال نفس الفترة المدروسة.

الفرع الثالث: تقييم التجربة الماليزية

تعتبر ماليزيا من الدول الرائدة في مجال المالية الاسلامية وبالتحديد في مجال الصكوك الاسلامية حيث تعتبر التجربة الماليزية أكثر التجارب نجاحا في تطبيق الصكوك الاسلامية على مستوى الحكومات. ومن أهم ما يميز هذه التجربة هو اهتمامها بتفعيل دور المالية الاسلامية في الحياة الاقتصادية لتحقيق التوازن بين المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، واستخدام الصكوك الاسلامية كأداة تمويل سيادية نتائج إيجابية على بعض المؤشرات الاقتصادية نذكرها فيما يلي:

أولاً. استطاعت ماليزيا تخفيض نسب اعتمادها على الأدوات التقليدية (سندات الخزينة) في توفير تمويل للميزانية العامة، وذلك من خلال اعتمادها على الصكوك الاسلامية الحكومية كأداة لتغطية عجز الميزانية العامة، فهي تمثل نسبة 53% من إجمالي مصادر تمويل الميزانية العامة.

ثانياً. ساهم إصدار صكوك سيادية لتمويل مشاريع البنى التحتية في ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي للفرد، وما تجدر الإشارة إليه أن الأزمة المالية العالمية سنة 2008 لم تؤثر بشكل كبير على الناتج المحلي الاجمالي للفرد، وهو ما يفسر المساهمة الايجابية للصكوك السيادية.

ثالثا. تنشيط سوق الأوراق المالية الاسلامية في ماليزيا وجعله مركز التمويل الاسلامي في العالم.

وبالرغم من نجاح ماليزيا في استخدام الصكوك الاسلامية كبديل لتغطية عجز ميزانيتها العامة، إلا أن هنالك بعض السلبيات التي تعوق تطوير صناعة الصكوك الاسلامية نذكر أهمها في النقاط التالية (عيد، 2015):

أولا. **المشكلة الشرعية:** بسبب وجود فتاوى مختلفة ومتعارضة صادرة عن الهيئات الشرعية والرقابية على المستويين المحلي والأجنبي، حيث يتم أحيانا تحريم الصكوك الاسلامية لأقل الشبهات وهو ما يؤدي إلى فقدان الثقة بها وبالتالي تراجع الإقبال عليها.

ثانيا. **إشكالية ملكية حملة الصكوك للأصول:** إن معظم الصكوك القائمة على الملكية التي أصدرت في ماليزيا يتم فيها نقل ملكية المنفعة لحملة الصكوك دون الملكية القانونية.

ثالثا. **قلة التداول في سوق رأس المال الماليزي:** حيث تتميز الصكوك الاسلامية في ماليزيا بزيادة حجم الاصدارات مع قلة التداول في سوق رأس المال الماليزي، وسبب ذلك:

1. تأثير الصكوك القائمة على المداينات مثل صكوك الاستصناع وصكوك السلم والتي تكون غير قابلة للتداول على نشاط السوق الثانوي.

2. رغبة حاملي الصكوك بالاحتفاظ بها باعتبارها تدر عائدا مضمونا.

رابعا. محدودية عدد أنواع الصكوك الاسلامية المعروضة في ماليزيا مقارنة بالأدوات التقليدية المتداولة في سوق رأس المال الماليزي، إضافة إلى ارتفاع تكاليف إصدارها.

المطلب الثاني: عرض تجربة السودان

أصدرت الحكومة السودانية عام 1995، قانون صكوك التمويل، حيث كان أول خطوة في إيجاد بدائل استثمارية وتمويلية للسندات الربوية، التي كانت تستخدم لإدارة السيولة، ولتمويل المشاريع الحكومية وسد عجز الميزانية العامة.

الفرع الأول: المنتجات المالية الاسلامية لشركة السودان

وفقا للصلاحيات الممنوحة لبنك السودان بموجب قانونه لإصدار صكوك التمويل الخاصة به وكذلك نيابة عن الحكومة، فقد أوكل هذا النشاط لشركة السودان للخدمات المالية. وقد قامت الشركة بالتعاون مع كل

من وزارة المالية والهيئة العليا للرقابة الشرعية باستحداث العديد من الأوراق والصكوك المالية الإسلامية؛ ومن أهم الصكوك التي قامت الحكومة السودانية بإصدارها هي:

أولاً. شهادة مشاركة البنك المركزي (شمم): وهي عبارة عن صكوك تمثل حصصاً محددة في صندوق خاص يحتوي على الأصول المملوكة لبنك السودان ووزارة المالية في القطاع المصرفي، وهي بذلك من التصكيك وتعتبر أول أداة نقدية إسلامية تم إصدارها لإدارة السيولة في جوان 1998. وتتميز شهادة مشاركة البنك المركزي بالميزات التالية:

1. لها قيمة اسمية محددة كما لها قيمة محاسبية يتم إعلانها بشكل شهري تعكس الأرباح الحقيقية.
 2. ليس لها فترة سريان محددة أي مفتوحة الأجل.
 3. تعتبر من الأصول السائلة حيث يعتمد بنك السودان تسجيلها في أي وقت.
 4. كذلك يمكن تداولها عبر السوق الثانوية في سوق الخرطوم للأوراق المالية.
 5. تمثل منفذاً استثمارياً سريع التسجيل للمصارف التجارية والية لإدارة السيولة بالنسبة للبنك المركزي.
- (موقع شركة السودان للخدمات المالية المحدودة، 2019)

ثانياً. شهادة المشاركة الحكومية (شهادة): عرفت أول إصدار لها من قبل وزارة المالية والاقتصاد الوطني في 8 ماي 1999، عن طريق شركة السودان للخدمات المالية، وهي عبارة عن صكوك مالية تقوم على أساس عقد المشاركة، وتصدرها وزارة المالية فهي تمثل حصصاً محددة في صندوق خاص يحتوي على أصول حقيقية، يتم إصدارها بواسطة الدولة مقابل حقوق ملكيتها. وتحمل شهادة المشاركة الحكومية المميزات التالية:

1. تحمل كل شهادة قيمة مالية اسمية تحسب بالدينار وتمثل نصيباً في صافي الملكية المخصصة بواسطة الحكومة لهذا الغرض من مجموعة الوحدات الاستثمارية المختارة.
2. تصدر الشهادات بأجال مختلفة (6 أشهر أو عام)، وبفئات متعددة 50 ألف دينار، 100 ألف دينار، 200 ألف دينار و500 ألف دينار، بحيث يمكن للمستثمر أن يشتري أي عدد من الشهادات من أي فئة.
3. تحسب أرباح كل شركة أو مؤسسة من شركات أو مؤسسات مكونة الشراكة وفق نسبة صافي ملكيتها المخصصة لهذا الغرض وتوزع الأرباح على مالكي الشهادات شراكة بنسبة حصصهم في

صافي حقوق الملكية علي مدى فترة الشراكة. (موقع شركة السودان للخدمات المالية المحدودة،
2019)

ثالثا. **صكوك الاستثمار الحكومية (صرح):** يعرف التقرير الصادر عن شركة السودان للخدمات المالية المحدودة صكوك صرح "هي صكوك مالية تقوم على مبدأ الشرع الإسلامي تصدرها وزارة المالية والاقتصاد الوطني، وتتم إدارتها وتسويقها في السوق الأولي عبر شركة السودان للخدمات المالية" (2015، صفحة 3). وهي تصدر في صيغة المضاربة، وتستخدم إيرادات هذه الصكوك في تمويل مشروعات البنى التحتية، وقطاعات الصحة والتعليم والمياه في ولايات السودان المختلفة ولها نفس أهداف صكوك شهامة، أي توفير الموارد المالية لتمويل الاحتياجات المختلفة للدولة. وفيما يتعلق بالسمات التي تتميز بها صكوك الاستثمار الحكومية فقد لخصتها النوباني (2017) في النقاط التالية:

1. يمثل الصك بعد استثمار أموال موجودات قائمة وحقيقية مكونة من مجموعة من العقود (الاجارة والمرابحة والاستصناع والسلم).
2. يحدد الربح على استثمارات الصندوق بمجموعة عوائد عقود استثمارية ويتم توزيع الارباح بين المستثمر بنسبة 92 % والمضارب بنسبة 8%.
3. يمكن تسيلها عبر سوق الخرطوم للأوراق المالية في السوق الثانوية.
4. دفع الارباح بشكل دوري كل ثلاثة أو ستة أشهر بنسبة 16% أو 18% سنويا.
5. يمكن استخدامها ضمانا من الدرجة الاولى للحصول على التمويل الممنوح من المصارف التجارية السودانية.
6. يحمل كل صك من صرح قيمة مالية اسمية تحسب بالعملة الوطنية، ويمثل نصيبا من استثمارات الصندوق. (صفحة 138)

رابعا. **شهادات إجارة بنك السودان المركزي (شهاب):** ظهرت كبديل عن شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم)، وهي ورقة مالية تمثل حصصا محددة في صندوق خاص، يحتوي على الأصول المملوكة لبنك السودان المركزي، وهي تستند على عقود الإجارة، كما تعتمد على تصكيك الأصول الثابتة للبنك المركزي، وهي قابلة للتداول بين المصارف فقط، ولا يحوز تداولها إلا مع البنك المركزي، وتستخدم لإدارة السيولة في الاقتصاد.

خامسا. شهادات إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترول (شامة): بدأ العمل بشهادات شامة عام 2010، وهي عبارة عن صندوق استثماري متوسط الأجل، تم انشاءه بغرض حشد موارد المستثمرين، عن طريق عقد الوكالة الشرعية، لتوظيفها في شراء أصول مصفاة الخرطوم وتأجيرها لوزارة المالية إجارة تشغيلية لتحقيق عوائد مجزية، وقد حددت شركة السودان للخدمات المالية المحدودة (2019) الأهداف التي تسعى لتحقيقها من خلال صكوك شامة وهي:

1. توسيع عرض الأوراق المالية المسجلة بسوق الخرطوم للأوراق المالية من خلال إضافة أوراق مالية جديدة.

2. تطوير صناعة الصناديق الاستثمارية في البلاد.

سادسا. شهادات إجارة أصول الشركة السودانية لنقل الكهرباء (نور): بدأ العمل في شهادات نور في عام 2012، وانتهى العمل بها عام 2014، وهي عبارة عن صندوق استثماري متوسط الأجل ثلاث سنوات، برأسمال قدره 758 مليون دولار أمريكي، وبقيمة اسمية قدرها 100 دولار أمريكي للشهادة الواحدة، وعائد سنوي متوقع في حدود 7%، تدفع كل ستة أشهر بنفس العملة أو ما يعادلها، وكان الهدف من إصدارها هو توفير موارد مناسبة للدولة.

ويمكن إيجاز آلية عمل كل نوع من الصكوك الحكومية السودانية في الجدول التالي:

الفصل الثاني المقاربة التطبيقية لدور الصكوك الاسلامية في تغطية عجز الميزانية العامة في الجزائر

الجدول رقم(02-03) العلاقة التعاقدية في الصكوك الحكومية السودانية والغرض من إصدارها

الصكوك	تاريخ بداية العمل بها	الاطراف المتعاقدة			العلاقة التعاقدية (الصيغة)	الغرض من إصدارها
		الطرف الأول	الطرف الثاني	الطرف الثالث		
شمم	من 1998 إلى 2004	المستثمرون (البنوك)	الشركة (مدير الصندوق)	بنك السودان المركزي	صيغة المشاركة	إدارة السيولة في الاقتصاد(عمليات السوق المفتوحة)
شهامه	من 1999 إلى يومنا هذا	المستثمرون	الشركة	وزارة المالية	صيغة المشاركة	تمويل العجز في الميزانية
صرح	من 2003 إلى يومنا هذا	المستثمرون (أرباب المال)	شركة السودان للخدمات المالية (مضارب)	وزارة المالية (الجهة المستفيدة من التمويل)	- المضاربة المقيدة (بين المستثمر والشركة) - مرابحة، سلم .. بين الشركة والوزارة	تمويل مشاريع البنى التحتية وقطاعات الصحة والتعليم والمياه في مختلف ولايات السوان
شهاب	من 2005 إلى يومنا هذا	المستثمرون	الشركة (الوكيل المؤجر)	البنك (البائع للأصل والمستأجر له)	عقد الوكالة (بين المستثمر والشركة) على أساس شراء الأصل وتأجيره (بين الشركة والبنك)	إدارة السيولة داخل الجهاز المصرفي، وتوفير فرص استثمارية تحقق ربحا لحملة الصكوك
شموخ	من 2009/10 إلى 2010/10	المستثمرون (حملة الشهادات الاستثمارية)	الشركة (المضارب)	الوحدات بالجهاز المصرفي	عقد المضاربة الشرعية (بين المستثمر والشركة) عقد المضاربة المقيدة (بين الشركة والوحدات بالجهاز المصرفي)	تمويل استيراد السلع وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية
شامة	من 2010 إلى يومنا هذا	المستثمرون	الشركة (الوكيل)	وزارة المالية (البائع للأصل والمستأجر له إجارة تشغيلية)	عقد الوكالة بأجر (بين المستثمر والشركة) على أساس شراء الاصل وتأجيره	تحقق عوائد مجزية للمستثمرين فيها

الفصل الثاني المقاربة التطبيقية لدور الصكوك الاسلامية في تغطية عجز الميزانية العامة في الجزائر

توفير مناصب استثمارية تحقق ربحا لحملة الصكوك بالإضافة إلى توفير موارد نقد أجنبي مناسبة للدولة.	عقد المضاربة المقيدة (بين المستثمرين والشركة) على أساس شراء الأصل وتأجيله بين الشركة والوزارة)	وزارة المالية (البائع للأصل والمستأجر له إجارة تشغيلية)	الشركة (المضارب)	المستثمرون (رب المال)	من 2012 إلى 2014	نور
توفير فرص استثمارية تحقق عائدا لحملة الصكوك بالإضافة إلى توفير موارد مالية للدولة.	عقد المضاربة (بين المستثمرين والشركة) على أساس شراء الأصل وتأجيله بين الشركة والوزارة)	وزارة المالية (البائع للأصل والمستأجر له إجارة تشغيلية)	الشركة	المستثمرون	من 2013 إلى يومنا هذا	شاشة

المصدر: حفوطة الأمير عبد القادر، زيدي البشير، استفادة الجزائر من تجربة الصكوك الاسلامية كآلية لتمويل التنمية

الاقتصادية (تجربتي ماليزيا والسودان نموذجا). مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 4، 2017، ص: 75-76.

من خلال الجدول رقم (02-03) يتضح لنا أن السودان أصدرت أكثر من نوع من الصكوك الاسلامية

وخصصت كل من صكوك شهامة وصرح لتمويل عجز الميزانية العامة ولتمويل مشاريع البنى التحتية.

الفرع الثاني: دور الصكوك الحكومية السودانية في تمويل عجز الميزانية 2012-2018

من أجل تمويل عجز الميزانية العامة أولت السودان اهتماما بالصكوك الاسلامية كأداة لتمويل العجز

الحاصل وذلك بإصدار كل من صكوك الاستثمار الحكومية، صكوك صرح وشهادات المشاركة الحكومية

شهامة. والجدول التالي يوضح حجم مساهمة الصكوك في تمويل عجز الميزانية خلال الفترة 2012-2018.

الجدول رقم (02-04) مساهمة الصكوك الحكومية السودانية في تمويل عجز الميزانية 2012-2018

الوحدة (مليون جنيه)

السنوات	عجز الميزانية	شهادات المشاركة الحكومية (شهامه)		صكوك الاستثمار الحكومية		صرح	
		الأداء الفعلي	نسبة المساهمة %	الأداء الفعلي	نسبة المساهمة %	الأداء الفعلي	نسبة المساهمة %
2012	7653.4	1886.3	24.6	521.5	6.5	501.2	6.5
2013	6456.5	738.7	11.4	501.2	6.5	495.7	7.7
2014	4416.9	1661.6	36	-	-	173.1	4
2015	6976.4	2611.2	37	-	-	50.3	0.72
2016	11.2394	2109.4	18.8	-	-	206.4	1.8
2017	14.314	3.276	23	163	1	-	-
2018	37.586	3.011	8	206	5.43	-	-

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوية لبنك السودان المركزي لسنوات 2012-2018. متوفرة على الموقع

https://cbos.gov.sd/ar/periodicals-publications?field_publication_type_tid_i18n=46

من خلال الجدول رقم (02-04) يتضح لنا أن السودان تعاني من عجز مستمر في ميزانيتها العامة خلال الفترة 2012 إلى 2018، حيث قدر العجز سنة 2012 بـ 7653.4 مليون جنيه، ليبدأ في التناقص حتى وصل سنة 2018 إلى 37.583 مليون جنيه. ولقد كان للصكوك الحكومية السودانية دورا مهما في تمويل عجز الميزانية العامة، حيث بلغ متوسط مساهمة شهادات المشاركة الحكومية خلال الفترة 2012-2018 بـ 1287464 مليون جنيه بنسبة 22.68% خلال نفس الفترة، بينما ساهمت كل من صكوك صرح وصكوك الاستثمار الحكومية بنسبة أقل، فتقدر نسبة مساهمة صكوك الاستثمار الحكومية بـ 2.77% وصكوك صرح بـ 2.96% فقط.

الفرع الثالث: تقييم مدى فعالية الصكوك الحكومية لإدارة السيولة وتمويل عجز الميزانية العامة

الجدير بالذكر هو أن السودان تعتمد على النظام المصرفي الاسلامي، الذي يقتضي بعدم التعامل بالأدوات التقليدية القائمة على الفائدة. ويمكن تقييم فعالية الصكوك الحكومية في إدارة السيولة وتمويل الميزانية في النقاط التالية:

أولاً. من أهم ما يميز شهادات مشاركة البنك الاسلامي "شمم" هو أن البنك المركزي مستعد لشرائها متى طلب منه ذلك، وهذا ما يسهل على البنوك التي بحوزتها هذه الشهادات بيعها عند الحاجة إلى سيولة.

ثانياً. تعتبر شمم من الأصول السائلة لما لها من درجة سيولة عالية وسوق ينضم البنوك والمؤسسات المالية.

ثالثاً. ساهمت الصكوك السودانية في تثبيت دعائم وتطوير سوق الخرطوم للأوراق المالية، والذي انعكس بالإيجاب على الاقتصاد السوداني وحجم تداول البنوك والمؤسسات المالية فيه.

رابعاً. ساهمت الصكوك في الرفع من مستوى التمويل المقدم من البنوك وحجم تداولها في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

خامساً. ساهمت صكوك الاستثمار في تمويل التنمية في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بمختلف ولايات السودان خاصة تمويل قطاع الخدمات ومشاريع البنى التحتية.

وعليه يمكننا القول بأن السودان نجحت في توظيف الصكوك الحكومية كبديل تمويلي غير تضخمي يتميز بالاستقرار لتغطية العجز في ميزانيتها العامة، خصوصاً بعد الدور المهم الذي قامت به صكوك شهامة في توفير تمويل يقدر بـ 2611.2 مليون جنيه سنة 2015.

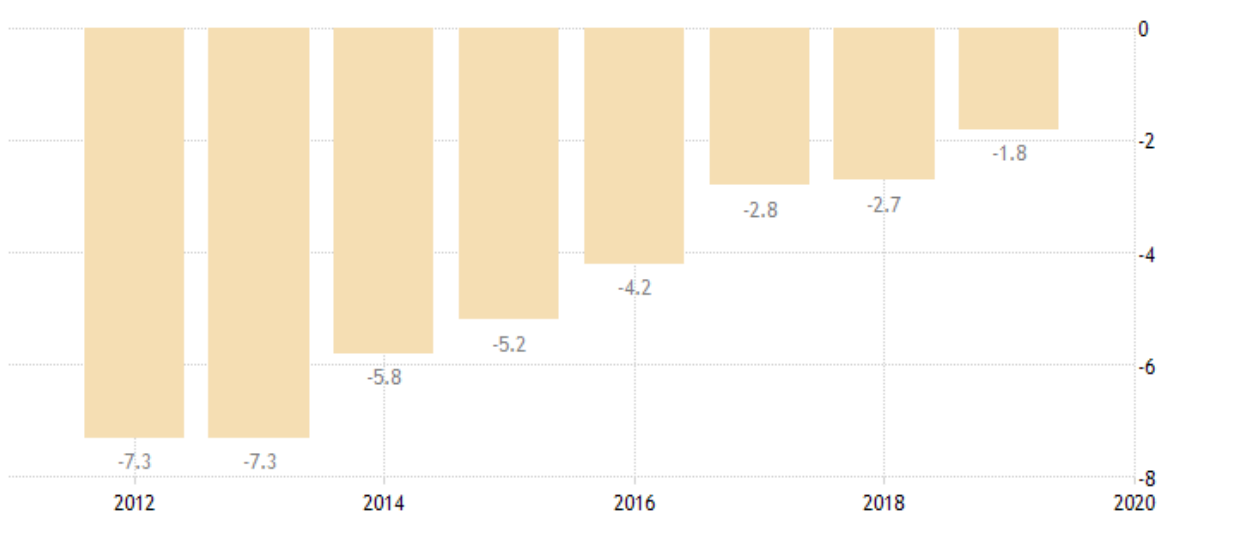
المطلب الثالث: عرض تجربة بريطانيا

تعود تجربة التمويل الاسلامي في السوق المالية البريطانية إلى أواخر السبعينات 1978-1979 وبداية الثمانينات من القرن الماضي، وذلك بالسماح لعدة شركات اسلامية بالعمل من خلال مكاتب أو نوافذ في مدينة لندن، ومن ثم فإن تجربة بريطانيا مع المالية الاسلامية ليست حديثة النشأة. وسنعرض فيما يلي وضعية الميزانية العامة لبريطانيا وتطور اصدار الصكوك الاسلامية في بورصة لندن.

الفرع الاول: تطور رصيد الميزانية العامة لبريطانيا (2012-2019)

تعتبر بريطانيا من أقوى الدول الصناعية في العالم، وواحدة من أكثر الدول تطورا إلا أن ذلك لم يمنع حدوث عجز في ميزانيتها العامة خاصة خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2019؛ وهو ما سيتم الوقوف عليه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02-05) نسبة رصيد الميزانية العامة لبريطانيا من الناتج المحلي الإجمالي (2012 - 2019)



المصدر: <https://tradingeconomics.com/united-kingdom/government-budget> viseted 21/08/2020

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن الميزانية العامة لبريطانيا سجلت رقدا سلبا خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2019، فيقدر العجز سنة 2012 بـ 7.3% من الناتج المحلي الإجمالي ليبدأ العجز بعد ذلك في الانخفاض لتختتم سنة 2019 بعجز قدره 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي وهي أقل نسبة مسجلة خلال الفترة المدروسة. وإجمالا يقدر معدل العجز بـ 4.64% هذا ومن المتوقع أن يرتفع العجز خلال السنة الجارية وذلك لقيام الحكومة البريطانية بدعم الاقتصاد وسط وباء الفيروس التاجي.

الفرع الثاني: تطور إصدار الصكوك الاسلامية في بريطانيا

أول اصدار للصكوك الاسلامية في بريطانيا كان سنة 2009 بقيمة 100 مليون دولار ببورصة البحرين ودبي من طرف المؤسسة المالية الدولية SFI وهي فرع للبنك الدولي، وتتميز هذه الصكوك أنها بدون مدفوعات مسبقة وبآجال استحقاق خمس سنوات، في عام 2011 وصل عدد الصكوك المتداولة في بورصة لندن عشر

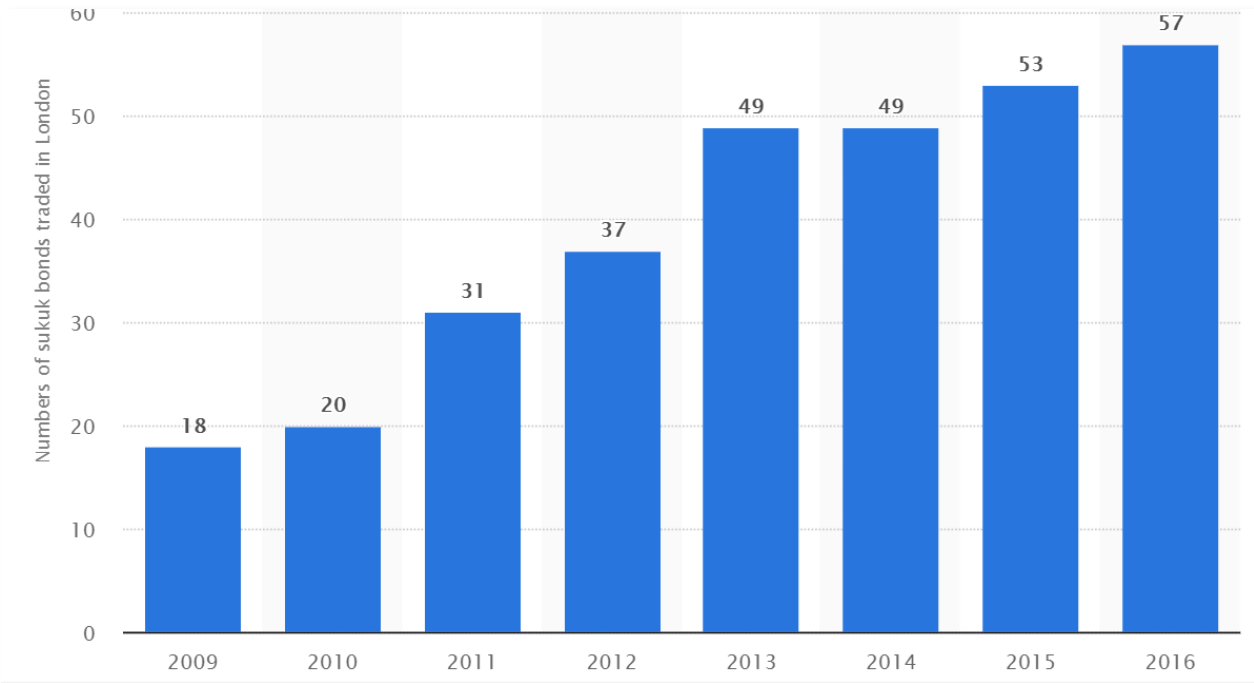
الفصل الثاني المقاربة التطبيقية لدور الصكوك الاسلامية في تغطية عجز الميزانية العامة في الجزائر

(10) صكوك بقيمة 5.1 بليون دولار، إضافة إلى اثنين عام 2012، ليصل الحجم إلى 37 صك بالبورصة وبقيمة 20 بليون دولار، وكان بنك جيتهاوس قد أصدر صكوك اسلامية بقيمة 1 مليار دولار عام 2011، في أول خطوة للتعامل بالصكوك الاسلامية في بريطانيا.

وفي عام 2014 أصبحت بريطانيا أول دولة خارج العالم الاسلامي تصدر صكوكا ذات سيادة، حيث أصدرت الحكومة صكوكا اسلامية تقدر بحوالي 200 مليون جنيه استرليني تستحق في 22 يوليو 2019 وقد تم بيع هذه الصكوك للمستثمرين المقيمين في المملكة المتحدة وفي المراكز الرئيسية للتمويل الاسلامي في جميع أنحاء العالم. وقد تلقت الصكوك السيادية الاولى في المملكة المتحدة طلبا قويا جدا، حيث بلغ مجموع الطلبات حوالي 2.3 مليار جنيه استرليني، وتم تحديد معدل الربح على الصكوك بنسبة 2.036% بما يتماشى مع العائد على الصكوك ذات نفس فترة الاستحقاق. (رحماني و ديلمي، 2019)

ويمكننا توضيح تطور عدد الصكوك المدرجة والمتداولة في بورصة لندن خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2016 من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02-06) عدد الصكوك الاسلامية المدرجة والمتداولة في بورصة لندن بين 2009-2016



Source : The statistics portal, Islamic finance : Sukuk bonds traded on London stock exchange 2009 – 2016 <https://www.statista.com/statistics/324366/sukuk-issues-uk-london-stock-exchange/> visited

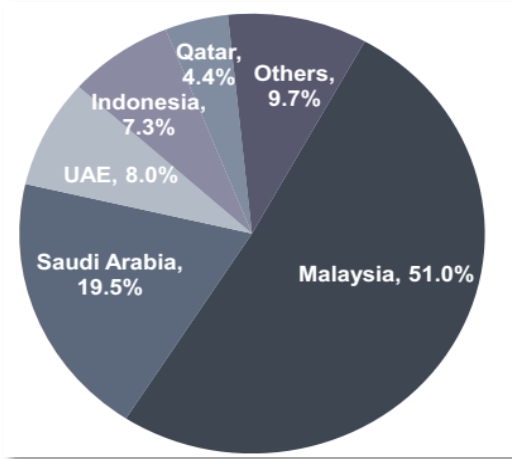
26/06/2020, 22 :47.

الفصل الثاني المقاربة التطبيقية لدور الصكوك الاسلامية في تغطية عجز الميزانية العامة في الجزائر

يتضح لنا من خلال الشكل أعلاه تطور ملحوظ في عدد الصكوك المدرجة والمتداولة في بورصة لندن حيث انتقلت من 18 صك خلال سنة 2009، لتصبح 57 صكا خلال سنة 2016 وبذلك تمكنت بريطانيا وفي عام 2016 أن تصبح في مركز الريادة للتمويل الاسلامي في أوروبا الغربية.

وفيما يتعلق بحصة كل بلد من الصكوك الاسلامية المصدرة في العالم نوضحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(02-07): حصة كل بلد من الصكوك الاسلامية المصدرة في العالم



Source : Mohd Razlan Mohamed, Malaysian Bond & Sukuk Market : An Overview, Showcasing Asian Bond makrets : opportunities And Risks , An ACRAA Conference In Cooperatio, With Asian Bankers Association, Wyndham Grand hotel, Manama, Bahraian, 23 april 2018, p11.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن دولة ماليزيا تحتل الصدارة العالمية من حيث إصدار الصكوك الاسلامية لتليها في المرتبة الثانية المملكة العربية السعودية بنسبة 19.5% والامارات بالمرتبة الثالثة بحصة 8% من حجم الصكوك المصدرة عالميا، وبنسبة أقل تصدر أندونيسيا ما نسبته 7.3% لتكون في المرتبة الرابعة عالميا، لتأتي قطر في المرتبة الخامسة بنسبة 4.4%، أما نسبة 9.7% فهي موزعة على بقية دول العالم نذكر منها باكستان بنسبة 4.8% والسنغال بنسبة 0.6% والأردن بنسبة 0.26%؛ وذلك حسب آخر الاحصائيات لسنة 2018.

المطلب الرابع: دول في سعيها لتطبيق الصكوك الاسلامية

نتيجة لتطور صناعة الصكوك في الفترة الأخيرة وسعي الدول والشركات إلى تنويع مصادر التمويل والاستفادة من سيولة السوق المالي الاسلامي، أعلنت العديد من الدول أنها بصدد دخول سوق الصكوك قريبا. أعلن مجلس الضرائب القومي في أستراليا أنه بصدد إدخال تعديلات على قوانين الضرائب، ليضمن معاملة عادلة

الفصل الثاني المقاربة التطبيقية لدور الصكوك الاسلامية في تغطية عجز الميزانية العامة في الجزائر

لأدوات التمويل الاسلامي ويجذب إصدارات الصكوك. كما أعلنت فرنسا أنها تخطط لإصدار صكوك سيادية خلال الفترة القادمة، حيث أجاز مجلس المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية النموذج الفرنسي للصكوك مع إدخال بعض التعديلات البسيطة عليه وذلك في نوفمبر 2010. أما الفلبين وسيريلانكا فقد أكدا على عزمهما للدخول بقوة في مجال الصكوك وإصدار قوانين وتشريعات جديدة.

كما أعلنت وزارة المالية في السنغال أنها بصدد دراسة إصدار صكوك لتمويل مشروعات البنية التحتية، وفي نيجيريا أعلن محافظ البنك المركزي عن مخططات الحكومة لإصدار صكوك سيادية بهدف جعل نيجيريا مركزا للتمويل الإسلامي بحلول عام 2020؛ هذا وأعلنت اليابان وروسيا عن عزمهما إصدار صكوك سيادية مع إدخال تعديلات تشريعية وضريبية لإزالة العوائق أمام إصدار الصكوك.

أما مصر فإنها لاتزال في مرحلة إعداد البنية التحتية والتشريعية والتنفيذية اللازمة لتطبيق الصكوك الاسلامية فيها، وقد مرت مراحل إصدار الصكوك في مصر على ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى 2012: وفيها وافقت الحكومة على مشروع قانون الصكوك السيادية ولم توافق مؤسسة الأزهر على مشروع القانون بالإضافة إلى عدم موافقة الاحزاب السياسية وجمعيات متخصصة في التمويل الاسلامي.
- المرحلة الثانية 2013: في هذه المرحلة تم إلغاء العمل بقانون الصكوك السيادية في مصر.

المرحلة الثالثة فيفري 2018: عرفت هذه المرحلة موافقة مجلس النواب نهائيا على تعديلات قانون سوق المال، ليشمل تفعيل الصكوك كأداة مالية، لإعادة تنظيم إصدار وتداول صكوك التمويل. (إبراهيم ، فرغلي ، ابراهيم، محمد، و أحمد، 2018)

وعليه يمكننا القول أن الطبيعة الاسلامية للصكوك تستوجب قوانين وتشريعات تتلاءم معها، وهو الأمر الذي تسعى إلى تعديله كل الدول حتى تتمكن من اصدار صكوك سيادية تساعدها على توفير تمويل إضافي للخزينة العامة.

المبحث الثاني: واقع الميزانية العامة في الجزائر (2012-2019)

من المبادئ الرئيسية للميزانية العامة هي مبدأ التوازن، حيث تشير هذه القاعدة إلى وجوب تساوي النفقات العامة مع الإيرادات العامة. ولكن في الجزائر يحدث العكس حيث تخلت الحكومة عن هذا المبدأ منذ سنة 1970 من أجل التمكن من تحقيق أهدافها الاقتصادية في إطار المخططات التنموية المسطرة؛ محدثة بذلك ما يسمى بالعجز المقصود أو المنظم. وفيما يلي سيتم التعرف على هيكل الميزانية العامة، تحليل تطور بنية الميزانية العامة للجزائر وصولاً إلى معرفة أسباب العجز والأساليب المعتمدة لمعالجته خلال الفترة 2012 إلى 2019.

المطلب الأول: هيكل الميزانية العامة في الجزائر

تتكون الميزانية العامة في الجزائر من جانبين هما النفقات العامة والإيرادات العامة. وفيما يلي سنتطرق إلى دراسة المعايير التي تبوب على أساسها مكونات الميزانية العامة في الجزائر، أي تبويب كل من النفقات العامة والإيرادات العامة في الجزائر.

الفرع الأول: تبويب النفقات العامة في الجزائر

تبويب النفقات العامة وفقاً للأصناف التالية:

أولاً: التبويب الإداري

حسب هذا التصنيف تقسم النفقات إلى ما يلي: (لعمارة، 2004، صفحة 228)

1. التبويب حسب الوزارات: أي حسب الدوائر الوزارية فيما يتعلق بنفقات التسيير
2. التبويب حسب طبيعة الاعتمادات: أي حسب الحالات على الفصول أو القطاعات.

ثانياً: التبويب الوظيفي

تقسم الوظائف في الجزائر حسب هذا التصنيف إلى أربعة مجموعات كبيرة وهي:

1. الخدمات العامة: كالإدارة العامة والأمن.
2. الخدمات الاجتماعية: كالصحة والتعليم.
3. الخدمات الاقتصادية: كالزراعة والصناعة.
4. النفقات غير القابلة للتخصيص لفائدة الدين العام.

ثالثا: التبويب الاقتصادي

يعتبر هذا المعيار ذو أهمية بالغة نظرا لتأثير النفقات على الاقتصاد الوطني ككل، وتنقسم النفقات العامة حسب التصنيف إلى:

1. **نفقات التسيير (النفقات الجارية):** وقد عرفها المشرع الجزائري في المادة 05 "تتضمن نفقات التسيير تغطية الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل اعتماداتها في الميزانية العامة للدولة" (قانون 21/90 المتعلق بالمحاسبة العمومية، صفحة 1132).
2. **نفقات التجهيز (نفقات الاستثمار):** وجاء في المادة 06 "تسجل نفقات التجهيزات العمومية ونفقات الاستثمار والنفقات بالرأس مال في الميزانية العامة للدولة على شكل رخص برنامج وتمثل باعتمادات الدفع" (قانون 21/90 المتعلق بالمحاسبة العمومية، صفحة 1132).
3. **نفقات المصالح الادارية و نفقات التحويل أو إعادة التوزيع:** هذا وتهدف نفقات المصالح إلى مكافأة المنافع والخدمات والأدوات المقدمة للإدارة وهي ضرورية لسيرها، أما نفقات التحويل تمثل نوع من العدالة في توزيع الدخل الوطني.

رابعا: التبويب المالي

من الناحية المالية تقسم النفقات العامة إلى نوعين هما:

1. **النفقات النهائية:** وتمثل الحق المشترك في توزيع الأموال العامة حيث أنه عندما تخرج الأموال العامة فإن خروجها نهائي مثلا دفع الرواتب أو نفقة ناتجة عن عملية أشغال عمومية فهي تكاليف نهائية.
2. **النفقات المؤقتة:** تمثل جزء من حركة الأموال الخارجة من الصناديق العمومية بصفة مؤقتة، حيث أن هذه النفقات تتعلق بالخرينة. (عمارة، 2004، صفحة 228)

الفرع الثاني: تبويب الإيرادات العامة في الجزائر

تبويب الإيرادات عكس النفقات التي تبويب حسب الأهداف التي حققتها، ولذلك فإن تبويب الإيرادات ينسجم مع التبويب القانوني بالإضافة إلى التبويب الاقتصادي.

أولاً: التبويب القانوني

يستند هذا النوع على أساس استخدام القوة العمومية من طرف الهيئات المخولة لها ذلك خلال عملية التحصيل للإيرادات العامة، حيث يمكن للسلطات العمومية أن تلجأ إلى السلطة القانونية عند تحصيل الإيرادات واللجوء إلى التدابير الآمرة والناهية التي خولها لها القانون. وقد قسم القانون 84/17 في المادة رقم 11 موارد الميزانية العامة كما يلي:

1. الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات.
2. مداخيل الأملاك التابعة للدولة.
3. التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأدوات.
4. الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات.
5. التسديد بالرأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عليها.
6. مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.
7. مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانوناً.
8. الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي، المسحوبة والمحصلة وفق التشريع الضريبي المعمول به. (84/17 المتعلق بقوانين المالية، صفحة 1041)

ثانياً: التبويب الاقتصادي

يعتمد على مصدر الاقتطاع ومن هنا يمكن أن نميز بين التبويب قبل الإصلاحات 1991 والذي كان يعتمد على الضرائب على الدخل، الضرائب على رأس المال وضرائب الاستغلال، أما التبويب بعد 1991 أصبح يعتمد على الضرائب على الدخل والضرائب على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة. إن إيرادات ونفقات الميزانية العامة التي من خلالها يتم التعبير عن اختيارات الموازنة وفقاً لمدونة تسمح بترقيم وتبويب عمليات إيرادات ونفقات الدولة وهو ما يعرف بمدونة الميزانية العامة.

المطلب الثاني: تحليل تطور بنية الميزانية العامة للجزائر (2012-2019)

من أجل عرض تطور الميزانية العامة في الجزائر بالتحليل خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2019 لابد من تحليل تطور كل من النفقات العامة والايرادات العامة بنوع من التفصيل وصولا إلى تحليل تطور رصيد الميزانية العامة للجزائر خلال هذه الفترة.

الفرع الأول: تحليل تطور النفقات العامة

يوضح الجدول التالي تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2012 إلى 2019، مقسمة بين نفقات التشغيل والتجهيز، وذلك من أجل التعرف على المنحنى الذي تأخذه النفقات العامة خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (02-05) تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2012-2019

الوحدة مليار دينار

السنوات	النفقات العامة	نفقات التشغيل	نفقات التجهيز	النفقات العامة
2012	7058.1	4925.1	2820.4	39.95%
2013	6092.1	4335.6	2544.2	41.76%
2014	6995.7	4494.3	2501.4	35.75%
2015	7656.3	4617	3039.3	39.69%
2016	7297.4	4585.5	2711.9	37.16%
2017	7282.6	4677.1	2605.4	35.77%
2018	7899.1	4670.2	3228.7	40.87%
2019	7725.5	4879.1	2846.3	35.67%

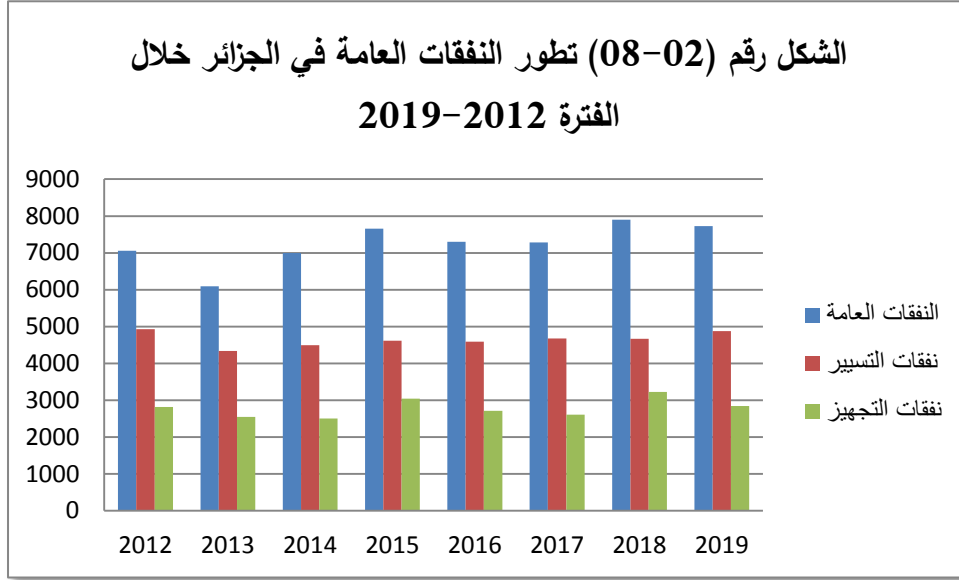
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

- Ministère des finances, DGPP, Direction du recueil des informations, rétrospective statistique opérations du trésor, Alger ;disponible sur : <http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/143/Solde-global-du-Tr%C3%A9sor.html>, consulter le :05/02/2020, 02 :15

- قوانين المالية 2013،2012.

ولتسهيل ملاحظة تطور النفقات العامة في الجزائر من سنة 2012 إلى سنة 2019 نحول الجدول

السابق إلى الشكل البياني التالي:



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(02-05) باستخدام برنامج (Excel2010).

من خلال الجدول رقم (02-05) والشكل رقم(02-08) نلاحظ أن النفقات العامة للدولة عرفت تذبذبات خلال الفترة 2012 إلى 2019، حيث بلغ إجمالي النفقات العامة 7058.1 مليار دينار وذلك خلال سنة 2012، لتأخذ النفقات العامة خلال سنتي 2013 و2014 المنحى المتناقص حيث قدرت بـ 6092.1 مليار دينار و6995.7 مليار دينار على التوالي، ويعود سبب التوسع في النفقات العامة خلال هذه الفترة (2012-2014) إلى تطبيق البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014) الذي خصص له مبلغ 21214 مليار دينار (286 مليار دولار).

لتعاود الارتفاع سنة 2015 لتصل إلى 7656.3 مليار دينار مع انطلاق البرنامج الخماسي الاخير (2015-2019)، وفي سنة 2016 بلغ إجمالي النفقات العامة 7297.4 مليار دينار لتسجل انخفاضا بنسبة 4.6% مقارنة بسنة 2015، وهذا راجع إلى الاجراءات المتخذة من طرف الحكومة بخصوص التقشف أو ترشيد الانفاق العام وتسقيفه في كثير من الحالات بسبب تراجع أسعار البترول؛ لتستمر في الانخفاض سنة 2017 أين سجل انخفاض طفيف بنسبة 0.2% مقارنة بسنة 2016، لتستقر سنة 2019 عند 7725.5 مليار دينار، هذا وتشير الاحصائيات الصادرة عن المديرية العامة للتنبؤ والسياسات (DGPP) إلى أن إجمالي النفقات العامة خلال الثلاثي الأول من سنة 2020 قدرت بـ 2520.4 مليار دينار.

الفصل الثاني المقاربة التطبيقية لدور الصكوك الاسلامية في تغطية عجز الميزانية العامة في الجزائر

كما نلاحظ ان نفقات التسيير تمثل نسبة كبيرة من النفقات العامة، حيث بلغت النسبة حدود 71.6% سنة 2013 بينما بلغت أدنى نسبة لها سنة 2018 بـ 59.13% وهو ما يفسر أن النسبة الأكبر من النفقات العامة توجه إلى نفقات التسيير حيث بلغ خلال الفترة 2012-2019 متوسط معدل نفقات التسيير حدود 64.35% كنسبة من النفقات العامة.

كما يرجع الارتفاع في نفقات التسيير إلى مجموعة من العوامل والأسباب أهمها، ارتفاع أجور أعوان الدولة بالإضافة إلى عمليات التوظيف التي انتهجتها الدولة حيث قامت بفتح عشرات الآلاف من مناصب الشغل في القطاع الحكومي سواء كانت بصفة دائمة أو مؤقتة؛ وفيما يتعلق بتحليل أسباب تزايد النفقات الموجهة للتسيير خلال الفترة 2012 - 2013 نجد أنها مرتبطة أساسا باعتماد نظام جديد للأجور على أساس الشهادات وكذا قيام الحكومة برفع الحد الأدنى للأجور من 6000 دج إلى 18000 دج سنة 2012 الذي يسري تطبيقه سنة 2012 بأثر رجعي ابتداء من جانفي 2008، هذا وقد أعيد رفعه ابتداء من الفاتح من جوان 2020 إلى 20000 دج.

أما فيما يتعلق بنفقات التجهيز نلاحظ انها تسجل نسبة اقل من إجمالي النفقات العامة مقارنة بنفقات التسيير، حيث بلغت نفقات التجهيز أعلى نسبة لها 41.76% سنة 2013 وبعدها اخذت المنحى المتذبذب إلى أن استقرت سنة 2019 عند حدود 35.67% مسجلة بذلك اقل نسبة لنفقات التجهيز خلال الفترة 2012-2019.

وعند تحليلنا لأسباب التذبذب في نفقات التجهيز نلاحظ أن السبب الرئيسي لارتفاع النفقات الموجهة للتجهيز خلال الفترة 2012 و2013 هو تطبيق البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014) الذي يقوم على التوسع في الانفاق العام خصوصا الموجه للاستثمار وخلق الثروة، ليعاود الانخفاض سنة 2014 بنسبة 6.01% مقارنة بالسنة الماضية، ومع انطلاق البرنامج الخماسي الاخير عرفت نفقات التجهيز ارتفاعا سنة 2015 لتصل الى 39.69%، لتعاود الانخفاض مرة أخرى سنة 2019 إلى 35.67% وهذا راجع إلى سياسة الحكومة المتمثلة في ترشيد الانفاق العام وتجميد العديد من المشاريع؛ وتشير الاحصائيات إلى أن حجم نفقات التجهيز بلغ 411.7 مليار دينار خلال الثلاثي الاول من سنة 2020.

الفرع الثاني: تحليل تطور الإيرادات العامة

يوضح الجدول التالي تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2012 إلى 2019، مقسمة بين الإيرادات العادية والجبائية البترولية؛ وذلك من أجل التعرف على أهم مصادر الإيرادات في الجزائر.

الجدول رقم (02-06) تطور الإيرادات العامة في الجزائر 2012-2019

الوحدة: مليار دينار

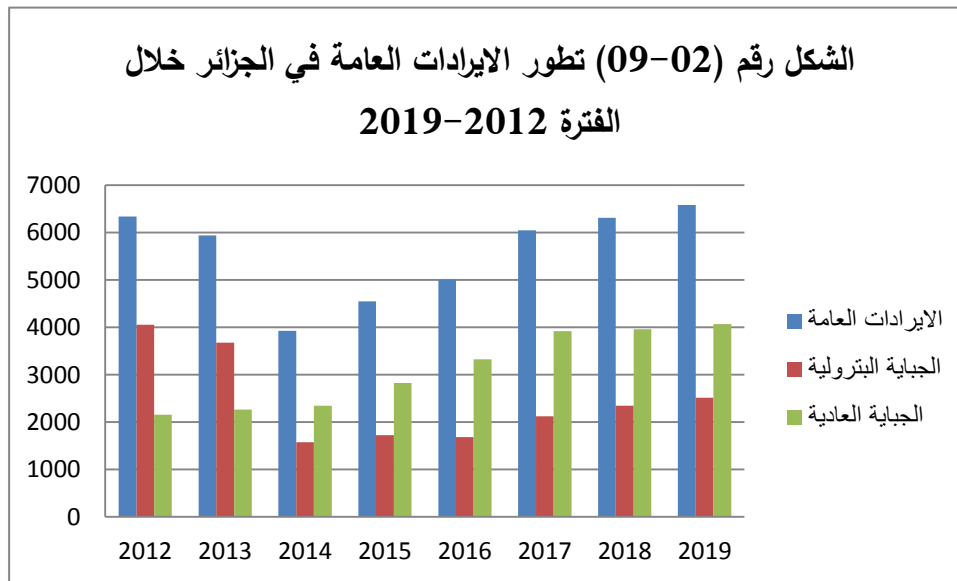
السنة	الإيرادات العامة	الجبائية البترولية	الجبائية البترولية/الإيرادات العامة	الجبائية العادية	الجبائية العادية/الإيرادات العامة
2012	6339.3	4054.4	63.95%	2155.0	33.99%
2013	5940.9	3678.1	61.92%	2262.7	38.08%
2014	3927.7	1577.7	40.17%	2350	59.83%
2015	4552.5	1722.9	37.84%	2829.6	62.15%
2016	5011.6	1682.5	33.57%	3329	66.42%
2017	6047.9	2127	35.17%	3920.9	64.83%
2018	6313.9	2349.7	37.21%	3964.3	62.79%
2019	6586.5	2518.5	38.23%	4068.1	61.76%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

-Ministère des finances, DGPP, Direction du recueil des informations, rétrospective statistique opérations du trésor, Alger ;disponible sur : <http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-143/Solde-global-du-Tr%C3%A9sor.html>, consulter le :06/02/2020, 16:20.

- التقارير السنوية لبنك الجزائر 2012، 2013 <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2012arabe.pdf> ، <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2013arabe.pdf>

ويمكن تحويل الجدول السابق رقم (06-02) إلى الشكل البياني التالي وذلك لتسهيل ملاحظة تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2012-2019:



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (06-02) باستخدام برنامج (Excel 2010).

من خلال الجدول رقم (06-02) والشكل رقم (09-02) نلاحظ أن الإيرادات العامة للدولة عرفت تذبذب كبير خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2019. حيث بلغت قيمة الإيرادات العامة 6339.3 مليار دينار سنة 2012 محققة بذلك أعلى مبلغ خلال هذه الفترة لتستمر بعد ذلك في الانخفاض خاصة في سنة 2014 التي تعتبر أزمة حقيقية للجزائر حيث بلغت إجمالي الإيرادات أقل قيمة لها والمقدرة بـ 3927.7 مليار دينار، لتعاود بعد ذلك الارتفاع بمعدل متناقص حتى تستقر سنة 2019 عند 6586.5 مليار دينار.

عند تحليلنا للإيرادات العامة للجزائر نلاحظ أن الجبابة البترولية تمثل أهم مصدر للإيرادات العامة والمنبع المالي الأساسي لها بنسبة 60% و 35% من إجمالي الناتج المحلي، إلى جانب الجبابة العادية التي لا تقل أهمية عنها. وفيما يتعلق بأسباب التدهور والتذبذب الملحوظ في إيرادات الجزائر فيعود ذلك إلى الاعتماد الكبير والمبالغ فيه على الربيع البترولي وعدم تنويع الاقتصاد. والجدول التالي يوضح تطور أسعار البترول:

الجدول رقم (07-02): تطور أسعار البترول (2012-2019)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
أسعار البترول	111.9	105.87	96.29	49.49	40.76	52.51	69.78	64.05

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لمنظمة الدول المصدرة للنفط (Opec) متوفرة على الموقع

<https://www.statista.com/statistics/262858/change-in-opec-crude-oil-prices-since-1960/>

الفصل الثاني المقاربة التطبيقية لدور الصكوك الاسلامية في تغطية عجز الميزانية العامة في الجزائر

من خلال الجدول رقم (02-07) نلاحظ أن سعر البترول سنة 2013 قدر بـ 105.87 دولار للبرميل وهو ما أدى إلى تدهور وضعية الجباية البترولية التي خفضت بدورها من الإيرادات العامة التي بلغت 5940.9 مليار دينار، أي بنسبة 6.70% مقارنة بالسنة الماضية؛ ونتيجة للأزمة النفطية سنة 2014 أدى ذلك إلى تراجع الإيرادات العامة إلى 3927.7 مليار دينار لتستمر في الانخفاض إلى غاية 2016 لتعاود الارتفاع بمعدل بطيء ويعود ذلك إلى زيادة نسبة الجباية العادية من إجمالي الإيرادات العامة بمعدل 63.63% خلال الفترة من 2016 إلى 2019 وهو ما يؤكد عزم الحكومة على تحصيل مستحقاتها الضريبية.

ومن خلال ما سبق يمكننا القول أن الحكومة عند إعدادها لميزانيتها السنوية تعتمد بشكل كبير على أسعار البترول، فكل انحراف عن السعر المتوقع يدخل الدولة في أزمة كما هو الحال سنة 2014، وهذا ناتج عن الاقتصاد الريعي الذي تعتمد عليه الجزائر إضافة إلى غياب إرادة سياسية حقيقية للبحث عن مصادر تمويلية أخرى من أجل تحسين الوضع.

الفرع الثالث: تحليل تطور رصيد الميزانية العامة

يعبر رصيد الميزانية العامة عن الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة وتحسب رياضيا بالعلاقة

التالية:

$$\text{رصيد الميزانية} = \text{إجمالي الإيرادات} - \text{إجمالي النفقات}$$

وتأخذ النتيجة (الرصيد) إحدى الحالات الثلاثة التالية:

أولاً. **رصيد الميزانية العامة = 0** تدل هذه النتيجة على أن الإيرادات العامة مولت النفقات العامة دون وجود فائض أو عجز، وهي حالة نادرة الحدوث.

ثانياً. **رصيد الميزانية العامة < 0** تدل هذه الحالة على أن الإيرادات العامة غير كافية لتمويل النفقات العامة، ما يؤدي إلى وجود رصيد سالب للميزانية العامة أي حالة عجز.

ثالثاً. **رصيد الميزانية العامة > 0** تدل هذه الحالة على أن الإيرادات العامة مولت كل النفقات العامة مع تحقيق فائض، ما يؤدي إلى وجود رصيد موجب للميزانية العامة أي حالة فائض.

والجدول التالي يوضح تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2019:

الجدول رقم(02-08): تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر 2012-2019

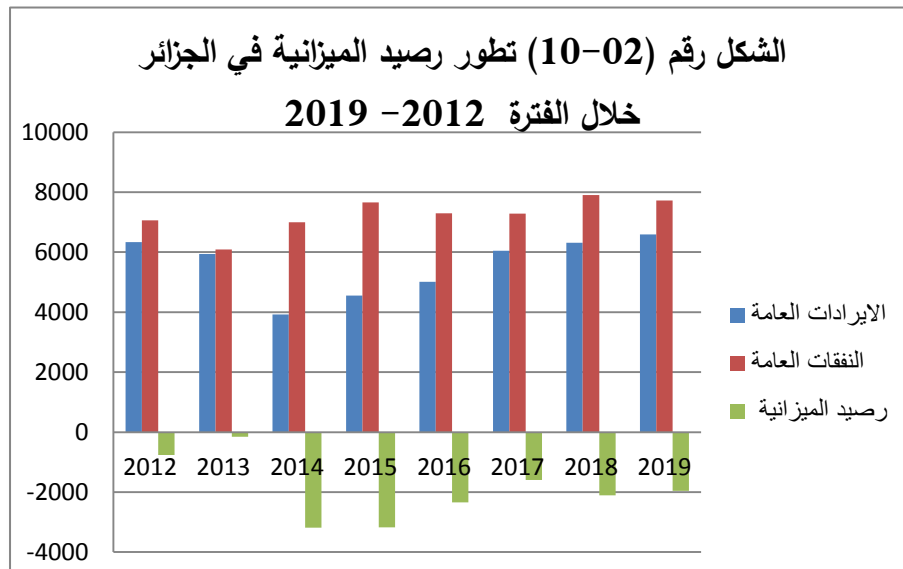
الوحدة مليار دينار

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
رصيد الميزانية	-758.6	-151.2	-3186.1	-3172.34	-2343.73	-1590.28	-2110.13	-1953.4

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

-Ministère des finances, DGPP, Direction du recueil des informations, rétrospective statistique opérations du trésor, Alger ;disponible sur : <http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/143/Solde-global-du-Tr%C3%A9sor.html>, consulter le 08/02/2020, 01:14.

- التقارير السنوية لبنك الجزائر 2012، 2013 <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2012arabe.pdf>
<https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2013arabe.pdf>



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (02-08) باستخدام برنامج (Excel 2010).

شرعت الجزائر بدءا منذ سنة 2001 في تطبيق النظرية الكينزية التي تدعو إلى تدخل الدولة لمواجهة حالة الركود الاقتصادي. وبالتالي فإن عجز الميزانية العامة هو عجز مقصود يهدف إلى تحفيز الطلب الكلي الفعال.

ومن خلال الجدول رقم(02-08) ومن الشكل رقم (02-10) نلاحظ أن رصيد الميزانية العامة في الجزائر سجل عجزا متتاليا خلال الفترة 2012-2019؛ كما يمكن ملاحظة أن سنة 2014 تعتبر سنة أزمة للاقتصاد

الجزائري. سجل رصيد الميزانية العامة سنة 2012 عجزا بلغ 758.6 مليار دينار ويرجع ذلك إلى الارتفاع الكبير في النفقات العامة خاصة نفقات التسيير بنسبة 27.2% من إجمالي الناتج الوطني ويعود ذلك إلى السياسة التنموية المنتهجة من طرف الحكومة، بينما انخفض عجز الميزانية العامة سنة 2013 بنسبة 40.17% مقارنة بالسنة الماضية.

وفيما يتعلق بسنة 2014 بلغ عجز الميزانية العامة 3186.1 مليار دينار حيث فاق العجز المسجل سنتي 2012 و2013، وهذا راجع إلى انهيار أسعار البترول في اسواق الطاقة العالمية وفي المقابل تزايد النفقات العامة بوتيرة تفوق الايرادات العامة وذلك نتيجة البرامج الاقتصادية والتنموية المتبعة من طرف الدولة لإخراج الاقتصاد من حالة الركود؛ ليستمر هذا العجز سنتي 2015، 2016 حيث بلغ رصيد الميزانية العامة عجزا قدره 3172.34، 2343.73 مليار دينار على التوالي. أما بالنسبة للفترة من 2017 إلى 2019 نلاحظ الانخفاض في عجز الميزانية العامة مقارنة بالسنوات السابقة وهذا راجع إلى بعض السياسات المعتمدة من طرف الحكومة لمعالجة هذا العجز. لتختتم السنة المالية 2019 بعجز قدره 1953.4 مليار دينار وهو مبلغ كبير وضخم يعرقل مسار التنمية الاقتصادية؛ وقد بلغ عجز الميزانية العامة خلال الثلاثي الأول من سنة 2020 حدود 1343.6 مليار دينار وذلك حسب الاحصائيات الصادرة عن المديرية العامة للتنبؤ والسياسات.

المطلب الثالث: صندوق ضبط الموارد كأداة لتغطية عجز الميزانية العامة

يعتبر قطاع المحروقات المحرك الرئيسي للاقتصاد، حيث تعتبر الجزائر رابع (04) مصدر للغاز عالميا، وتمثل نسبة المحروقات 60% من اجمالي الايرادات الجزائرية. وعليه تم إنشاء صندوق ضبط الموارد من أجل التخفيف من أثر تقلبات أسعار البترول والغاز على الاقتصاد الجزائري، وهو صندوق ينتمي للحسابات الخاصة للخزينة العمومية؛ والذي يطلق عليه في بعض البلدان صناديق التثبيت أو صناديق النفط.

الفرع الأول: التعريف بصندوق ضبط الموارد

يصنف صندوق ضبط الموارد ضمن الحسابات الخاصة للخزينة كإجراء مرن للمحاسبة، تتضمن تسبيقات مالية أو قروضا تمثل نفقات مؤقتة كونها تسدد بعد مرور فترة زمنية.

أنشئ الصندوق سنة 2000 وهي السنة التي سجلت فيها الجزائر فوائض مالية معتبرة نتيجة للارتفاع القياسي لأسعار البترول في الأسواق العالمية. بناءً على القانون رقم 02-2000 المؤرخ في 25 ربيع الاول

الفصل الثاني المقارنة التطبيقية لدور الصكوك الاسلامية في تغطية عجز الميزانية العامة في الجزائر

الموافق لـ 28 يونيو (جوان) 2000 المتضمن قانون المالية لتكميلي لسنة 2000، والذي نص في مادته العاشرة (10) على:

يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103-302 بعنوان "صندوق ضبط الموارد" ويقيد في هذا الحساب:

أولاً. في باب الإيرادات:

1. فوائض القيم الجبائية الناتجة مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية.
2. كل الإيرادات الاخرى المتعلقة بتسيير الصندوق.

ثانياً. في باب النفقات:

1. ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي.
2. تخفيض الدين العمومي.

وتجدر الاشارة أنه قد تم تعديل بعض القواعد المسيرة للصندوق خلال السنوات 2004، 2006 و2017. والشكل التالي يوضح التعديلات القانونية على صندوق ضبط الموارد.

الشكل رقم(02-11): التعديلات القانونية لصندوق ضبط الموارد



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: قوانين المالية سنة 2004، 2006، 2017

الفرع الثاني: دور صندوق ضبط الموارد في تغطية عجز الميزانية العامة 2012-2019

كانت الخزينة العمومية تمويل عجزاتها بالاعتماد على ثلاث مصادر (التمويل البنكي، التمويل غير البنكي والتمويل الخارجي)، إلى غاية صدور قانون المالية 2006 الذي سمح باستخدام صندوق ضبط الموارد كأداة لتمويل عجز الميزانية العامة. ويمكن توضيح الاقتطاعات التي قامت بها الحكومة من أجل تمويل العجز خلال الفترة 2012-2019 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02-09): دور صندوق ضبط الايرادات في تغطية عجز الميزانية العامة (2012-2019)

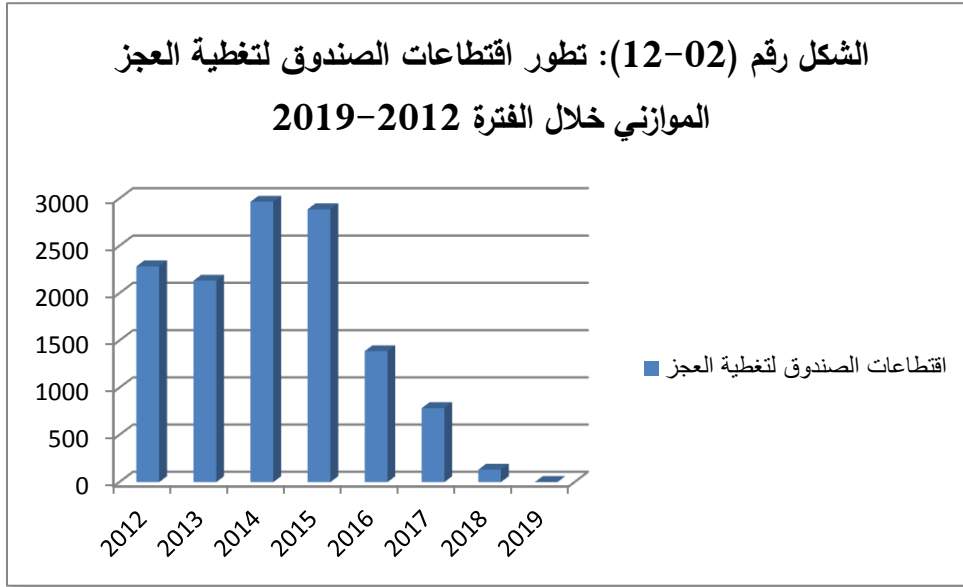
الوحدة: مليار دينار

السنوات	رصيد الميزانية العامة	اقتطاعات الصندوق لتغطية العجز
2012	-758.6	2283.26
2013	-151.2	2132.47
2014	-3186.1	2965.67
2015	-3172.34	2886.5
2016	-2343.73	1387.93
2017	-1590.28	784.459
2018	-2110.13	131.91
2019	-1953.4	0

المصدر: من اعداد الطالبية بالاعتماد على

-Ministère des finances, DGPP, Direction du recueil des informations, rétrospective statistique opérations du trésor, Alger ;disponible sur : <http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-143/Solde-global-du-Tr%C3%A9sor.html>, consulter le 16/02/2020, 20:20.

- تقارير وزارة المالية 2012، 2013.



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (02-09) باستخدام برنامج Excel 2010

من خلال الجدول رقم (02-09) والشكل رقم (02-12) يتضح لنا أن لجوء الدولة إلى صندوق ضبط الموارد في تزايد مستمر كون أن التعديلات التي أدخلت على قانون المالية سنة 2006 وخاصة تعديل 2017 الذي ألغى العتبة المرتبطة بالحد الأدنى لرصيد الصندوق؛ حيث بلغ أكبر اقتطاع للحكومة من صندوق ضبط الموارد سنة 2014 نتيجة انهيار أسعار البترول، فبلغت قيمة الاقتطاع 2965.67 مليار دينار، ثم انخفض تدريجيا ويعود أساسا هذا الانخفاض إلى تراجع رصيد الصندوق إلى أن انعدم سنة 2019.

المطلب الرابع: سياسة التمويل غير التقليدي لتمويل عجز الميزانية العامة

بعد الانخفاض الشديد في الإيرادات العامة بسبب الأزمة البترولية سنة 2014، طرحت الحكومة سنة 2017 سياسة التسيير الكمي أو كما يصطلح عليها في الجزائر سياسة التمويل غير التقليدي. التي اعتبرت كأخر الحلول التي يمكن للبنك المركزي اللجوء إليها لإنقاذ البلاد من أزمة اقتصادية، والتخفيف من الأعباء على صندوق ضبط الموارد والحفاظ على احتياطات الصرف. وجاء هذا الحل كمحاولة لمحاكاة التجربة الأمريكية لسياسة التمويل غير التقليدي، خلال أزمة 2008.

الفرع الأول: الإطار القانوني لسياسة التمويل غير التقليدي

من أجل وضع سياسة التمويل غير التقليدي حيز التطبيق تم إصدار القانون 10/17 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 11/03 والمتعلق بالنقد والقرض.

الفصل الثاني المقاربة التطبيقية لدور الصكوك الاسلامية في تغطية عجز الميزانية العامة في الجزائر

حيث نصت المادة 45 مكرر (القانون 10/17 المتتم للامر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، صفحة 04):
بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة، يقوم بنك الجزائر، ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي ولمدة خمس (5) سنوات، بشراء، مباشرة عن الخزينة، السندات المالية التي تصدرها هذه الاخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص، في:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة.
 - تمويل الدين العمومي الداخلي.
 - تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.
- تتخذ هذه الآلية لمرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، والتي ينبغي أن تفضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير، إلى:
- توازنات خزينة الدولة.
 - توازن ميزان المدفوعات.
- تحدد آلية متابعة تنفيذ هذا الحكم من طرف الخزينة وبنك الجزائر، عن طريق التنظيم.

الفرع الثاني: دور سياسة التمويل غير التقليدي في تمويل عجز الميزانية العامة (2017-2018)

تطبيقا لأحكام المادة 45 مكرر، قام بنك الجزائر بالتعدي على القاعدة التي تنص على أن بنك الجزائر لا يستطيع اقراض الخزينة العمومية إلا في حدود 10% من الإيرادات العادية المثبتة في السنة المالية الماضية وفي آجال لا تتجاوز 240 يوم.

وبذلك قام بنك الجزائر بإصدار كتلة نقدية بدون مقابل خلال سنتي 2017 و 2018 قصد تمويل عجز الميزانية بالدرجة الاولى؛ ويمكننا ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(02-10): دور الاصدار النقدي الجديد في تمويل عجز الميزانية 2018-2019

الوحدة مليار دينار

السنوات	2017	2018
عجز الميزانية	-1590.27	-2110.13
الاصدار النقدي بدون مقابل	2185	5192
الاصدار الموجه لتمويل عجز الميزانية	570	1470

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018 https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/intervention_apn122018.pdf، ص ص: 20-18.

من خلال الجدول رقم (02-10) يتضح لنا قيام بنك الجزائر سنة 2017 بإصدار ما يعادل 2185 مليار دينار بدون مقابل وجهت منها 570 مليار دينار لتغطية العجز، أما بالنسبة لسنة 2018 نلاحظ أن حجم الإصدار تضاعف ليصل إلى 5192 مليار دينار منها 1470 مليار لتمويل عجز الميزانية. متجاوزا بذلك الخطة التي وضعتها الحكومة آن ذاك والمقدرة بـ 11 مليار سنويا. وتجدر الإشارة إلى أن الفوائض من الإصدار توجه إلى تمويل الدين العمومي و تمويل صندوق الوطني للاستثمار.

ففي سنة 2017 وجهت 354 مليار دينار لتمويل الصندوق الوطني للاستثمار، و452 مليار دينار موجهة لإعادة شراء الجزء الأول من سندات الخزينة العمومية في حوزة شركة سوناطراك و545 مليار دينار موجهة لإعادة شراء سندات الخزينة العمومية المتعلقة بديون سونلغاز و264 مليار دينار موجهة لتسديد جزء من القرض السندي.

وكتحليل لدور سياسة التمويل غير التقليدي في تمويل العجز يمكننا القول أن لهذه السياسة آثار إيجابية على المدى القصير فقط وذلك من خلال قدرتها على التخفيف من العجز وتوفير السيولة للاقتصاد إلا أنها أفرزت عن آثار وخيمة على الاقتصاد الجزائري بداية بارتفاع معدلات التضخم والبطالة، انخفاض قيمة العملة الوطنية، انخفاض معدلات النمو، وصولا إلى الأزمة السياسية التي عاشتها الجزائر خلال سنة 2019.

من خلال ما تقدم طرحه يمكننا استنتاج أهم النقاط المسببة لحدوث العجز المستمر للميزانية العامة خلال الفترة 2012-2019 :

1. اتباع الحكومة المبدأ الكينزي الذي يدعو إلى احداث عجز مقصود من أجل اخراج الاقتصاد من حالة الكساد.
2. سياسة التوسع في الانفاق العام دون وجود مبرر لذلك التوسع غير تمويل المشاريع التنموية التي أثبتت في كثير من الأحيان عدم نجاعتها في تحقيق التنمية المنشودة.
3. اعتماد الجزائر على البترول بشكل كبير مما يؤدي إلى وجود حالة تبعية للاقتصاد الوطني لأسعار البترول، فانتعاش الاسعار يؤدي إلى ازدهار الاقتصاد وانخفاضها يؤدي إلى أزمة اقتصادية كما هو الحال سنة 2014.
4. إن الاساليب التي اعتمدها الحكومة من أجل علاج العجز الحاصل في الميزانية زادت من حدة العجز الامر الذي يؤكد غياب الرؤية الاقتصادية والارادة السياسية للخروج من الأزمة.

المبحث الثالث: الصكوك الاسلامية كبديل لتمويل عجز الميزانية العامة للجزائر

إن اعتماد الجزائر على عائدات البترول كمصدر مالي رئيسي بشكل مفرط جعلها رهينة تذبذبات أسعاره في السوق التي أصبحت تتأثر بكل المتغيرات الاقتصادية والسياسية، وفي ظل استمرار انخفاض أسعار البترول التي وصلت في الثلاثي الأول من سنة 2020 إلى حدود 33-35 دولار للبرميل على اختلاف الاسواق؛ أصبح لزاما على الحكومة أن تفكر في الصكوك كبديل تمويلي.

وبعد دراستنا لبعض التجارب الحكومية في إصدار والتعامل بالصكوك الاسلامية قصد استخدامها في توفير تمويل شرعي للخرينة العامة، خصوصا تجرتي ماليزيا والسودان اللتان تعتبران من أنجح التجارب في ميدان التعامل بالصكوك الاسلامية. ارتأينا محاولة إسقاط التجريبتين على الاقتصاد الجزائري وذلك للتعرف على ما ستقدمه الصكوك في حال اعتمادها كأداة تمويلية من قبل الحكومة؛ خصوصا بعدما تطرقنا لآثار الاساليب المعتمدة كحل لمشكلة العجز المالي الذي تعاني منه الجزائر.

المطلب الأول: الهدف من استشراف التعامل بالصكوك الاسلامية في الجزائر

يرى أغلب خبراء المالية العامة الجزائريون أن الصكوك الاسلامية هي الحل الأمثل لمواجهة تراجع مداخيل البلاد بسبب تراجع أسعار البترول، وتعبئة المدخرات للحصول على تمويل يغطي احتياجات الخزينة بطريقة لا تحمل الأجيال القادمة أعباء هذا الأسلوب. وعليه سنقوم من خلال هذا المطلب بقراءة موجزة لقانون 02/20 الذي يعتبر كمبادرة لتطوير الصناعة المالية الاسلامية في الجزائر، والتعرف على الاضافة التي قد تقدمها الصكوك للاقتصاد الوطني في حال اعتمادها كأداة تمويلية.

الفرع الاول: قراءة في القانون المنظم للعمل المصرفي الاسلامي في الجزائر (النظام 02/20)

أصدر بنك الجزائر في أنظمتها لعام 2020 ثاني نظام يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية من طرف البنوك والمؤسسات المالية رقم 02/20 المؤرخ في 15 مارس 2020. الذي تم بموجبه إلغاء أحكام النظام رقم 02/18 - أول نظام صدر ليحدد العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية- ويهدف هذا النظام حسب ما جاء في المادة الأولى (النظام رقم 02/20) إلى تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية والقواعد المطبقة عليها، وشروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية وكذا شروط الترخيص المسبق لها.

الفصل الثاني المقارنة التطبيقية لدور الصكوك الاسلامية في تغطية عجز الميزانية العامة في الجزائر

أما المادة الثانية (النظام رقم 02/20) فتعرف العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية " كل عملية بنكية لا يترتب عليها تحصيل أو تسديد الفوائد".

جاء النظام 02/20 لتدارك بعض النقائص الموجودة في النظام السابق 02/18 حيث أدرج في مادته الثالثة وجوب حيازة البنوك والمؤسسات المالية التي ترغب في تقديم منتجات الصيرفة الاسلامية على نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية. وبموجب هذا النظام فإن العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية هي:

أولاً. المرابحة.

ثانياً. المشاركة

ثالثاً. المضاربة.

رابعاً. الاجارة.

خامساً. السلم.

سادساً. الاستصناع.

سابعاً. حسابات الودائع.

ثامناً. الودائع في حسابات الاستثمار.

وقد أعطى النظام تعريفا مفصلا لكل من المنتجات السابقة، وما يهمننا هنا هو تعريف صيغ التمويل حسب القانون الجزائري:

المادة 5: "المرابحة هي عقد يقوم بموجبه البنك أو المؤسسة المالية ببيع زبون سلعة معلومة، سواء كانت منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية، بتكلفة اقتنائها مع إضافة هامش ربح متفق عليه مسبقا ووفقا لشروط الدفع المتفق عليها بين الطرفين" (النظام رقم 02/20).

المادة 6: "المشاركة هي عقد بين بنك أو مؤسسة مالية وواحد أو عدة أطراف، بهدف المشاركة في رأسمال مؤسسة أو في مشروع أو في عمليات تجارية من أجل تحقيق أرباح" (النظام رقم 02/20).

الفصل الثاني المقاربة التطبيقية لدور الصكوك الاسلامية في تغطية عجز الميزانية العامة في الجزائر

المادة 7: "المضاربة هي عقد يقدم بموجبه بنك او مؤسسة مالية، المسمى "مقرض للأموال"، ورأس المال اللازم للمقاول الذي يقدم عمله في مشروع من اجل تحقيق أرباح" (النظام رقم 02/20).

المادة 8: "الإجارة هي عقد ايجار يضع من خلاله البنك أو المؤسسة المالية المسمى "المؤجر" تحت تصرف الزبون المسمى "المستأجر"، وعلى أساس الايجار، سلعة منقولة أو غير منقولة، يملكها بنك أو المؤسسة المالية، لفترة محددة مقابل تسديد إيجار يتم تحديده في العقد" (النظام رقم 02/20).

المادة 9: "السلم هو عقد يقوم من خلاله البنك أو المؤسسة المالية الذي يقوم بدور المشتري بشراء سلعة، التي تسلم له أجلا من طرف زبونه مقابل الدفع الفوري والنقدي" (النظام رقم 02/20).

المادة 10: "الاستصناع هو عقد يتعهد بمقتضاه البنك أو المؤسسة المالية بتسليم سلعة إلى زبونه صاحب الأمر، أو بشراء لدى مُصنِع سلعة ستصنع وفقا لخصائص محددة ومتفق عليها بين الأطراف، بسعر ثابت ووفقا لكيفيات تسديد متفق عليها مسبقا بين الطرفين" (النظام رقم 02/20).

من أجل تدارك أهم النقائص الموجودة في النظام السابق وهي غياب هيئة شرعية للرقابة، أضاف النظام 02/02 في مواد 13، 14 و 15 أنه من أجل الحصول على ترخيص بنك الجزائر لتسويق منتجات الصيرفة الاسلامية يجب الحصول أولا على شهادة مطابقة لأحكام الشريعة تسلم له من طرف الهيئة الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الاسلامية. إضافة إلى ذلك يتعين على البنك أو المؤسسة المالية إنشاء هيئة للرقابة الشرعية تتكون على الأقل من 3 أعضاء معينون من طرف الجمعية العامة.

وجاء في المادة 17 أنه يقصد بشباك الصيرفة الاسلامية هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الاسلامية على أن يكون مستقلا عن الهياكل الأخرى.

ومن أجل فهم الإضافة التي جاء بها النظام 02/20 لابد من الإشارة لأهم الفروقات بين النظامين.

والجدول التالي يوضح الفرق بين النظام 02/20 والنظام 02/18:

الجدول رقم (02-11): الفرق بين النظام 02/20 والنظام 02/18

النظام 02/20	النظام 02/18	
<p>سمي النظام صراحة "بالنظام الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية". مما يعنى أن السلطات تخلصت من عقدة "الاسلامية" وأصبحت تستعملها دون حرج.</p>	<p>سمي النظام الذي "يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية".</p>	<p>من حيث التسمية</p>
<p>لا يزال التنظيم مثل سابقه يعرف العمليات المصرفية الاسلامية بأنها تلك التي لا يترتب عليها تحصيل أو تسديد فوائد. وقد أشار بعض الخبراء الاقتصاديين "كسليمان ناصر" أن هذا التعريف صحيح ولكنه غير جامع ولا مانع.</p>		<p>من حيث تعريف العمليات المصرفية الاسلامية</p>
<p>يشترط النظام الجديد على البنوك والمؤسسات المالية الراغبة في تقديم منتجات الصيرفة الاسلامية أن تحوز على نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية.</p>	<p>أهمل النظام 02/18 وجوب حيازة البنوك والمؤسسات المالية الراغبة في تقديم خدمات اسلامية لنسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية.</p>	<p>من حيث مراعات النسب الاحترازية</p>
<p>جعل النظام الحالي عمليات الصيرفة الاسلامية ثمانية وهي السابقة مضافا إليها حسابات الودائع التي لا تختلف في تعريفها عن حسابات الودائع في البنوك التقليدية. كما عرف كل منتج منها بالتفصيل.</p>	<p>حصر النظام 02/18 عمليات الصيرفة الاسلامية في سبعة وذكرها (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الاجارة، السلم، الاستصناع، والحسابات في ودائع الاستثمار؛ فاكتفى بتعدادها دون شرحها.</p>	<p>من حيث عمليات الصيرفة الاسلامية</p>
<p>حدد الهيئة المكلفة بالمراقبة وسماها الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الاسلامية.</p>	<p>لم يحدد الهيئة المكلفة بالمراقبة.</p>	<p>من حيث الهيئة المراقبة</p>

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النظام 02/20 و النظام 02/18.

إن النظام 02/20 يعتبر إضافة للمالية الاسلامية في الجزائر لما جاء فيه من تدارك لبعض النقائص الموجودة في النظام السابق 02/18 خاصة وتزامنه مع صدور النظام 03/20 المؤرخ في 15 مارس 2020 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية. حيث جاء في مادته التاسعة أنه لا يمكن تحقيق توظيف العلاوات المتأتية من ودائع شبك الصيرفة الاسلامية إلاّ من خلال شراء سندات أو صكوك مصدرة أو مضمونة من طرف الدولة وتستجيب لمبادئ الشريعة الاسلامية.

وتعتبر هذه المادة الأولى التي تعترف صراحة بالصكوك الاسلامية كأداة لتوظيف الأموال أمام الشبابيك الاسلامية. وعليه يمكننا اعتبار المادة 09 من الأمر 03/20 خطوة تمهيدية لإطلاق صكوك حكومية وذلك بهدف التعرف على القيمة التي قد تضيفها الصكوك الاسلامية للاقتصاد الجزائري.

الفرع الثاني: الإضافة التي تقدمها الصكوك الاسلامية للاقتصاد الجزائري

يمكن للجزائر من خلال تطبيق صناعة الصكوك الاسلامية أن تستفيد من المزايا التي توفرها لها في سبيل دفع عجلة التنمية وذلك لأنها تتمكن من:

أولاً. إدارة السيولة: يمكن لبنك الجزائر استخدام الصكوك الاسلامية في إدارة السيولة وذلك لاعتبارها أحد أدوات السوق المفتوحة. فالصكوك الاسلامية من أدوات السياسة النقدية المتلى القادرة على دفع السلطات النقدية في الجزائر إلى التخلي على سندات الخزينة العمومية التي تطرح بخضم، فهي تمكن من:

1. تخفيض معدلات التضخم لأنها لا تحمل معدلات فائدة ولا تطرح بخضم وإنما تقوم على قاعدة الغنم بالغرم.
2. تعمل على استقرار أسعار الصرف.
3. تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.
4. زيادة معدلات النمو الاقتصادي وإحداث توازن بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي، والتخلي على الاستدانة من الجهاز المصرفي.

ثانياً. تعبئة الموارد المتوسطة وطويلة الاجل: تتميز الصكوك بقدرتها على جذب الموارد اللازمة لتغطية احتياجات الدولة التمويلية وذلك لاستطاعتها تجميع الأموال اللازمة بالمبالغ المطلوبة والمدة المرغوب فيها؛ ففي ماليزيا نجدها أصدرت صكوك مدة استحقاقها من 3 أشهر إلى سنة، وأخرى من 5 سنوات إلى 9 سنوات. وبذلك فهي تطرح نفسها كبديل متاح للدولة ينوب عن مداخل النفط التي تتميز بالتذبذب.

ثالثا. جذب رؤوس الأموال الضخمة: تمكن الصكوك الاسلامية الدولة من اجتذاب رؤوس الأموال بمبالغ كبيرة وذلك راجع لطبيعة الصكوك الحكومية التي تتميز بانخفاض المخاطر نتيجة ضمان الدولة لها، وبذلك يمكن استخدام حصيلة الاكتتاب في الصكوك الصادرة عن بنك الجزائر في تمويل مشاريع البنى التحتية التي تخصص لها مبالغ ضخمة من الخزينة العمومية.

رابعا. تحقيق التنمية الاجتماعية: الصكوك الإسلامية تجسد الاستثمار الاسلامي الذي يقوم على مبدأ ساهم غيرك بالمال والعمل ليكون القضاء على البطالة أمرا مكتملا.

خامسا. توفير استثمار غير ربوي: يرفض المجتمع الجزائري أن يستثمر امواله في أي أداة تحمل فائدة، فهو يرفض فكرة الربا التي تتعارض مع مبادئ شريعته الاسلامية، مما أدى إلى وجود أموال ضخمة تدور في السوق الموازية. في حين يمكن للدولة أن تطرح صكوك شرعية خالية من شبهة الربا تستطيع من خلالها جذب الاموال المعطلة (خارج الدائرة الاقتصادية)، وضخها في الاقتصاد الرسمي.

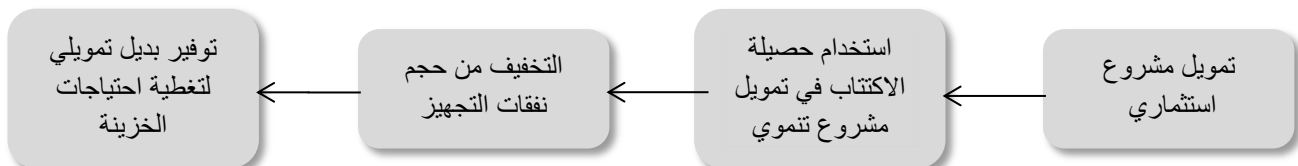
سادسا. تمويل عجز الميزانية: إن اعتماد الجزائر على صندوق ضبط الموارد والاصدار النقدي الجديد كأدوات تمويلية للخزينة تجعل الدولة غير قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك لصلاحية تلك الأدوات في الآجال القصيرة فقط. بينما أثبتت تجربة ماليزيا والسودان أن الصكوك قادرة على أن تكون بديل كفاء لتمويل عجز الميزانية العامة.

المطلب الثاني: تمويل العجز عن طريق الصكوك الاسلامية

إن الصكوك الاسلامية تلبي احتياجات الدولة في تمويل مشاريع البنى التحتية والمشاريع الحيوية بدلا من اللجوء إلى السندات والدين العام. وعند النظر إلى حالة الجزائر فإنه قد أصبح من الضروري على الحكومة أن تعيد النظر في بدائلها التمويلية والأخذ بعين الاعتبار قدرة الصكوك الاسلامية على تلبية مختلف الاحتياجات؛ حيث يمكن استخدام الصكوك كأداة لتغطية العجز من خلال ما يلي:

الفرع الأول: التمويل عن طريق صكوك المضاربة وصكوك المشاركة.

يمكن للجزائر استخدام هذا النوع من الصكوك في تمويل المشاريع التي من طبيعتها أنها ذات ربح أو عائد عوضا عن اصدار سندات الخزينة، كأن تصدر صكوكا تمثل أجزاء متساوية القيمة من أجل تمويل مشروع توليد الكهرباء، ومن ثم استخدام حصيلة الاكتتاب فيها لتغطية نفقات مشاريع تنمية أخرى بدلا من تجميدها وعند اصدار الجزائر لهذه الصكوك ستتمكن من:



الفرع الثاني: التمويل عن طريق صكوك الاجارة

كما أشرنا سابقا إلى أن صكوك الاجارة تمثل حصة مشاعة في ملكية أصول متاحة للاستثمار سواء كانت حقيقية أو منافع أو خدمات أو مزيج من ذلك كله، قابلة للتداول. ويمكن للجزائر الاستفادة من صكوك الاجارة باعتبارها تمويل خارج الميزانية لأن الدولة تحصل على السلعة المعمرة وتستخرج منها ما تحتاجه من منافع كما لو أنها اشترتها، ولكن دون أن تتحمل الميزانية العامة ثمنها، بل تدفع الثمن نفقة عادية دورية هي الأجرة. فبافتراض أن الحكومة تحتاج إلى عقار ليكون مبنى محكمة مثلا أو شركة طيران أو تحتاج إلى تشييد طريق سريع، بإمكانها اللجوء إلى بنك اسلامي أو بنك تقليدي يقدم خدمات اسلامية (النوافذ الاسلامية) لشراء العقارات أو الآلات ثم تأجيرها للحكومة، وتُصدر نتيجة لهذه العملية صكوك اجارة تحمل قيمة متساوية ويكون مجموعها يساوي قيمة العين (عقار أو آلة) بكاملها. وبعد ذلك يقوم البنك ببيع هذه الصكوك في السوق للمستثمرين الأفراد.

إضافة لذلك يمكن للحكومة أن تبيع بعض عقاراتها القائمة بإصدار صكوك ملكية أعيان عقارية وتستأجرها ثانية من حملة الصكوك فتحصل بذلك على ما يؤمن تغطية عجز الميزانية في حين تبقى العقارات تحت تصرفها.

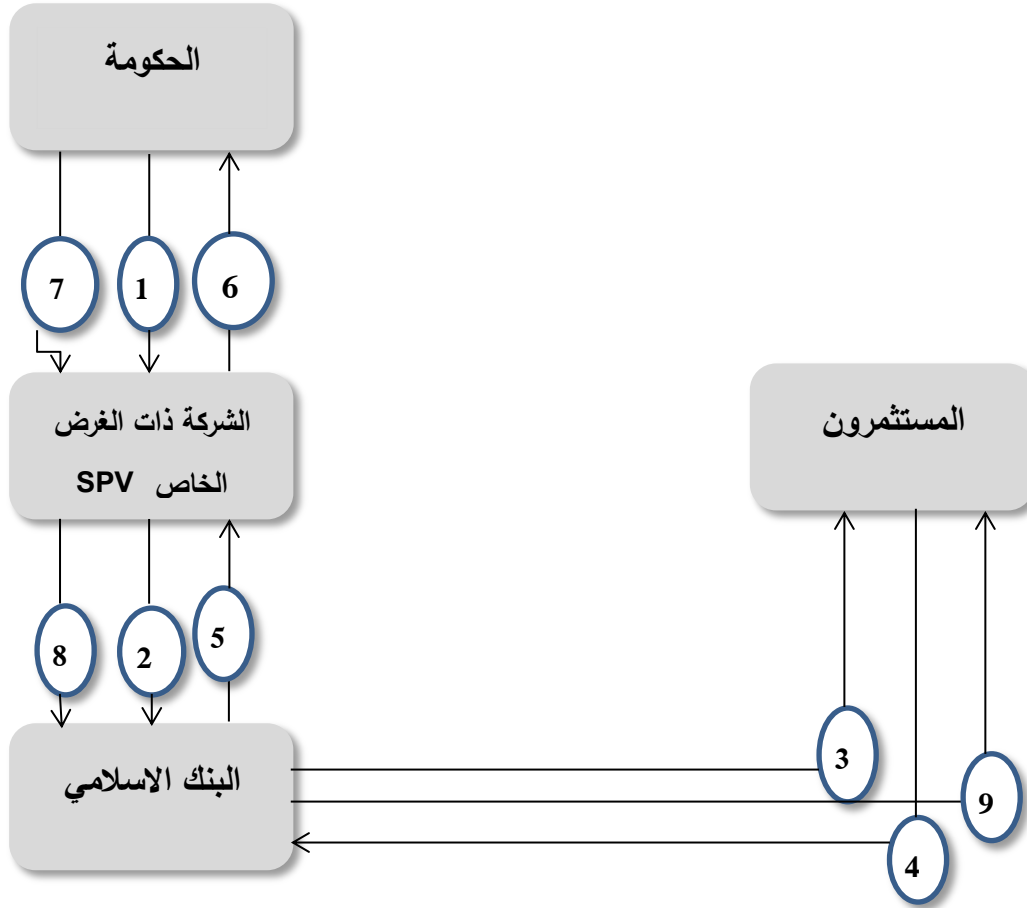
الفرع الثالث: التمويل عن طريق صكوك الاستصناع

بإمكان الحكومة أن تستخدم صكوك الاستصناع لتغطية نفقات التعمير وتوريد السلع والخدمات ووسائل النقل، وذلك عن طريق إبرام عقد استصناع مع بنك اسلامي أو بنك تقليدي يقدم خدمات اسلامية للحصول على مشروع معين، وبدوره يقوم البنك بالتعاقد مع المؤسسة المصنعة التي قد تكون مقاوله في حال كان المشروع متعلقا بالبناء أو مصنع إذا كان المشروع متعلقا بالآلات والمعدات؛ ويكون ربح البنك هو الفرق بين تكلفة الصنع و ثمن البيع.

وعند النظر إلى بعض المشاريع العمرانية الضخمة التي قامت بها الجزائر على غرار بناء السكنات العائلية أو تجهيز الطرقات الذي كلف الخزينة مبالغ مالية ضخمة، يمكننا القول أنه كان من الأفضل على الحكومة اصدار صكوك استصناع تغطي تكلفة تلك المشاريع، وتقسيم كلفة المشروع على أقساط تسدها الحكومة إلى غاية استيفاء المبلغ، وبهذا تكون الحكومة قد استطاعت ضمان استمرار مشاريعها خاصة تلك المتعلقة بالبنى التحتية وفي نفس الوقت لم تكلف الخزينة أعباء كبيرة كون المبالغ عبارة عن أقساط دورية.

ويمكننا توضيح آلية اصدار الصكوك الحكومية على اختلاف أنواعها، فهي تخضع لنفس الهيكلة الاساسية مع بعض الاختلافات البسيطة (حسب الصيغة) من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(02-13): هيكل الصكوك الحكومية للجزائر



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة

شرح الارقام الموجودة في الشكل:

1. تطلب الحكومة من الشركة ذات النوع الخاص الغرض الخاص SPV اصدار صكوك حسب الصيغة المطلوبة لتمويل مشروع معين.
2. تقسم الشركة ذات الغرض الخاص SPV رأس مال المشروع الموجود فعلا أو رأس مال المشروع المرجو انشاءه وتقوم بإصدار صكوك متساوية القيمة وتسلم الصكوك للبنك من أجل طرحها للاكتتاب.
3. يقوم البنك بطرح الصكوك للاكتتاب العام.
4. تحصيل قيمة الصكوك من المكتتبين.

5. يقوم البنك بدفع قيمة الصكوك للشركة ذات الغرض الخاص.

6. تسديد مبلغ الصكوك للحكومة لمباشرة المشروع.

7. دفع أقساط دورية يكون مبلغها الاجمالي اكبر من رأس مال المشروع (هنا يحقق البنك ربح).

8. تحويل الأقساط للبنك الذي طرح الصكوك للاكتتاب، ودور SPV هو وكيل عن الحكومة.

9. تحويل الأرباح إن وجدت إلى المستثمرين شهريا أو سنويا حسب الاتفاق.

وتجدر الإشارة أنه في حال الصكوك القائمة على الملكية يمكن للمستثمرين تداولها بيعا وشراء في السوق - ما لم ترد الحكومة خلاف ذلك - بينما لا يستطيع حملة الصكوك القائمة على المديونات (غير القابلة للتداول) تداولها حتى وصول تاريخ استحقاقها.

هذا وتعتبر الصكوك الاسلامية القائمة على الملكية (صكوك المشاركة وصكوك المضاربة) الحل المالي الانسب لتمويل عجز الميزانية وذلك راجع إلى (عمري و حلاسي، 2017):

أولاً. الصكوك القائمة على الملكية هي صكوك قابلة للتداول وبالتالي فإن أسعارها تتحدد وفق قوى العرض والطلب في السوق.

ثانياً. لا تحمل الأجيال القادمة أعباء المنافع التي يحصل عليها الجيل الحالي.

ثالثاً. يعزز طرح هذا النوع من الصكوك مبادئ الممارسة الديمقراطية بين الحكومة والشعب فيما يتعلق بالمشروعات الحكومية.

رابعاً. يُبقي هذا النوع من الصكوك على انفراد الحكومة بالقرار الاداري مع احداث نوع من الخصوصية في الملكية.

إن ما سبق ذكره حول اعتبار الصكوك القائمة على الملكية الحل الأنسب لتمويل العجز المالي في الجزائر، لا يقلل من أهمية النوع الآخر من الصكوك وهي الصكوك القائمة على المديونية (صكوك المرابحة وصكوك الاستصناع)؛ إلا أن الأجدر والأولى بالإصدار في حالة الجزائر هي الصكوك القائمة على الملكية.

المطلب الثالث: عراقيل ومتطلبات صناعة الصكوك الاسلامية في الجزائر

من أجل تطبيق تجربة الصكوك الاسلامية في الجزائر والسير على خطى الدول الرائدة في المجال لابد من توفير بعض المتطلبات الضرورية لإنجاح العملية، والعمل على التخلص من العراقيل التي تعيق وتأخر من تطبيق صناعة الصكوك الاسلامية. وفيما يلي سنوضح أهم العراقيل التي تواجه الجزائر سواء على المستوى التشريعي والمؤسساتي، والمتطلبات اللازم توفيرها.

الفرع الأول: عراقيل صناعة الصكوك الاسلامية في الجزائر

بعد تزايد الاهتمام بالصكوك أصبحت الدول العربية والاسلامية وحتى الغربية منها في سباق دائم لإعداد أطر تشريعية وقانونية بهدف اعطاء الصفة الرسمية للصكوك المصدرة. وبعد إشارتنا للدول التي تسعى لتطبيق صناعة الصكوك نجد أنها بدأت أولاً بإدخال تعديلات على قوانينها سواء ما تعلق بقوانين الضرائب أو القوانين المنظمة للعمل البنكي؛ وفي الجزائر نجد أن القوانين المعمول بها حالياً لا تتماشى وطبيعة الصكوك الاسلامية وفيما يلي أهم العراقيل التي تعيق صناعة الصكوك الاسلامية في الجزائر:

أولاً. قانون النقد والقرض: هو القانون المنظم للعمل المصرفي في الجزائر، وما يعاب عليه في هذا الاطار أنه أهمل كليا خصوصية البنوك الاسلامية فلا يوجد تمييز بينها وبين نظيرتها التقليدية. بالإضافة إلى غياب تام لعقود التمويل الاسلامي والتي تصدر الصكوك على أساسها. فبالرجوع إلى قانون 10/90 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض الملغى بموجب الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 والامر 01/10 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم للأمر 11/03، لا نجد فيها ما ينص على التمويل الاسلامي عامة ولا الصكوك خاصة.

ثانياً. بورصة الجزائر: رفضت لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة COSOB في تقريرها السنوي لسنة 2010 إدراج الصكوك الاسلامية تحت مسمى السندات الاسلامية ضمن القيم المنقولة المتداولة في السوق المالي الجزائري، فورد في تقريرها ما يلي:

على المستوى الوطني لا يوجد لهذه الصكوك أي سند قانوني وهي لا تمثل قيمة منقولة كما هو منصوص عليه في القانون التجاري، بل تستند إلى مرجعية مفهوم الملكية المقيدة (دون حق استعمال) وبالتالي فهي غير مطابقة للمفهوم المحدد بموجب القانون المدني.

وزيادة على ذلك فإن تركيب الصكوك يمر عبر عربة ذات أهداف خاصة لا يكفلها التشريع الجزائري الحالي لأن ذلك يعتبر شريكا متعاقدًا للمدين الضامن لمطابقة الشريعة وائتماني قيم لحساب المستثمرين. (تقرير لجنة عمليات البورصة ومراقبتها السنوي، 2010، صفحة 25)

ثالثا. القانون التجاري: "لا يتيح القانون التجاري اصدار صكوك الاستثمار بصفتها تمثل حقوق ملكية متساوية القيمة دون أن يكون لحاملها صفة المساهم" (الأمير عبد القادر و البشير، 2017، صفحة 81).

رابعا. قانون الضرائب: عند النظر إلى قانون الضرائب في الجزائر نجد أنه لا يؤخذ بعين الاعتبار طبيعة الصكوك الاسلامية، فالصكوك القائمة على البيوع كالبيع الآجل والسلم والاستصناع تخضع لنفس المعاملة الضريبية المطبقة على نظيرتها التقليدية، أي إذا طبقا عليها نفس الأحكام الضريبية الخاصة بعقود البيع سيؤدي ذلك إلى معاملة مجحفة بحق هذه الأدوات والتأثير على تنافسيتها.

خامسا. غياب الهيئات المنظمة لسوق الصكوك: ما يعاب على النظام المصرفي الجزائري أنه لا يميز في قوانينه بين البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية الأمر الذي أدى إلى عزوف جل البنوك الاسلامية في العالم من فتح فروع لها بالجزائر ما عدى بنكين اثنتين، إضافة إلى غياب تام لبنوك اسلامية وطنية تضمن اصدار الصكوك، ما أدى إلى اقتصار عملياتها على بعض صيغ التمويل كالمراحة فقط؛ وما يعيق أيضا صناعة الصكوك في الجزائر هو غياب شركات ذات الغرض الخاص التي تمثل حملة الصكوك وتضمن حقوقهم حيث يؤكد الخبراء المصرفيون انه من أكبر التحديات التي تواجهها صناعة الصكوك الاسلامية هو غياب الهيئات التنظيمية المستقلة التي تضمن هذه الصكوك من الناحية المالية والشرعية.

سادسا. نقص الكوادر البشرية في مجال الصيرفة الاسلامية: من الملاحظ في الجزائر أن الموظفين بالبنوك الاسلامية يطلقون على صيغ التمويل تسمية القرض، وهذا راجع أساسا إلى غياب التأهيل والتدريب لهؤلاء العمال من أجل التعريف بخصوصيات المالية الاسلامية عامة والصكوك خاصة، إضافة إلى تركيز مناهج التعليم العالي على النظام المصرفي التقليدي مع إشارة لبعض المفاهيم المتعلقة بالبنوك الاسلامية. الأمر الذي يؤدي إلى نقص المعرفة العلمية بالصيرفة الاسلامية وضعف الخبرة الميدانية في المجال.

سابعا. ضعف تسويق المنتجات المالية الاسلامية: إن ضعف الإعلام والإشهار بمنتجات المالية الاسلامية وقلة الوعي العام حول تفاصيلها وطبيعتها الاسلامية يحول دون طلبها من العملاء.

الفرع الثاني: متطلبات صناعة الصكوك الاسلامية في الجزائر

من أجل تطبيق تجربة التعامل بالصكوك الاسلامية في الجزائر لا بد من تصحيح بعض النفاصل التي يعاني منها القطاع سواء ما تعلق بالجانب القانوني أو المؤسساتي أو البشري، لذلك يجب اتباع الخطوات التالية (الأمير عبد القادر و البشير، 2017):

أولاً. تبني الدولة ممثلة في البنك المركزي ووزارة المالية لفكرة تطبيق الصكوك الاسلامية.

ثانياً. إصدار قانون خاص بإصدار الصكوك الاسلامية في الجزائر.

ثالثاً. تطوير البيئة التشريعية والقانونية من خلال ادخال تعديلات على قانون النقد والقرض، القانون التجاري، قانون الضرائب وقانون الصرف حتى تتماشى مع مشروع تطبيق تجربة الصكوك في الجزائر.

رابعاً. تأسيس هيئة شرعية مهمتها التأكد من مدى احترام الضوابط الشرعية عند اصدار الصكوك والتعامل بها.

خامساً. تأسيس الشركة ذات الغرض الخاص التي تتكفل بإصدار الصكوك وحماية حقوق المستثمرين فهي الوكيل المالي عن الحكومة.

سادساً. تكوين الكوادر البشرية في المالية الاسلامية وإعادة تأهيل الموظفين في القطاع البنكي مع ما يتماشى وخصوصية البنوك الاسلامية قبل توظيفهم فيها.

سابعاً. نشر الوعي الثقافي والمعرفي حول الصكوك كأداة تمويلية شرعية لدى الجمهور خاصة فئة المستثمرين التعريف بأهميتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، من خلال الندوات والمؤتمرات ووسائل الاعلام المختلفة.

ثامناً. العمل على محاكات تجارب الدول الرائدة صناعة الصكوك الاسلامية ومحاولة الاستفادة من المزايا المحققة وتجنب عيوب كل تجربة.

وفي اعتقادنا أن مستقبل تطبيق الصكوك الاسلامية في الجزائر مرهون بتدارك النفاصل المذكورة خاصة ما تعلق بإصدار قانون خاص يعرف الصكوك الاسلامية ويحدد طرق تداولها، وكذا إدخال تعديلات على قانون النقد والقرض، القانون التجاري وقانون الضرائب كونها تحتاج بيئة تشريعية ملائمة لطبيعتها الاسلامية؛ وذلك للتمكن من استخدامها في الحصول على التمويل اللازم في كل الأوقات وليس في الأزمات فقط.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال هذا الفصل تم عرض تجارب الدول الناجحة والرائدة في استخدام الصكوك الاسلامية لتمويل عجز الميزانية العامة مع الاشارة للدول التي تسعى لانتهاجها كأداة تمويلية سيادية. وذلك لمحاولة استشراف دور الصكوك الاسلامية في تمويل عجز الميزانية في الجزائر. وقد توصلنا للنتائج التالية:

- تشير الاحصائيات إلى أن ماليزيا نجحت في استخدام الصكوك لتمويل عجز ميزانيتها العامة حيث تمثل الصكوك نسبة 53% من إجمالي مصادر التمويل وتحتل المرتبة الأولى عالميا من حيث نسبة الصكوك المصدرة بنسبة 51%، إضافة إلى السودان التي تعتبر من الدول الرائدة في استخدام الصكوك لتمويل العجز المالي ومختلف المشاريع من خلال استخدامها لصكوك صرح وشهامة.
- نتيجة لنجاح هذه التجربة في الدول التي طبقتها واعتراف الحكومات بنجاحاتها في سد جزء من عجز الميزانية العامة بدأت بعض الدول كأستراليا، فرنسا ومصر في إدخال تغييرات على قوانينها وهيكلها التنظيمية من أجل مراعات خصوصية الصكوك؛ في حين تعتبر بريطانيا أول دولة غير إسلامية تصدر صكوكا سيادية حيث بلغ عدد الصكوك المتداولة سنة 2016 في بورصة لندن 57 صك.
- عرفت النفقات العامة في الجزائر تذبذب كبير خلال الفترة 2012-2019 يعود ذلك إلى سببين رئيسيين هما البرامج التنموية المسطرة التي أدت إلى ارتفاع في النفقات العامة وسياسة ترشيد الانفاق العام التي دفعت بالنفقات العامة إلى الانخفاض، أما سبب تدهور الإيرادات العامة خلال نفس الفترة يرجع أساسا إلى تدهور أسعار البترول وضعف النظام الضريبي وعدم قدرته على تحصيل مستحقات الدولة من الجباية العادية.
- تم بموجب إصدار النظام 02/20 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية المؤرخ في 15 مارس 2020 إلغاء أحكام النظام 02/18 وذلك لتدارك أهم النقائص الموجودة فيه خاصة ما تعلق بإعطاء تعريف لصيغ التمويل الاسلامي وتحديد الهيئة المكلفة بالمراقبة.
- بين النظام 03/20 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية أنه لا يمكن تحقيق توظيف العلاوات المتأتية من ودائع شبك الصيرفة الاسلامية إلا من خلال صكوك مصدرة أو مضمونة من طرف الدولة وتستجيب لمبادئ الشريعة الاسلامية.

- إن القوانين المعمول بها في الجزائر لا تتماشى وطبيعة الصكوك الاسلامية، حيث يعتبر إهمال قانون النقد والقرض 11/03 خصوصية البنوك الاسلامية إضافة إلى الغياب التام لعقود التمويل الاسلامي التي تصدر الصكوك الاسلامية على أساسها من أهم المعوقات التي تحول دون تطبيق الصكوك الاسلامية في الجزائر.
- يمكن للجزائر أن تحقق مزايا هامة من خلال توظيفها للصكوك الاسلامية كأداة تمويل سيادية خاصة ما تعلق بتغطية عجز الميزانية العامة وذلك لقدرتها على توفير تمويل غير تضخمي يستجيب لكل طلبات التمويل قصيرة الأجل، متوسطة وطويلة الأجل ما يجعلها قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة.
- يبقى خوض تجربة الصكوك الاسلامية في الجزائر مرهونا بتحقيق متطلبات تطبيقها خصوصا ما تعلق بتعديل البيئة التشريعية والقانونية وجعلها تستجيب لخصوصية الصكوك الاسلامية.

الفنائة العلمائة

حظيت قضية عجز الميزانية العامة باهتمام واسع من قبل الاقتصاديين والخبراء الماليين والحكومات نظرا للمشاكل التي تسببها للاقتصاد الوطني من عرقلة لمسار التنمية الاقتصادية إلى التأثير على الحياة الاجتماعية والحالة المعيشية للمواطنين هذا على المستوى الداخلي، أما خارجيا فهي مؤشر على عدم قدرة الدولة على العودة إلى التوازنات المالية مما يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية. فتظهر مشاكل العجز المالي جليا في الدول النامية وذلك لعدم قدرة اقتصاداتها الوطنية على توفير متطلبات نجاح الاساليب التقليدية المستخدمة لعلاج العجز. الأمر الذي دفع بخبراء المالية الاسلامية إلى طرح الصكوك الاسلامية كأداة تمويلية صالحة لكل زمان ومكان قادرة على التخفيف وعلاج عجز الميزانية العامة؛ متطلبات نجاحها الاساسية هي تطبيق مبادئ الشريعة الاسلامية. فقد اثبتت الصكوك نجاحها العملي من خلال قدرتها على إحداث فرق في ميزانيات الدول التي طبقتها كماليزيا والسودان، وحتى الدول غير الاسلامية كبريطانيا.

ومن خلال دراستنا لوضعية ميزانية العامة للجزائر وجدنا أن حالها لا يختلف عن حال بقية ميزانيات دول العالم، فالخزينة العامة تعاني من عجز مزمن نتيجة لعدم قدرتها على تحقيق التوازن بين النفقات العامة والايادات العامة وسبب ذلك هو الاقتصاد الريعي الذي يقوم عليه الاقتصاد الوطني. ورغم تطبيق الجزائر للأساليب التقليدية كالإصدار النقدي الجديد، محاولة ترشيد الانفاق العام واستهلاك رصيد صندوق ضبط الموارد إلا أنها فشلت في العودة إلى التوازن في الميزانية أو حتى الاقتراب من حالة التوازن، وهذا دليل على ضعف تلك الأدوات بالأساس. واستنادا إلى تجربة الجزائر مع حالة العجز المالي وعدم قدرتها على الخروج منه باستخدام تلك الأساليب -التقليدية- فإن التوجه إلى استخدام الصكوك الاسلامية كأداة سيادية لعلاج العجز أصبح ضرورة حتمية كونها أداة تستحق التجربة خاصة بعد عرضنا للإضافة التي يمكن أن تقدمها للاقتصاد الجزائري وذلك في الجانب التطبيقي للدراسة.

اختبار صحة فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: إن قيام الصكوك الاسلامية على مبادئ الشريعة الاسلامية هو ما يميزها عن غيرها من الأوراق الاستثمارية التقليدية.

بعد الدراسة والتعمق في الموضوع فإننا نقبل الفرضية الأولى، حيث وجدنا أن الصكوك الاسلامية هي عبارة عن أوراق مالية تصدر وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية وتلتزم بالضوابط الشرعية في مجال التمويل وهو أهم ما يميزها عن غيرها من الأوراق الاستثمارية التقليدية؛ إضافة إلى ذلك فهي تختلف عن السندات من حيث

تحمل حامل الصك للأرباح والخسائر بينما لا يتحمل حامل السند ذلك، هذا وتختلف عن الأسهم من حيث اعتبار حامل الصك ممولا للجهة المصدرة وليس شريكا فيها كما هو الحال بالنسبة لحامل السهم.

الفرضية الثانية: يعد التوسع في الإنفاق الحكومي السبب الرئيسي لوقوع الجزائر في مشكلة عجز الميزانية العامة.

بعد عرضنا لوضع الميزانية العامة للجزائر فإنه يمكننا القول بأن الفرضية الثانية مقبولة، حيث يشكل التوسع الكبير غير المبرر في النفقات العامة وعدم قدرة الإيرادات العامة على تمويلها خصوصا مع الانخفاض الحاصل في الإيرادات العامة السبب الرئيسي لحدوث عجز في الميزانية العامة في الجزائر.

الفرضية الثالثة: تعد البيئة القانونية والتشريعية والمنظومة المصرفية في الجزائر من أهم التحديات التي تحول دون تطبيق الصكوك الإسلامية.

ما يعيق تطبيق تجربة الصكوك الإسلامية في الجزائر هو غياب البيئة التشريعية والمنظومة المصرفية التي لم تحدد بعد الإطار القانوني لمباشرة استخدام الصكوك كأداة تمويلية سيادية تستخدم لتمويل جزء من العجز الحاصل في الميزانية العامة، وبذلك فإن الفرضية الثالثة مقبولة.

نتائج الدراسة:

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج نعرضها فيما يلي:

- أثبتت الصناعة المالية الإسلامية قدرتها على مواكبة التطورات الحاصلة على المستوى العالمي وتلبية المتطلبات التمويلية من خلال إصدارها للصكوك الإسلامية كأداة استثمارية وتمويلية تستجيب لضوابط الشريعة الإسلامية، فتنوع المعايير التي تصدر على أساسها الصكوك مكنتها من الاستجابة لكل طلبات التمويل قصيرة الأجل أو الطويلة منها بذلك يمكن للدولة إصدار صكوك حسب احتياجات الخزينة العامة.
- إن ضعف التنسيق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة واستخدام الميزانية العامة كأداة لعرض الأهداف السياسية التي لا تتماشى في الغالب والواقع الاقتصادي هو أحد أهم الأسباب التي تقود إلى حالة العجز إضافة إلى الضعف الهيكلي للاقتصاد الوطني للدول النامية وتأثره بالصدمات الخارجية.
- استطاعت ماليزيا الاستفادة من الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الميزانية حيث تمثل الصكوك في ماليزيا نسبة 53% من إجمالي مصادر التمويل والاولى عالميا في إصدار الصكوك بنسبة 51%.

- وبالرغم من نجاح التجربة الماليزية إلا أنها لا تزال تتعرض لبعض الانتقادات والنقائص التي تعوق تطوير صناعة الصكوك أهمها ما تعلق باختلاف الفتاوى حول مدى مطابقتها للمبادئ الشرعية
- كان للصكوك الحكومية السودانية دور مهم في تمويل عجز الميزانية العامة خاصة ما تعلق بالدور الذي قامت به صكوك شهامة في توفير تمويل يقدر بـ 26112 مليون جنيه سنة 2015، إضافة إلى تمويل العجز المالي فإن السودان تستخدم الصكوك الاسلامية لتمويل المشاريع المتعلقة بالبنى التحتية.
- لم يقتصر استخدام الصكوك على الدول الاسلامية فقط بل امتد إلى بريطانيا رائدة العالم الغربي في إصدار صكوك سيادية بقيمة 200 مليون جنيه سنة 2016.
- سجلت الميزانية العامة في الجزائر عجزا مستمرا خلال الفترة 2012- 2019 وذلك بسبب التوسع في الانفاق الحكومي، والاعتماد على البترول كأحد أهم موارد الدولة ما جعلها رهينة لتذبذبات أسعاره في الأسواق العالمية.
- ساهم لجوء الحكومة إلى سياسة التمويل غير التقليدي بهدف تدارك العجز الحاصل في نشوء آثار سلبية على الاقتصاد الوطني أهمها ارتفاع معدلات التضخم. الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في مدى جدوى استخدام الأدوات التقليدية كحل.
- من أجل تطوير القوانين المنظمة للعمل المصرفي الاسلامي في الجزائر تم تدارك النقائص الموجودة في النظام 02/18 من خلال إلغائه بموجب النظام 02/20 الذي أعطى تعريف لصيغ التمويل الاسلامية وحدد الهيئة المكلفة بالرقابة، وأكد على وجوب حيافة البنوك والمؤسسات المالية على نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية.
- يعتبر النظام 03/20 الذي يعترف صراحة بالصكوك الاسلامية كأداة لتوظيف الاموال، مبادرة لتطوير الصناعة المالية من شأنه أن يقلل من العراقيل التي تعيق تطبيق تجربة الصكوك الاسلامية في الجزائر.
- إن تطبيق الصكوك الاسلامية في الجزائر سوف يسمح بتدارك تراجع مداخيل البلاد بسبب تراجع أسعار البترول وتعبئة المدخرات للحصول على تمويل يغطي احتياجات الخزينة العامة خاصة ما تعلق بإصدار صكوك قائمة على الملكية.
- إن إصدار الجزائر لصكوك المضاربة وصكوك المشاركة سوف يمكنها من تغطية نفقات المشاريع التنموية عوضا عن إصدار سندات الخزينة.
- يمكن للجزائر الاستفادة من صكوك الاجارة باعتبارها تمويل خارج الميزانية في الحصول على سلع معمرة مقابل دفع الثمن كأجرة وبالتالي فإن الميزانية العامة لن تتحمل ثمنها دفعة واحدة.

- بإمكان الجزائر الاستفادة من صكوك الاستصناع لتغطية نفقات التعمير وتوريد السلع والخدمات ووسائل النقل وذلك من خلال تقسيم كلفة المشروع على أقساط دورية وهو ما يجنب الخزينة أعباء كبيرة.
- نظرا للعوائق القانونية والتنظيمية لم تتمكن الجزائر إلى اليوم من الاعتماد على الصكوك الإسلامية في تغطية عجز الميزانية العامة.

مقترحات الدراسة:

بناء على النتائج المتحصل عليها يمكن صياغة المقترحات التالية:

- إصدار قانون خاص بالصكوك الإسلامية: إن أول خطوة نحو تطبيق الصكوك الإسلامية لتمويل عجز الميزانية هو إصدار قانون واضح يعرفها وينظم التعامل بها.
- العمل على استغلال الموارد المتجددة: تحظى الجزائر بكم هائل من الموارد المتجددة في مختلف المجالات فنقدر الأراضي الصالحة للزراعة بـ 42.4 مليون هكتار، الطاقة الشمسية، الثروة الحيوانية والثروة المائية، طاقات تدفع بالبلاد للتخلي عن البترول الذي أصاب الاقتصاد الوطني بالكسل في العقود الأخيرة. حيث يمكن تمويل هذه المجالات بإصدار صكوك متنوعة كصكوك زراعية هدفها توفير التمويل اللازم لزراعة الأراضي، صكوك تمول قطاع الطاقة شبيهة بصكوك نور وشامة المصدرة في السودان يكون الهدف منها توفير الأموال اللازمة للدولة.
- إعادة النظر في القوانين المنظمة لعمل البنوك الإسلامية: بالرغم من وجود بنوك إسلامية تنشط في السوق البنكي في الجزائر إلا أنها لا تزال تخضع لنفس القوانين المنظمة لعمل البنوك التقليدية (قانون النقد والقرض 11/03) ما يجعل البنوك الإسلامية المعتمدة في الجزائر تقدم خدمات إسلامية لا يتحدث عنها قانون النقد والقرض. وبالتالي يمكن القول، أنها تعمل خارج القانون بإرادة الحكومة الأمر الذي يحد من ممارستها لنشاطها الفعلي وهو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يستوجب تعديل القوانين لتراعي خصوصية نشاطها.
- تطوير عمل البنوك الإسلامية وتنشيط السوق المالي: يمكن تطوير عمل البنوك الإسلامية من خلال تخصيص قسم للهندسة المالية الإسلامية مهمتها البحث وتطوير المنتجات المالية الإسلامية بما يتماشى ومتطلبات الاقتصاد الوطني. أما فيما يخص تنشيط السوق المالي باعتباره مكملا لنشاط البنوك، فإنه ولتنفيع بورصة الجزائر لابد من إصدار مختلف اللوائح التي تسمح بإصدار وتداول الصكوك الإسلامية لتفادي كل العراقيل التي تمنع العامل بها.

- إعداد برنامج يوضح كيفية ادماج الصكوك الاسلامية لتمويل عجز الميزانية: يمكن للجزائر أن تستفيد من خبرة الدول الرائدة في مجال الصكوك الاسلامية لإعداد برنامج يوضح آليات اصدار الصكوك من حيث حجم الاصدارات والقطاعات التي يجب تمويلها من خلال الصكوك الاسلامية...إلخ.
- نشر ثقافة توظيف الأموال عبر الصكوك الاسلامية: إن عزوف المواطن الجزائري على توظيف أمواله لدى البنوك يعود إلى أسعار الفائدة الدائنة، ومن أجل إعادة تجميع الأموال التي تدور خارج القطاع المصرفي لابد من توعية المواطنين بالصكوك الاسلامية كأداة لتوظيف الأموال تقوم على مبدأ الغنم بالغرم.

آفاق الدراسة:

- مساهمة الصكوك الاسلامية في تمويل قطاع الزراعة بالجزائر.
- دور الصكوك الاسلامية في جذب العملة الصعبة بالجزائر.
- دور صكوك الاستصناع في تحقيق دعم للصناعات الحقيقية (الثقيلة) بالجزائر.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

I. المعاجم:

1. أحمد بن فارس بن زكريا أبي الحسين، معجم مقاييس اللغة، المجلد الثالث، باب الصاد، مادة صك، مصر، دار الفكر، 1979.

II. القوانين والتشريعات:

1. قرار مجمع الفقه الاسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الاسلامي، قرار رقم 178 (4/19)، بشأن الصكوك الاسلامية وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها، 30 أبريل 2009. <http://www.iifa-aifi.org/2300.html>

2. القانون رقم 17/84 مؤرخ في 8 شوال 1404 الموافق لـ 7 يوليو 1984 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 28، صدر في 11 شوال 1404، الموافق لـ 10 يوليو 1984.

3. قانون 21/90 المؤرخ في 24 محرم 1411 الموافق لـ 15 غشت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 35، صدر في 24 محرم 1411، الموافق لـ 15 غشت 2020.

4. القانون رقم 02-2000 مؤرخ في 24 ربيع الاول 1421 الموافق لـ 27 يونيو 2000 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 37، صدر في 11 ربيع الأول 1421، الموافق لـ 14 جوان 2000.

5. قانون 10/17 المؤرخ في 20 محرم 1439 الموافق لـ 11 أكتوبر 2017 المتمم للامر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 57، صدر في 21 محرم 1439، الموافق لـ 22 أكتوبر 2017.

6. النظام 02/18 المؤرخ في 26 صفر 1440 الموافق لـ 4 نوفمبر 2018 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 73، صدر في الأول ربيع الثاني 1440، الموافق لـ 9 ديسمبر 2018.

7. النظام 02/20 مؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 16، صدر في 29 رجب 1441، الموافق لـ 24 مارس 2020.

8. النظام 03/20 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 16، صدر في 29 رجب 1441، الموافق لـ 24 مارس 2020.

9. قانون المالية لسنة 2004.

10. قانون المالية لسنة 2006.

11. قانون المالية لسنة 2017.

III. الكتب

1. أحمد شعبان محمد علي، الصكوك ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية مفهومها، أنواعها، آليات التعامل بها، الرقابة عليها، المخاطر وعلاجها، دورها التنموي، سبل تحقيقها، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2014.

2. أحمد شعبان محمد، الصكوك والبنوك الاسلامية أدوات لتحقيق التنمية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2013.

3. أحمد عبد السميع علام، المالية العامة المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق، مكتبة الوفاء القانونية الاسكندرية، 2012.

4. براضية حكيم، هني جعفر، دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، دار اليازوري، عمان، 2016.
5. بعلي محمد الصغير، أبو العلاء يسري، المالية العامة، دار العلوم، الجزائر، 2003.
6. بن ضيف محمد عدنان، العلاقات التكاملية بين المؤسسات المالية الإسلامية وآثارها التنموية، دار النفائس، عمان، 2017.
7. توفيق فتاح أبو بكر، استثمار الصكوك الإسلامية وهيمنتها على الأوراق المالية العالمية المعاصرة (دراسة موضوعية في واقع المالية العالمية)، دار النفائس، عمان، 2015.
8. حمدي عبد الحميد عبد القادر، الوساطة المالية في المصارف الإسلامية دراسة فقهية تطبيقية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2016.
9. خبايا عبد الله، الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، الجزائر، 2015.
10. دردوري لحسن، لقيطي الاخضر، أساسيات المالية العامة، دار حميثرا، القاهرة، 2019.
11. الدماغ زياد جلال، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، دار الثقافة، عمان، 2012.
12. رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، سينا للنشر، القاهرة، 1992.
13. رمزي زكي، انفجار العجز علاج عجز الميزانية العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشى والمنهج التنموي، دار المدى، دمشق، 2000.
14. سمحان حسن محمد، موسى عمر، أبو صقيري وعبد الحميد، إدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية، المنظمة العربية للتنمية الادارية بحوث ودراسات، القاهرة، 2012.
15. شقيري نوري موسى، إدارة المشتقات المالية، دار المسيرة، عمان، 2015.
16. عادل عمر، دور الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي وفي ظل الاقتصاد الحر، دار الحروف للنشر الالكتروني، 2016.

https://books.google.dz/books?id=YoRZDwAAQBAJ&printsec=frontcover&hl=fr&source=gbs_ge_sum.mary_r&cad=0#v=onepage&q&f=false

17. العامري سعود جايد، الحلو عقيل حميد، مدخل معاصر في علم المالية العامة، الطبعة الثانية، دار المناهج، عمان، 2020.
18. عايب وليد عبد الحميد، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية، بيروت، 2010.
19. عيد عادل عبد الفضيل، الصكوك الاستثمارية الاسلامية - دراسة مقارنة -، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2015.
20. فليح حسن خلف، المالية العامة، دار الكتب الحديث، عمان، 2008.
21. قدي عبدالمجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
22. كردودي سهام، كردودي صبرينة، ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج عجز الميزانية العامة في الاقتصاد الاسلامي، دار جليس الزمان، عمان، 2016.
23. كردوري صبرينة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي دراسة تحليلية مقارنة، دار الخلونية، الجزائر، 2007.
24. لعامرة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004.
25. محرزى محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة النفقات العامة الإيرادات العامة الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
26. محمد عبد الله شاهين محمد، السياسة النقدية في الاقتصاد الاسلامي ودورها في التنمية الاقتصادية، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، 2016.

27. المعارك محمد عبد العزيز، شفيق علي، أصول وقواعد الميزانية العامة، دار النشر العلمي والمطابع الرياض، 2003.

28. المغربي إبراهيم متولي حسن، الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز من منظور الفقه الاسلامي والاقتصاد الوضعي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2014.

29. نواز عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، عمان، 2017.

30. النوباني خولة فريز عوض، هيكله الصكوك بين الفقه والممارسة، عمان، دار النفائس، 2017.

31. يوسف حسين يوسف، الصكوك المالية وأنواعها، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2014.

IV. الرسائل والأطروحات

1. دردوري لحسن، سياسة الميزانية في علاج الميزانية العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013-2014.

V. المجلات والدوريات

1. إبراهيم أمل علي، فرغلي أميرة عبد المعز، إبراهيم حميدة أحمد، محمد دنيا سمير، وأحمد ياسين محمد، الصكوك الإسلامية كأداة للتمويل وأثرها على النمو الاقتصادي، تم الاسترداد من المركز الديمقراطي العربي: https://democraticac.de/?p=54469#_ftn45، 4 جويلية 2018.

2. باهي نوال، أيمن فريد، الصكوك المالية الاسلامية كبديل متاح لتمويل عجز الموازنة العامة في ظل الاوضاع الراهنة، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 4، سبتمبر 2018.

3. بريكة السعيد، مرابطي سناء، دور الصكوك الاسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية -تجربة السودان أنموذجاً، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، جوان، 2017.

4. تبيري يوسف، الصكوك الاسلامية، مخاطرها وآليات علاجها، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 13، المجلد 02، 2015.

5. توبين علي، عجز الميزانية وآثاره بين النظرية والتطبيق، مجلة الاقتصاد الجديد، 13(02)، 2015.
6. توني ناجي، سياسات الإصلاح الضريبي، المعهد العربي للتخطيط، 13 العدد، 1- 24، بدون سنة نشر.
7. حفوطة الأمير عبد القادر، زبيدي البشير، استفادة الجزائر من تجربة الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية (تجربتي السودان وماليزيا نموذجا)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 04، 2017.
8. دردوري لحسن، عجز الميزانية العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 14، ديسمبر 2013.
9. الدلاجوي أحمد عبد الصبور، دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 03، مارس، 2018.
10. السبتى وسيلة، علون محمد لمين، عطية حليلة، عجز الميزانية العامة وطرق تمويله في الاقتصاد، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد 1(5)، أبريل 2019.
11. عمري ريمة، حلاسي هجيرة، دور الهندسة المالية الإسلامية في علاج آثار الأزمة النفطية بالجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12، جوان 2017.
12. كردودي صبرينة، مانع سبرينة، كردودي سهام، أساليب عجز الميزانية العامة والآثار المترتبة عنها، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد 07(04)، ديسمبر 2018.
13. كزيز نسرين، حميدة مختار، آليات سد عجز الميزانية العامة للدولة في ظل أزمة انهيار أسعار النفط - دراسة حالة الجزائر-، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد الاقتصادي 35 (01)، 2013.
14. كزيز نسرين، مرغاد لخضر، آليات تمويل وعلاج عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر - دراسة تحليلية 2017/2000، مجلة العلوم الانسانية، العدد 47، جوان 2017.
15. المومني محمد، عجز الميزانية العامة في الاقتصاد الإسلامي وطرق علاجه، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 15، جوان 2014.

16. يوسفى رفيق، بهلول لطيف، فعالية البديل الشرعي في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة- قراءة في التجربة الماليزية ومحاولة الاستفادة منها في الجزائر-، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، عدد خاص(1)، 2018.

.VI المداخلات والأيام الدراسية

1. رحمانى سناء، ديلمي فتيحة ، الصكوك الاسلامية كبديل غير تقليدي للتمويل، بحث مقدم إلى الملتقى العلمي الوطني حول النظام المالي وإشكاليات تمويل الاقتصاديات النامية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر يومي 04 و 05 فيفري 2019.

.VII التقارير:

1. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2012 الصادر في نوفمبر 2013.

2. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2012 الصادر في نوفمبر 2014.

3. بنك السودان، التقرير السنوي الثاني والخمسون 2012.

4. بنك السودان، التقرير السنوي الثالث والخمسون 2013.

5. بنك السودان، التقرير السنوي الرابع والخمسون 2014 .

6. بنك السودان، التقرير السنوي الخامس والخمسون 2015.

7. بنك السودان، التقرير السنوي السادس والخمسون 2016.

8. بنك السودان، التقرير السنوي السابع والخمسون 2017.

9. بنك السودان، التقرير السنوي الثامن والخمسون 2018.

10. تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018.

11. تقرير شركة السودان للخدمات المالية الاسلامية، تقييم أداء الصكوك الحكومية في السودان وأثره على الاقتصاد الوطني خلال الفترة 1998-2012، 2015.

12. تقرير لجنة مراقبة عمليات البورصة ومراقبتها السنوي، الجزائر، 2010.

I. Articles, Revues

1. Mohd Razlan Mohemed, *Malaysian Bond & Sukuk Market : An Overview, Showcasing Asian Bond makrets : opportunities And Risks* , An ACRAA Conference In Cooperatio, With Asian Bankers Association, Wyndham Grand hotel, Manama, Bahraian, 23 april 2018.
2. Sumaira, G., Irum, S., & Rehana , K , *sukuk issuance in Malaysia :lessons for Pakistan*. *Journal of Accounting and Finance in Emerging Economies*, 42018, december.

II. Les Rapport

1. Average annual OPEC crude oil price from 2012 to 2019.
2. Bank Negara Malaysia annual reports, 2012.
3. Bank Negara Malaysia annual reports, 2013.
4. Bank Negara Malaysia annual reports, 2014.
5. Bank Negara Malaysia annual reports, 2015.
6. Bank Negara Malaysia annual reports,2016.
7. Bank Negara Malaysia annual reports,2017.
8. Bank Negara Malaysia annual reports, 2018.
9. Islamic Financial Services Board, *Stability Report 2018*
10. Securities commission of Malaysia annual reports 2012.
11. Securities commission of Malaysia annual reports 2013.
12. Securities commission of Malaysia annual reports 2014.
13. Securities commission of Malaysia annual reports 2015.
14. Securities commission of Malaysia annual reports 2016.
15. Securities commission of Malaysia annual reports 2017.
16. Securities commission of Malaysia annual reports 2018.

III. Site web :

1. <http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/143/Solde-global-du-Tr%C3%A9sor.html>
2. <https://tradingeconomics.com/malaysia/government-budget-value>
3. <https://tradingeconomics.com/malaysia/government-budget>
4. <https://www.statista.com/statistics/324366/sukuk-issues-uk-london-stock-exchange/>
5. <http://www.shahama-sd.com/ar/content/lsvy-lslm/>